مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

النضال الفلسطيني: تحولاته وتحدياته

تأليف: مجموعة من الباحثين
تحرير: شفيق شقير

النضال الفلسطيني
تحولاته وتحدياته

تأليف

شفيق شقير
محمود جرابعة
صالح النعامي
حمدي حسين
طارق حمود
هنيدة غانم
إبراهيم خطيب

تحرير

شفيق شقير

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

النسخة الأولى: يوليو/تموز 2023 م – 1444 هـ

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن مركز الجزيرة للدراسات

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة - قطر
هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljaeera.net

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

التجهيز وتصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية

المحتويات

تراجم المؤلفين 5

مقدمة 9

الفصل الأول

النضال الفلسطيني: تحولات في بيئة عربية متغيرة 13

شفيق شقير

الفصل الثاني

النضال الفلسطيني في الضفة الغربية وتحدي المأسسة الأمنية 41

محمود جرابعة

الفصل الثالث

دور غزة في النضال الفلسطيني ومآلاته 65

صالح النعامي

الفصل الرابع

النضال الفلسطيني في القدس ومآلاته 87

حمدي علي حسين

الفصل الخامس

نضال فلسطينيي الخارج وتحولاته: بين رؤى التحرر ومشروع الدولة..... 111

طارق حمُّود

الفصل السادس

تحولات نضال فلسطيني 48 ما بين القضايا "القومية" والمواطنة الإسرائيلية..... 135

هنيدة غانم

الفصل السابع

تأثير السياسات الإسرائيلية على النضال الفلسطيني: محطات مفصلية وسياسات مركزية 159

إبراهيم خطيب

تراجم المؤلفين

شفيق شقير

باحث في مركز الجزيرة للدراسات، متخصص في شؤون المشرق العربي، والحركات الإسلامية. حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية (فرع القانون والفقه وأصوله). تغطي اهتماماته البحثية الأزمات الداخلية في المشرق العربي والنزاع العربي-الإسرائيلي، وكذلك التيارات الإسلامية السُّنِّية والشيعية، والجماعات الجهادية، ومقولاتها الفكرية والفقهية وتوجهاتها السياسية. له مشاركات وبحوث عدة، منها: الحراك اللبناني: السياق العربي وتحديات نسخة الطائف الثالثة، حزب الله: روايته للحرب السورية والمسألة المذهبية، "علماء" التيار الجهادي: الخطاب والدور والمستقبل، الجذور الأيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية.

محمود جرابعة

باحث مختص في الشأن الفلسطيني وتقاطعاته الإقليمية. حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من جامعة إيرلنجن-نورمبرغ، ألمانيا. جرابعة حاليًّا باحث في "معهد إيرلنجن لدراسة الإسلام والقانون في أوروبا"، وعمل سابقًا في عدد من المراكز البحثية مثل المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ومعهد ماكس بلانك للأبحاث الأنثروبولوجية والأكاديمية البافارية للعلوم الإنسانية.

صالح النعامي

أستاذ العلوم السياسية. درس العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية بغزة، وهو باحث متخصص في الشأن الإسرائيلي وتقاطعاته المختلفة، ويتعاون مع العديد من مراكز الأبحاث العربية. نشر النعامي عدة كتب، أبرزها: "الصحافة والعسكر في إسرائيل"، "في قبضة الحاخامات: تعاظم التيار الديني الصهيوني في إسرائيل وآثاره الداخلية والإقليمية"، "العقل

الإستراتيجي الإسرائيلي: قـــراءة في الثـورات العربيـة واستشـراف لمآلاتهـا". ترجـم العـديـد مـن الأعمال من العبرية إلى العربية.

حمدي علي حسين

باحث مهتم بالحقل السياســي الفلســطيني، حاصل على درجة الماجستير فــي السياســات العامة من معهد الدوحة للدراســات العليا فــي قطر، ودرجة الماجســتير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت بفلسطين. تغطي اهتماماته البحثية تحولات الحركة الوطنية الفلســطينية وسياقاتها، وانعكاسات السياسات الاستعمارية على الفضاء المكاني في الضفة الغربية. له مشاركات وبحوث عدة، منها: "تداعيات حرب عام 1967 على المشروع الوطني الفلسطيني"، و"اتفاقيات التطبيع العربي مع إسرائيل وأبعادها السياسية على القضية الفلسطينية".

طارق حمود

باحث متخصص في الشــأن الفلســطيني والعلاقات الدولية، حاصل على الدكتوراه من جامعة إكســتر في إنكلترا، والماجســتير في العلاقات الدولية من جامعة كينغستون في لندن. يتركز اهتمامه على حماس والدياسبورا الفلسطينية. له العديد من المقالات والأبحاث المنشورة باللغتين، العربية والإنكليزية. يشغل حاليًّا منصب رئيس مركز العودة الفلسطيني في لندن.

هنيدة غانم

باحثة متخصصة في علم الاجتماع السياســي، وتشــغل منذ 2009 منصب مديرة المركز الفلســطيني للدراسات الإســرائيلية (مدار) في رام الله. أكاديمية جامعية في برنامج الدراســات الإســرائيلية في جامعة بير زيت. نشرت عشرات المقالات والدراســات المتخصصة حول الصهيونية والاســتعمار الاســتيطاني وتحولاته في فلسطين، والنكبة وتمثلاتها في الخطاب الثقافي والدور الاجتماعي للمثقف الفلســطيني وبناء الهوية. حرَّرت مجموعة من الدراســات، منها: "في معنى الدولة اليهودية"، و"إسرائيل والأبارتهايد: نظرة مقارنة" (مع عازر دكور).

إبراهيم خطيب

أســتاذ جامعي في دراســات النزاعات في معهد الدوحة للدراسات العليا، حاصــل علــى الدكتوراه من جامعة هومبولت في ألمانيا، وأكمل أبحاث ما بعد الدكتوراه في جامعتي أكسفورد وهارفارد، تتركز اهتماماته في موضوعات الدين، القوميــة، الديموقراطية وتصورات الهوية والصراع، ومختص بالســياق الصراع العربي الإســرائيلي وكل ما يتصل بالشــأنين الفلسطيني والإسرائيلي، كما ولديه مقالات ومســاهمات عدة في مجلات دولية، وشــارك في عدة مؤتمرات دولية متخصصة.

مقدمة

يشـكل النضال الفلسطيني جزءًا أساسـيًّا من القضية الفلسطينية، فإذا كان مطلب القضية الفلسـطينية هو التحرير وبناء الدولة، فإن النضال أيضًا جزء من النقاش نفسـه. فأي نضال ينبغي أن ينتهجه الفلسـطينيون؟ وما أولوياته؟ وأي تحرير يهدفون إليه: هل تحرير كل فلسـطين أو بعضها؟ وما طبيعة الدولة التي يسـعون لإقامتهـا، أو المشـاركة فيها، أو العيش في ظلهـا؟ هكذا يبدو نضال الفلسـطينيين، وكأن الاحتلال الإسـرائيلي بدأ بالأمس وليس منذ أكثر من 75 عامًا. ولكن أيضًا، يبدو أن النضال الفلسطيني وكأنه يبدأ كل يوم من جديد مع كل مواجهة، سواء على الصعيد الشعبي أو الفصائلي. فهو يلقى التفافًا ومؤازرة من عموم الشـعب الفلسـطيني في كل ساحاته وحيث وُجد، ودائمًا يجد طريقًا للبقاء والاستمرار رغم كل التحديات، سواء منها الداخلية أو الخارجية.

ويبقى أبرز تحد هو الانقسـام الفلسـطيني خاصة بين الضفة وغزة، والذي جاء لأسباب تتصل بالخلافات بين حماس ومن معها من جهة، والسلطة وحركة فتح ومن معهما من جهة أخرى. إلا أنه بطريقة ما، فتح بابًا لإضفاء شرعية واقعية على "تعدد السـاحات" المختلفة، استجابة لحاجات الفلسطينيين أو للتأقلم مع الظروف التي تفرض عليهم، ولتجاوز القيود والحواجز التي تفرضها الخلافات الفلسطينية-الفلسـطينية. ومن رحم نفس هذا التحدي، يتجدد السـعي لتوحيد ساحات "المقاومة"، بالبحث عن محاور تتجاوز فلسطين وتتسبب في اختلاف مواقف الفلسـطينيين أنفسهم منها. في المقابل، تتجدد مساع متواضعة لاجتراح حلول جديدة على صعيد تفعيل "عملية السلام" في ظل تراجع "حل الدولتين" إذا لم يكن احتضاره.

على الصعيد العربي، كان نضال الفلسطينيين في السابق يلقى احتضانًا واسعًا من النظام العربي الرسمي، وكان استمراره يحظى برعاية واسعة وإجماع شعبي فاعل. ولكن هذا الموقف، تراجع بشـكل كبير، في بعديه الرسـمي والشـعبي، حتـى بات عـبء القضية الأعظم يقع اليوم على كاهل الفلسـطينيين وحدهم، في الضفة وغزة والقدس والداخل الإسـرائيلي وفي الشـتات والمهجر. فمنذ أحداث الربيع العربي، شـهدت البيئة العربية والإسـلامية انقسامًا حول مختلف

القضايـــا، بـــدأت حدته تتراجع مؤخـــرًا. والواضح أن أولويـــات كثيرة تقدمت على جدول أعمال وســـلم حاجات دول المنطقة، ليســـت القضية الفلســـطينية علـــى الأغلب في مقدمتها. ولم تعد إســـرائيل الدولـــة المنبوذة أو المعزولة في المنطقة العربية والإســـلامية؛ إذ تتمتع اليوم بعلاقات متقدمة مع عدد من الدول العربية والإسلامية. وقد حققت تقدمًا في مواجهة "الحق الفلسطيني"، وفرضت معادلات جديدة على الفلســـطينيين تتجاوز "اتفاق أوسلو" وتتناقض مع جوهر "حل الدولتين"، خاصة بعد خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، "للســـلام" في الشرق الأوسط، المعروفة بـ"صفقة القرن".

لقد باتت ظروف القضية الفلســـطينية في المنطقة العربية والإقليم والعالم، وظروف الفلســـطينيين أنفســـهم، أكثر تعقيدًا. ولم يعد من السهل الحديث عن "نضال فلسطيني" برؤية وطنية واحدة أو يستظل بموقف عربي واحد.

يسعى هذا الكتاب إلى فهم الواقع الجديد للنضال الفلسطيني، لاسيما وقد تعددت صوره وسياقاته بعد أن تعددت ساحاته. فكل ساحة منها بات لها ظروفها وتحدياتهـــا وديناميا‌تها وأولوياتهـــا، وبالتالي قد تختلف مخرجاتها. ويحاول أن يرصد المآل الذي يتجه نحوه نضال الفلســـطينيين، فضلًا عن انعكاســـات ذلك على مســـتقبل القضية الفلســـطينية نفسها. ويأخذ بالاعتبار أن النضال الفلسطيني لم تتقرر وجهته أو تتحدد طبيعته بإرادة الفلسطينيين فحسب، بل أسهمت عوامل عدة في صياغته، بعضها يتعلق بالحلفاء والأصدقاء وأخرى بالخصوم، هذا فضلًا عن الظروف الإقليمية والدولية.

يتضمن الكتاب سبعة فصول، يركز أولها على تحولات النضال الفلسطيني في السياق العربي، آخذًا بعين الاعتبار التداعيات الإقليمية وتأثيراتها على القضية الفلســـطينية. وتختص الفصول الخمســـة التي تليه، بنضال الفلســـطينيين في كل ســـاحة من الســـاحات الخمس: الضفة، وغزة، والقدس، وفلســـطينيي الداخل، والشـــتات. والغاية منها ســـبر واقع النضال في كل من هذه الساحات، ومراجعة أدوار الفاعلين الرئيســـيين وطبيعة المعادلة التي تعتمدها كل ســـاحة في مواجهة إسرائيل. ويحرص الكتاب على رصد مختلف أشكال النضال الفلسطيني ويبحث تداعيات ذلك على القضية الفلســـطينية ومســـتقبلها. أما الفصل السابع والأخير،

فيتنـــاول بالتحليل المحدد الإســـرائيلي وتأثيراته على النضال الفلســـطيني، في محاولة لفهم الدور الذي لعبته السياســـات الإسرائيلية في تحديد شكل وطبيعة وأبعاد النضال الفلسطيني وما شهده من تحولات عبر تاريخه.

اعتمـــد الباحثـــون في فصولهم إطارًا موحدًا فـــي الطرح، لتصب جهودهم في اتجاه واحد يرصد التغيرات والتحولات التي يشـــهدها النضال الفلســـطيني. من ذلك، التركيز على ترســـيم وتحليل أدوار الفاعلين الأساســـيين واتجاهاتهم السياسية والأيديولوجية، على الصعيد الوطني الفلسطيني والمناطقي. كما سعى المشاركون في هذا العمل إلى إعادة تعريف المصالح الفلسطينية في كل ساحة من ساحات النضال الفلسطيني، في ضوء المصلحة الوطنية كما يراها كل طرف أو تراها كل ســـاحة، لما في ذلك من أهمية في تحديد أشـــكال النضال وتحديد العلاقة مع إسرائيل، بل وتحديد الموقف والرؤية من "عملية السلام" ومستقبلها. وقـــد أخذت كل الفصول بعين الاعتبار القراءة الخاصة بالبيئة الخارجية والعالم العربي من قبل الأطراف الفلسطينية الأساسية، لأنها أحد المفاتيح المهمة لفهم الاتجاه الذي تمضي نحوه تحولات النضال في المستقبل.

شفيق شقير

الفصل الأول

النضال الفلسطيني: تحولات في بيئة عربية متغيرة

تحولات النضال الفلسطيني في بيئة عربية متغيرة

شفيق شقير[1]

مقدمة

تركز هذه الورقة على أبرز التحولات التي شهدها النضال الفلسطيني، وعلى موقع تلك التحولات من السياق العربي بوجه عام. ولإكمال الصورة، سنتناول السياقات الإقليمية والدولية، والتي شهدت بدورها تحولات في كل مستوياتها، وفقًا للأولويات التي تطغى أو تهيمن عليها، والتي مرت بملفات الربيع العربي (2011)، واستمرت مع الملف النووي الإيراني وصولًا إلى الحرب الروسية-الأوكرانية (2022).

هناك عوامل عدة أثرت ولا تزال تؤثر في مسار النضال الفلسطيني وتحولاته وأصبحت بذاتها عناوين، من أهمها في السياق الراهن ما انتهى إليه الوضع الفلسطيني بعد محطات نضالية زاخرة، لاسيما ما تبقى فاعلًا من أوسلو. ومن ذلك ظِل حل الدولتين وبعض مما تبقى من صلاحيات السلطة الفلسطينية، أو ما نتج عن إغلاق مسار أوسلو، أي صفقة القرن. وهناك أيضًا مسار التطبيع العربي والذي له تأثير كبير على النضال الفلسطيني ومآلاته، وبات في بعض وجوهه يعلن عن تفضيله لمصالحه على المصالح الفلسطينية. وهناك ما لا يقل في خطورته عن سابقيه ويتحمل الفلسطينيون المسؤولية الأكبر عنه وعن إدارته، ألا وهو الانقسام الفلسطيني وتشظي ساحاته. هذه العوامل بنتائجها شكَّلت مسرحًا وضابطًا للأدوار والمواقف الدولية والإقليمية من القضية الفلسطينية من جهة، كما شكَّلت ضابطًا ومحفزًا للتحولات في النضال الفلسطيني نفسه من جهة أخرى.

بهذا الاعتبار ستراجع الورقة السياقات التي أثَّرت على النضال الفلسطيني وعلى ما مرَّ به من مراحل تاريخية بالجملة، وتتناول العوامل المؤثرة فيه والاتجاه الذي يسير نحوه، كما ترصد مستقبل النضال الفلسطيني مع الأخذ بالاعتبار البيئة العربية وتحولاتها.

---

(1) باحث في مركز الجزيرة للدراسات، متخصص في شؤون المشرق العربي والحركات الإسلامية.

1. مراحل النضال الفلسطيني

مرت القضية الفلسطينية بمراحل من التحولات بالجملة، وقد جاءت بدفع داخلي أو استجابة للضغوط الإسرائيلية من جهة، كما جاءت تحت ضغط وتبدلات الظروف الخارجية وسياقاتها، لكنها في النهاية أصبحت جزءًا من مسار القضية ونضال الشعب الفلسطيني. وقد مر النضال الفلسطيني في تفاعله مع المسار السياسي للقضية الفلسطينية بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: النضال المسلح، حيث كان الشعب الفلسطيني وعموم قياداته يسعون لتحرير كامل التراب الفلسطيني الذي أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية من أبرز علاماته. وقد نالت المنظمة اعترافًا عربيًّا ودوليًّا باعتبارها ممثلًا شرعيًّا وحيدًا للشعب الفلسطيني، وأصبحت عضوًا في جامعة الدول العربية عام 1974. في هذه المرحلة لم يكن التفكير بالدولة الفلسطينية أو إقامتها على أي أرض من فلسطين الانتدابية واردًا. وإلى جانب بُعده الفلسطيني، طغى على الصراع مع إسرائيل في تلك المرحلة البعد العربي، لاسيما أن النظام العربي آنذاك كان يعتبر فلسطين قضيته المركزية، وكانت الضفة الغربية مندمجة مع الشرقية (الأردن)، وكانت مصر تدير قطاع غزة وتحديدًا ما بين 1948-1967. وفي سياق الصراع العربي-الإسرائيلي، نشبت حروب متتالية مثل حرب 1948، وحرب 1967، وحرب 1973، وحرب 1982.

وكان النضال الفلسطيني المسلح متركزًا في الخارج، خاصة في لبنان بعد خروج المنظمة من الأردن في العام 1971. في الأثناء، شهدت تلك المرحلة عمليات فدائية استهدفت إسرائيليين في فلسطين وخارجها وعبر الحدود. وقد استفاد النضال الفلسطيني من الظروف الإقليمية، خاصة الدعم العربي، ومن الظروف الدولية التي هيمنت عليها أجواء الحرب الباردة وانقسام العالم إلى كتلتين، شرقية وغربية. وكان تعريف الشعب الفلسطيني لنفسه من المنظور النضالي واحدًا، فكل الفلسطينيين شعب واحد في مواجهة الاحتلال، سواء أكانوا في الداخل الإسرائيلي أو خارجه وغايتهم جميعًا تحرير فلسطين بالكامل.

في المقابل، كانت السياسة الإسرائيلية تركز على انتزاع اعتراف عربي "بحق إسرائيل في الوجود"، وكان ذلك الهدف هو العنوان الأبرز لحروبها مع

العـــرب. أما تجاه الفلســـطينيين، فقد عملت على إخضاعهـــم في الداخل عبر القهـــر والتمييـــز والدفع بهم للرحيل، وفي الخارج بالقوة المســـلحة وتحويلهم إلـــى عبء على الدول العربية التي تســـتقبلهم. ففي لبنـــان، أصبحوا جزءًا من أهـــم فصول الحرب الأهلية اللبنانية (1975–1990)، خاصة حين بلغت ذروتها في الحرب الإســـرائيلية على لبنان، عام 1982، وخروج "المقاومة الفلســـطينية" منه لتســـتقر قيادتها في تونس. من أهم الأحداث التي وقعت في تلك المرحلة الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت ضد الاحتلال الإسرائيلي في ديسمبر/ كانون الأول 1987. فقد رســـمت الانتفاضة خطًّا فاصلًا بين إســـرائيل (السلطة الاســـتعمارية) والفلســـطينيين (الثائرين) كطرفين متصارعين على أرض فلسطين نفسها، وأفضت لاحقًا إلى مرحلة جديدة عنوانها الرئيس التفاوض ونبذ السلاح، والاعتراف بإسرائيل وحل الدولتين. ثم هدأت الانتفاضة بعد مشاركة الفلسطينيين مع عدة دول عربية مثل مصر ولبنان والأردن وسوريا في مؤتمر مدريد للسلام، عام 1991، بعد أن كان العالم قد تغير بسقوط الاتحاد السوفيتي، وتغيرت ظروف القضية الفلسطينية وطموحات أهم قادتها، تحديدًا ياسر عرفات (أبو عمار).

فـــي هذه المرحلة، يمكن القول: إن النضال الفلســـطيني بدأ عربيًّا وانتهى فلســـطينيًّا، وبدأ بمواجهة عســـكرية مفتوحة مع إســـرائيل عبـــر الحدود خاصة مـــن لبنـــان، ثم انتهى إلى معركة بالحجارة والعصيان وبعمليات عســـكرية على أرض فلســـطين، خاصة مع تأســـيس حركتي حماس (1987) والجهاد (1981) الإسلاميتين.

المرحلـــة الثانية: أفضى مؤتمر مدريد بالمنظمة ورئيســـها الراحل، ياســـر عرفات، إلى مفاوضات ســـرية أطلقت عملية "ســـلام" وتسوية في أوسلو، عام 1993، تقوم على مبدأ حل الدولتين على حدود 1967، والأرض مقابل السلام. وبقي ما سُـــمي بقضايا الحل النهائي، وهي: اللاجئون والمســـتوطنات والقدس والحدود، رهن التفاوض بين الطرفين. وقد رفضت أطراف فلسطينية أخرى هذه الصيغة المطروحة للتسوية، لاسيما حركتا حماس والجهاد الإسلامي. لكن مسار عملية الســـلام تعطل لعدة أســـباب كان أولها اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي، إســـحاق رابين، في نوفمبر/ تشـــرين الثاني 1995، وهو الذي وقَّع الاتفاق مع عرفات. تلا ذلك زيارة أرئيل شـــارون للمســـجد الأقصى، التي فجَّرت انتفاضة

الأقصى في العام 2000. ثم انتكس المسار بشكل كبير بعد تصعيد إسرائيل وانخراط الفلسطينيين في الضفة في مواجهات مسلحة، خاصة بعد محاصرة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، داخل المقاطعة بين عامي 2002 و2004، قبل وفاته في ظروف غامضة في نوفمبر/تشرين الثاني 2004. في العام 2005، تولى محمود عباس (أبو مازن) رئاسة السلطة الفلسطينية، إلى جانب قيادة منظمة التحرير وحركة فتح، أعقبه في العام 2006 تولي إسماعيل هنية رئاسة حكومة وحدة وطنية بعد فوز حركة حماس بأغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية. ولكن تلك الحكومة لم تُعمر طويلًا؛ إذ اندلعت في غزة مواجهات بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس انتهت بسيطرة حماس على غزة، متمسكة بالخيار العسكري للنضال الفلسطيني، ودخلت بعد ذلك في سلسلة حروب مع إسرائيل (2008، 2012، 2014، 2019، 2021، 2022، 2023). أما في الضفة الغربية، فقد استمرت السلطة الفلسطينية في التنسيق مع إسرائيل وتنفيذ ما يليها من اتفاق أوسلو، خاصة في جوانبه الأمنية، وأسقطت بذلك خيار المقاومة المسلحة، في حين استمر تمدد الاحتلال وتوسيع هيمنته على الأرض وفرض حقائق جديدة، واستمر انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين والتشديد على يهودية الدولة.

باتفاق أوسلو، نجح الرئيس عرفات في نقل النضال الفلسطيني إلى داخل أراضي فلسطين الانتدابية وحاول إبان قيادته الجمع بين المقاومة والتفاوض في سياق عملية سلام. لكن هذا المسار انتهى بالسلطة الفلسطينية، ومن ورائها منظمة التحرير، بقيادة الرئيس محمود عباس، إلى نبذ المقاومة المسلحة والاستمرار في التفاوض بغض النظر عن نتائجه. في المقابل، تعززت المقاومة المسلحة تحت "سلطة" حماس في غزة، بالتعاون مع باقي فصائل المقاومة.

سياسيًّا، انتهت هذه المرحلة بانفصال غزة عن الضفة وأصبحت القضية الفلسطينية برأسين ومسارين متناقضين. وباتت السلطة الفلسطينية، التي كان من المفترض أن تكون انتقالية تقود إلى تأسيس دولة فلسطينية مستقلة، هدفًا مطلوبًا لذاته.

المرحلة الثالثة: شهدت عملية السلام في السنوات الأخيرة جمودًا كاملًا، خاصة منذ عام 2014. وتراجعت القضية الفلسطينية على سلم الأولويات العربية

والإقليمية والدولية، خاصة بعد أن دخل العالم العربي منذ العام 2011 في سلسلة من الثورات والحركات المضادة لها، أعقبتها فوضى وحروب وأزمات في عدة دول أبرزها سـوريا وليبيا واليمن. على الصعيد الخليجي، شهدت المنطقة أزمة حادة وانقسـامًا سياسـيًّا وحصارًا لدولة قطر اسـتمر بين عامي 2017 و2020. ومـع أواخـر 2018، تجدد الحراك الثوري العربي في موجة ثانية شـملت كلًّا من السودان ولبنان والعراق والجزائر، في مؤشر على استمرار انشغال الشعوب العربية بقضاياها المحلية الملحة. في هذا السـياق، وبالتوازي مع صعود اليمين في إسـرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو وتلبية لرغباته، جاء إعلان الرئيس الأميركي، دونالـد ترامب، لما أسـماه "صفقة القرن" في يناير/كانـون الثاني 2020. يقوم جوهـر "الصفقـة" على إقرار الوقائـع والحقائق التي تكرسـت نتيجة الصراع الفلسطيني-الإسـرائيلي، المتعلقة بالأرض واللاجئين والمستوطنات والحدود. فالقدس موحدة لإسرائيل اليهودية، ويجب المضي قدمًا بسلام إسرائيلي مقابل سـلام عربي في تجاهل واضح للطرف الفلسـطيني؛ ما يعني القفز فوق قضايا الحل النهائي وكل ما يتصل بها، وإنهاء حل الدولتين[1].

من المفارقة أن تطور الأحداث ومسارها لم يؤديا إلى أي تقدم فعلي على صعيد عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. ولا يمكن اعتبار المراحل التاريخية التي مرت بها القضية الفلسـطينية مجرد أحادث ماضية فحسـب، بل إن تلك الأحداث لا تزال شـاخصة في واقعهم الراهن بكل تناقضاتها. فالانقسـام حول مسـارات العمل السياسـي قائم، والأسئلة المركزية ما زالت تنتظر الإجابة: هل يسـتمر الفلسـطينيون في المقاومة المسلحة لأجل فلسطين كلها أو لإقامة دولة على جزء من أرضها التاريخية؟ هل يسـتمرون في مسـار أوسـلو ويبنون على بعض ما سـتفضي إليه التسـوية ولو سقطت بعض أركانها، أم عليهم القبول بما ستعطيهم إياه موازين القوى على الأرض والتي تجلى بعضها في "صفقة القرن"؟

هذه الأسـئلة وغيرها، كلما تعددت أجوبتها فلسطينيًّا، انعكست مزيدًا من

(1) ينظر: شـفيق شـقير، القضية الفلسـطينية بين صفقة القرن ومحاولة الضم ومشـاريع التطبيع، عام الأزمات 2020، مجموعة مؤلفين، مركز الجزيرة للدراسـات، يناير/كانون الثاني، 2021، ص 23 وما بعدها، (تاريخ الدخول: 14 مايو/أيار 2023): https://studies.aljazeera.net/ar/annual-reports/report-5333

التجزئة، لاسيما مع تعدد ساحات النضال الفلسطيني ومجالاته. وهذه الأسئلة ذاتها تتردد وينعكس صداها على مواقف الدول المعنية بعملية السلام، لاسيما العربية منها، والتي من المفترض أن تكون الحاضنة الرئيسية للفلسطينيين وقضيتهم. وهذا السياق مؤثر على خيارات الفلسطينيين وعلاقاتهم بعضهم ببعض. لذلك فإن أبرز تطورين يمكن ملاحظتهما من حيث تأثيرهما على النضال الفلسطيني، هما: السياق العربي وتجزؤ الساحات الفلسطينية.

2. السياق العربي والتطبيع مع إسرائيل

لا يمكن فصل المراحل التي مرَّ بها النضال الفلسطيني عن التحديات والظروف الدولية والإقليمية كأحد العوامل المؤثرة؛ لأن النضال الفلسطيني، بقدر ارتباطه بالشعب الفلسطيني، فإن قدرته على الاستمرار وضبط سقوفه وتنازلاته تعتمد أيضًا على السياق العربي بشقيه، الشعبي والرسمي. فالبيئة العربية تظل في نهاية المطاف هي الحاضن الإقليمي الأساس للشعب الفلسطيني، لاجئين وقضية وهوية ومصيرًا.

السياق العربي: استقر الموقف العربي في عمومه على الالتزام بمبادرة السلام العربية التي أُعلنت في بيروت عام 2002. وتشترط المبادرة تحقق حل الدولتين (إحداهما دولة فلسطينية على أرض 67) وانسحاب إسرائيل من الجولان السوري وبقية الأراضي العربية قبل التطبيع الكامل مع إسرائيل. وقد شكَّل هذا الموقف حلًّا وسطًا بين الدول العربية التي كانت تصنف وفق عنوانين: "دول الممانعة" ومن أبرزها سوريا، التي تؤيد استمرار النضال المسلح وتدعو إلى دعم قوى المقاومة الفلسطينية مثل حماس والجهاد وغيرهما. في المقابل، هناك ما يعرف بمحور "الاعتدال العربي" وأبرز دوله السعودية ومصر والأردن، التي تميل لدعم مسار أوسلو الذي تقوده السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد شكَّلت المبادرة، بطرحها المرن، ضابطًا لطرفي المعادلة، حتى إن مسار التطبيع الذي كانت قد سبقت إليه دول مثل مصر والأردن بدأت وتيرته تتراجع نسبيًّا، في حين بدت القوى الموصوفة بالممانعة أكثر تفهمًا لمقتضيات المبادرة. وكانت السمة الأبرز للتدخل العربي طبيعته الظرفية، مثل مبادرات مصر أو الأردن للتوسط بين المقاومة والاحتلال أثناء دورات التصعيد والحروب

المتتالية. ولكن، بعد الانقسام الفلسطيني بين الضفة وغزة منذ 2007، أخذ الدور الإيراني في غزة يتعزز، وأصبحت حركات المقاومة وعلى رأسها حماس تعلن أن إيران هي الداعم الأساسي لها، وأنها في تواصل دائم معها ومع حزب الله "ومقاومته" في لبنان[1]. وكلما امتد الانقسام الفلسطيني وتراكمت أسبابه، كان تأثيره أكبر على ضعف وتراجع وانقسام المواقف العربية إزاءه. ومع ثورات الربيع العربي وتفاعلاتها بداية من 2011، شهدت البيئة العربية الداعمة والحاضنة تاريخيًّا للقضية الفلسطينية نقطة تحول بارزة في تاريخ المنطقة.

أسفر تراجع مد الربيع العربي وتصاعد تأثير الثورات المضادة عن توجه إقليمي نحو التطبيع مع إسرائيل، قادته دول خليجية والتحقت به دول عربية أخرى. بالموازاة مع ذلك، شهدت المنطقة تمددًا للتأثير الإيراني في بعض البلدان العربية، وتزايدًا لنشاط الجماعات "الجهادية" المسلحة وعلى رأسها "تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش). دفعت هذه التطورات بعض الدول العربية إلى إعادة ترتيب أولوياتها وتصنيف أصدقائها وأعدائها، بما في ذلك إسرائيل. فوجد خطاب التطبيع وتعزيز العلاقات مع إسرائيل مبررات جديدة، ووصل الأمر ببعض الدول إلى حد الدعوة للتحالف معها في مواجهة "الخطر الإيراني". وتُعد "صفقة القرن" الأرضية التي نهض عليها ذلك الخطاب، مستفيدًا من سياسات إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بين عامي 2017 و2021، تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي. فقد أسفرت تلك السياسات عن "اتفاقيات إبراهام" التي ضمت إلى جانب إسرائيل دولتي الإمارات والبحرين في العام 2020، ثم لحقت بهما السودان والمغرب في العام 2021. وكان من تداعيات صعود خطاب التطبيع، انتقال خصومة بعض الأنظمة العربية مع الإسلاميين إلى خصومة مع حركة حماس تحديدًا، ومع قوى المقاومة الفلسطينية بصورة عامة بل انعكس ذلك التغير تصلبًا في العلاقة مع السلطة الفلسطينية أحيانًا؛ حيث شابها بعض التوتر، لاسيما أن السلطة الفلسطينية ترى في هذه الاتفاقيات مخالفة للمبادرة

(1) وصلت العلاقة بين غزة وإيران مرحلة متقدمة تحت قيادة السنوار، حتى صرَّح بانتماء حماس إلى محور القدس، كما سماه، وامتدح النظامين، الإيراني والسوري، وأشاد بـ"حزب الله" اللبناني. ينظر: السنوار: القدس والأقصى قضية جامعة يمكن للأمة الالتفاف حولها، العربي الجديد، 14 أبريل/نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 14 مايو/أيار 2023): https://cutt.us/J9Pbq

العربيــة وللقرارات الدولية. ومبعث القلق الفلســطيني أن صفقة القرن ليســت اتفاقًا مع الفلسطينيين أنفسهم، بل مع بعض البلدان العربية، التي أصبحت جزءًا بنيويًّا من "عملية الســلام"، وفاعلًا قائمًا بذاته وليس بالضرورة مرتبطًا بالمســار الفلسطيني وبمصلحة القضية الفلسطينية.

ألوان التطبيع: أصبحت العلاقة مع إسرائيل واقعًا لا يمكن تجاوزه، ولكن يمكن التمييز بين عدة أشــكال من التطبيع، بين متحفظ نســبيًّا ومتقدم نشــط. ويلاحــظ أن التطبيــع الذي جاء في ســياق صفقة القرن لا يعبأ بما يجري على المســار الفلســطيني بما في ذلك التصعيد الإســرائيلي المدفوع بوصول اليمين المتشــدد لمركز السلطة بقيادة بنيامين نتنياهو، في ديسمبر/كانون الأول 2022. فقد اســتمرت الزيارات المتبادلة بين مســؤولي الإمارات والبحرين وإسرائيل، منها زيارة الرئيس الإســرائيلي، إســحاق هرتســوغ، إلى أبو ظبي والمنامة، في ديسمبر/كانون الأول 2022. وفي السياق ذاته، زار وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، السودان، في فبراير/شباط 2023، كما تبادل مسؤولون عسكريون إســرائيليون ومغاربة الزيارات في نفس الفترة تقريبًا. وفي تطور لافت لم يعرفه العالم العربي من قبل، أصبحت إسرائيل تقدم نفسها وسيطًا بين طرفي النزاع في السودان، بين قوات الدعم السريع بقيادة الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وقوات الجيش الســوداني بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان، لوقف المواجهات العسكرية بينهما[1].

جدير بالذكر أن الدول التي انخرطت في مســار التطبيع في إطار اتفاقيات "إبراهــام" لا تزال تعلن التزامها بالقضية الفلســطينية[2]، وترى في خيارها دعمًا لعملية السلام وليس تفريطًا فيها. وتعتقد أن بإمكان التطبيع أن يوقف الاستيطان

(1) مسؤول بالدعم السريع للجزيرة مباشر: لا نمانع قبول وساطة إسرائيلية، الجزيرة مباشر، 21 أبريل/نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 14 مايو/أيار 2023): https://cutt.us/id09p

(2) ينظر على سبيل المثال موقف الإمارات وينطبق بالمبدأ على سواها: موقع وزارة الخارجية والتعاون الدولي، دولة الإمارات تؤكد عدم توانيها عن تلبية المبادرات العادلة والعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، 3 ديسمبر/كانون الأول 2020، (تاريخ الدخول: 14 مايو/أيــار 2023): https://www.mofaic.gov.ae/ar-ae/mediahub/news/2020/12/3/03-2020-uae-palestine

أو يدفع إسرائيل نحو انتهاج سياسة أكثر اعتدالًا وأقل تشددًا تجاه الفلسطينيين، إلا أنها لا تنكر أن باعثها الأساس في ذلك هو تحقيق مكاسب لقضايا "ملحَّة" خاصة بها.

أما الدول العربية المتحفظة نسبيًّا في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل فهي غالبًا تلك التي أقامت علاقات معلنة أو غير معلنة أو عززتها في أعقاب أوسلو وفي سياقه. وكانت علاقاتها مع إسرائيل تشهد مدًّا وجزرًا، فتتراجع خاصة عند تدهور الأوضاع في فلسطين أثناء التصعيد، وتتقدم في أوقات أخرى. في هذا السياق، شهدت العلاقات المصرية-الإسرائيلية انتعاشة ملحوظة بعد توقيع اتفاقيات "إبراهام"، فأبدت القاهرة تفهمًا نسبيًّا لصفقة القرن وباتت أكثر انفتاحًا على التعاون مع تل أبيب وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية معها. وقد عقد الطرفان، في يونيو/ حزيران 2022، اتفاقية لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر مصر. ورغم التحفظات التي أبداها الأردن على صفقة القرن، فقد أبرم اتفاقًا مع إسرائيل، في ديسمبر/ كانون الأول 2022، يتم بمقتضاه تبادل الماء بالكهرباء، بمشاركة وتمويل إماراتيين. وسبب تحفظ هذه الدول في تطبيعها هو تأثرها المباشر بالقضية الفلسطينية وما يجري في فلسطين بحكم جوارها الجغرافي.

ويمكن التعميم أخذًا بالاعتبار منذ بدء مسار التطبيع في أوسلو حتى اليوم، أن معظم الدول العربية كان لديها أو ما زال لديها مستويات متفاوتة ومتعددة من اللقاءات والعلاقات مع إسرائيل، وتبدو المسافة بين التطبيع المتقدم وذاك المتحفظ كالمسافة بين اتفاق أوسلو وصفقة القرن. الأول ربط السلام بين العرب وإسرائيل تقدمًا وتأخرًا بمسار السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، في حين أن الثاني -أي صفقة القرن- فصل بينهما. وهذه المسافة نفسها هي التي فصلت الدول الموقِّعة على اتفاقات السلام "الإبراهيمية" عن السلطة الفلسطينية، لأن جوهر "صفقة القرن" البناء على الواقع كما هو وتوقيع اتفاقات سلام وتطبيع مع الدول العربية والإسلامية بسياق منفصل عن نتائج ومسار المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية بل وأحيانًا بضغط على الفلسطينيين ليقبلوا بها. وفصل المسارات هذا حتمًا يضعف السلطة ويجردها من قوة الدعم العربي، ويضفي الشرعية الواقعية على الوضع القائم ويطبع معه. وهذا يعني أن مبادرة السلام العربية في بيروت لم تعد تحتل مكانة مركزية لدى العرب، ولم تعد موجِّهًا

رئيسًـــا لمواقفهم من إسرائيل، وبات عليهم إما العودة إليها أو إلى جوهرها، أو البحث عن إجماع آخر لملء هذا الفراغ، وإلى ذلك الحين ستستمر إسرائيل في نشاطها لملئه تحت عنوان "اتفاقيات إبراهام".

وهـــذا الموقف العربـــي بقدر ما كان في بعضه نتيجة لســـعي أميركي في عهد الرئيس الأميركي الســـابق، ترامب، لفـــرض صفقة القرن ولو بالمبدأ، فإنه بات اليوم مســـارًا بذاته في الاتجاه نفســـه ولو ببعض التعديلات. مع العلم أن "الصفقة" تتناقض بشكل كبير مع الدور التقليدي لأميركا بوصفها "راعيًا" لعملية السلام في اتفاق أوسلو[1]، وهو ما لحظته بالمبدأ إدارة الرئيس جوزيف بايدن، يناير/ كانون الثاني 2021، فأعادت تقديم نفســـها "راعيًا" لعملية السلام وأعادت الاعتبار والتواصل مع الطرف الفلســـطيني المتمثل بالسلطة الفلسطينية، وأعلنت عن درســـها إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلســـطينية في واشنطن، وأعلنت بالفعل عن إعادة تمويل الأونروا بمبلغ 150 مليون دولار[2]، وأوقفت الضغوط التي اعتمدتها الإدارة السابقة نسبيًّا على الدول العربية التي لا تزال متمسكة بحل الدولتين شـــرطًا للتطبيع، وبالتالي أوقفت كثيرًا من مفاعيل صفقة القرن القائمة على الإكراه وشـــجعت على العودة إلى حل الدولتين، لكنها اســـتمرت في دعم مسار التطبيع بحماس أكبر.

لم تشـــكِّل هذه الإجراءات دفعًا حقيقيًّا للعودة إلى عملية السلام وبشروط أوســـلو، ولو حصلت في المســـتقبل فإنها ستكون بشـــروط أخرى وبوتيرة أقل حماســـة، وبضعف فلســـطيني أكثر مما مضى، وبفائض قوة إسرائيلي؛ ذلك أن إدارة الرئيس بايدن منشـــغلة بأولويات أخرى ليست قضايا الشرق الأوسط منها لاســـيما عملية السلام أو القضية الفلســـطينية، وأقصى ما تسعى إليه هو الإبقاء علـــى طرح حل الدولتين قائمًا علـــى الطاولة لعدم وجود بديل جاهز له، ومنع الأوضاع من التفجر خاصة مع الانشـــغال الأميركي بالحرب الأوكرانية والملف النووي الإيراني وقضايا دولية أخرى.

(1) خطـــة الســـلام.. عبـــاس يهدد بقطع العلاقات ويطلب رعاية دوليـــة للمفاوضات، الجزيرة نت، 3 فبراير/شباط 2020، (تاريخ الدخول: 14 مايو/أيار 2023): https://cutt.us/fbhQg

(2) الولايات المتحدة تعلن إعادة تمويل بمبلغ 150 مليون دولار لدعم لاجئي فلسطين، موقع الأونروا، 07 نيسان 2021، (تاريخ الدخول: 14 مايو/أيار 2023): https://cutt.us/Q8KoW

ويبدو أن سياسة المحافظة على الوضع القائم ستطول نسبيًّا، لاسيما إذا ما أخذنا الموقف الأوروبي بالاعتبار، الفاعل الدولي الثاني بعد واشنطن في عملية السلام، فهي ليست بعيدة في الجملة ومن الناحية العملية عن مآلات الموقف الأميركي، وإن كانت تبدي إصرارًا أكبر على حل الدولتين وبوضوح أكبر. فالاتحاد الأوروبي لا يزال يلتزم بحل الدولتين وبالقرارات الدولية التي قامت عليها عملية السلام، لكنه لن يتورع عن الدفع في اتجاه تقديم تنازلات للإسرائيليين تكون بإقرار من الفلسطينيين أنفسهم، من ذلك تبادل الأراضي مثلًا بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وتكمن أهمية الدور الأوروبي في أن كثيرًا من الإجراءات الإسرائيلية تلقى رفضًا دوليًّا بسبب عدم إضفاء الأوروبيين الشرعية عليها، وهم لم يضفوا الشرعية على "صفقة القرن" لأنها مخالفة للقرارات الدولية مثل تلك التي تنص على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 (القرار 242) أو تلك الخاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين أو التعويض (القرار 194)، وهكذا.

والخلاصة بخصوص الموقف الغربي هنا وَصِلَته بالسياق العربي، أن اتفاق أوسلو بذاته لم يعد محل إجماع غربي أيضًا كما هو الشأن العربي، كما لا يبدو كثير من مفاعيل صفقة القرن أيضًا محل إجماع غربي. مع التنويه إلى أن التجربة أثبتت، وخاصة مع إدارة ترامب، أن الموقف الأوروبي لا يكون فعالًا أو قويًّا بشكل كاف إلا بالتكامل مع الدور الأميركي في "عملية السلام"[1]. وهذا التردد الغربي بين الاتفاقين يعزز من بقاء الاتفاقين على الطاولة في السياق العربي واستمرار الاتجاهين، اتجاه أوسلو واتجاه صفقة القرن.

وهو ما أكدته عمليًّا قمة جامعة الدول العربية التي انعقدت في الجزائر في بداية نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. فرغم توقيع اتفاقيات "إبراهام" واستمرار نشاطات التطبيع في إطارها أو في ظلها فقد أعادت القمة الاعتبار للقضية الفلسطينية، وأكدت على أولويتها وعلى دعمها بوصفها قضية العرب المركزية؛ حيث دعت القمة إلى العودة لمقررات قمة بيروت 2002 والمبادرة العربية

(1) ينظر: أديب زيادة، الموقف الأوروبي من القدس في ضوء صفقة القرن، دورية سياسات عربية، العدد 43، مارس/آذار 2020، ص 51 وما بعدها.

للسلام، بل دعا بيانها الختامي إلى رفع الحصار عن قطاع غزة، وتبنى توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة[1]. وجدد إعلان القمة العربية في جدة التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية للدول العربية "باعتبارها أحد العوامل الرئيسة للاستقرار في المنطقة" وأكد كذلك على استمرار الالتزام بمبادرة السلام العربية وحل الدولتين[2]. حتمًا لا يملك الخطاب العربي الرسمي الذي ساد في قمة الجزائر وأكد عليه إعلان جدة القوة الكافية لوقف مسار التطبيع، ولا يعبِّر عن إرادة عربية جامعة في هذا الاتجاه، إلا أنه يظل مهمًّا في تأكيده على الثوابت العربية والتمسك بالحقوق الفلسطينية في مقاومة الاحتلال وإقامة الدولة.

إن هذا التعارض بين الخطابين والاتجاهين في السياسة العربية بتأثير من أوسلو وصفقة القرن وموضع التطبيع من كل منها، يؤكد أن مسار صفقة القرن بشروطه الجديدة لم يتكرس مسارًا وحيدًا أو مهيمنًا في السياق العربي بعد، لكنه بالطبع فتح طريقًا آخر يتجاوز أوسلو وسيشكِّل ضغطًا على الفلسطينيين لملاقاته.

وهذا التعارض أيضًا بكشفه الخلاف العربي على نوع التطبيع وليس على التطبيع بالمبدأ، يؤكد أن العلاقة مع إسرائيل لم تعد من حيث المبدأ محل إدانة عامة في الحيز الرسمي العربي[3]. وقد تلتحق دول عربية أخرى بمسار التطبيع في السنوات القادمة، وفقًا لفهمها للظروف السياسية، وقراءتها للوضع الإقليمي وموازينه، وتقديرها لمصالحها الوطنية، في غياب الاتفاق على مفهوم موحد للمصلحة العربية أو الفلسطينية. وسيعزز من ذلك ويشجعه مساحات الهدوء

(1) حول مقررات قمة الجزائر، ينظر: فلسطين أون لاين، "قمة الجزائر" تدعو لحماية القدس ودعم المصالحة ورفع الحصار عن غزة، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 6 يونيو/حزيران 2023): https://cutt.us/S8BYw

(2) وكالة الأناضول، النص الكامل لـ"إعلان جدة"، 19 مايو/أيار 2023، (تاريخ الدخول: 6 يونيو/حزيران 2023): https://cutt.us/nuZAy

(3) ينظر: شفيق شقير، فلسطين: نضال في ساحات متعددة مع استمرار مسار التطبيع، التقرير الإستراتيجي لمركز الجزيرة للدراسات 2022 – 2023، يناير/كانون الثاني 2023، ص 176 وما بعده، (تاريخ الدخول: 6 يونيو/حزيران 2023): https://studies.aljazeera.net/ar/annual-reports/report-5533

التي قد تشهدها فلسطين أو أية مبادرة في هذا الاتجاه بغض النظر عن مآلها.

وتؤكد صفقة القرن بما نتج عنها من اتفاقيات إبراهام، أن تدهور الأوضاع في فلسطين لن يؤدي إلى أي موقف عربي جامع أو حتى غالب يدعو إلى تجميد عمليات التطبيع، لاسيما أن عودة بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة في إسرائيل على رأس تحالف يميني يعد الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل لم يؤد إلى ذلك، إلا أن استمرار هيمنة اليمين في إسرائيل قد يسهم نسبيًّا في الحد من الاندفاع في هذا الاتجاه، ويعطي فرصة للفلسطينيين لإعادة التأقلم مع الوضع العربي بهدف تعزيز العلاقة معها، سواء من قبل أولئك الذين سيجنحون للاستمرار في عملية السلام بغضِّ النظر عن نتيجتها، والسلطة على رأسهم، أو من قبل الذين سيختارون الاستمرار بالنضال مع رفض ما انتهت إليه عملية السلام، وأهمهم غزة وفصائلها.

بالمحصلة هناك فراغات في الموقف العربي وكذلك في الموقف الغربي والأميركي من عملية السلام نفسها ومن القضية الفلسطينية، ويعزز من ذلك الهوة بين أوسلو وصفقة القرن، وهو ما له تداعيات جديدة ونوعية على النضال الفلسطيني.

3. تجزؤ ساحات النضال الفلسطيني

إن التشتت العربي ما بين أوسلو وصفقة القرن، يقابله تشتت فلسطيني أعظم، فرضه تجزؤ الساحات لأسباب خارجة عن إرادة الفلسطينيين وأخرى من صنيع القوى الفلسطينية نفسها. فهم موزعون جغرافيًّا وبالجملة في خمس نواح: الضفة، وغزة، والداخل الإسرائيلي، والشتات، وكذلك القدس لما لها من خصوصية إذ هي كفلسطينيي الشتات، أرجئت في أوسلو إلى ما سمي قضايا الوضع النهائي.

فقد كرس الانقسام بين غزة والضفة، الذي بدأ في العام 2007، عزلة كل منهما عن الآخر ليكون الفلسطينيون أمام سلطتين متخاصمتين وبسلم أولويات وطني مختلف؛ إحداهما في غزة حيث يتركز مشروع "المقاومة العسكرية" ويبحث عن شرعية واقعية لاستمراره، ويجد جذوره في أدبيات منظمة التحرير الفلسطينية قبل أوسلو، ويحاصره الانقسام نفسه وعدم الاعتراف بشرعية سلطته

وقضايـا أخرى محلية وإقليمية. تجتهد غزة لتعزز من قدراتها العسـكرية لترفع كلفة اعتداءات الاحتلال سواء عليها أو على الأقصى أو على فلسطينيي الضفة وسـواهم. أما السـلطة الأخرى ففي الضفة وهي أشـبه بقاطرة وحيدة للسلطة الفلسـطينية الشرعية ويعيبها أنها لم تسـتطع تحديث مشروعها الوطني لملاقاة طموحات الفلسطينيين السياسية في مواجهة "الاحتلال"، ومن ثم ازدادت ضعفًا بعد اتفاق صفقة القرن لأنه جاء لتجاوزها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لأنها جاءت نتاج أوسلو وشرعيتها مستمدة منه ولا تستطيع أن تتجاوزه فتمسكت به وانتقدت اتفاقيات "إبراهام" ما عرَّض بعض علاقاتها العربية للاضطراب، وكان من عواقب ذلك أن أثقل كاهل الفلسطينيين بتحميلهم عمليًّا عواقب تعطل عملية السلام وتركهم وحيدين إلى حدٍّ بعيد في مواجهة إسرائيل.

بهذا السـياق، تعتبر الهبَّة التي قام بها الشـعب الفلسطيني في عموم أرض فلسـطين الانتدابية، في مايو/ أيار 2021، صورة نادرة من "النضال الفلسـطيني" منـذ الانقسـام بين الضفة وغـزة على الأقـل، نموذجًا حول ربـط الجغرافيا الفلسـطينية والمشروع الوطني بعضهما ببعض، في سياق اقترنت فيه "المقاومة العسـكرية" بغيرها من الوسائل الأخرى؛ حيث شهدت القدس وبعض البلدات والمدن العربية في فلسطين 48 إضافة إلى الضفة الغربية، مواجهات مع الشرطة الإسـرائيلية، فضلًا عن التظاهرات والاحتجاجات في دول الشتات ومن أهمها تلك على الحدود اللبنانية مع "إسـرائيل". في حين بالموازاة تقريبًا دخلت غزة في مواجهة عسكرية مع الاحتلال الإسرائيلي. ولكن هذه المعادلة التي تجددت مرارًا ومن الممكن أن تتجدد في مناسبات أخرى، لم تثبت نفسها.

قامت إسـرائيل في أغسـطس/ آب 2022 بعملية ضد غزة سـمتها الفجر الصـادق وأعلنت أنها تسـتهدف حركة الجهـاد دون غيرها في محاولة على ما يبـدو لتحييـد حماس أو التأكيد على التجزئة بين القوى الفلسـطينية فضلًا عن سـاحاتها. وردَّت حركة الجهاد من خلال ذراعها العسـكرية، سـرايا القدس، على إسرائيل وسمَّت العملية "عملية وحدة الساحات". كما عادت إسرائيل إلى سياسـة الاغتيالات أيضًا باغتيالها ثلاث قيادات من حركة الجهاد، في 9 مايو/ أيار 2023، في ظل حكومة نتنياهو المتطرفة، وجاءت في نفس سـياق الفصل

بين حماس والجهاد في غزة[1]. والجدير بالذكر أنه سبق هذه الأخيرة جولة من التصعيد الإسـرائيلي على حدود غزة وامتدت إلى الحدود اللبنانية الإسرائيلية، 7 أبريل/ نيسان 2023.

وعلى صعيد السـلطة الفلسـطينية، فرغم هذه المواجهـات وما أعقبها أو جرى بينها من مواجهات أخرى وسـقط فيها قتلى وجرحى فلسـطينيون، سواء في غزة إضافة إلى جنين ونابلس، استمرت السلطة في الضفة الغربية والمناطق الخاضعة لسـلطتها في التزامها بالتنسـيق الأمني مع إسرائيل أو العودة إليه رغم تهديدها أو إعلانها المتكرر إيقافه، وهي متهمة من خصومها الفلسطينيين بالحد من الاحتجاجات الفلسطينية في أكثر من مناسبة، في سبيل تأكيد التزامها بعملية السـلام وحل الدولتين[2]. ومن الواضح أن حركة فتح تشـهد تراجعًا في قدرتها على التعبئة الحزبية والتنظيمية وهو ما تشـهده التنظيمات الأخرى أيضًا ولكن لكل منها أسـباب مختلفة. فالأخيرة ليسـت على وفاق مع حركة فتح بالمجمل ولا مع السـلطة ولا تسـمح لها الأخيرة بحرية التحرك أو العمل بل هي هدف لها معظم الوقت. كما أن حركة فتح نفسها، تشهد انقسامات وخلافات، ورغم أن التيار الرئيسي فيها مندمج مع السلطة فإن بعض الشرائح، خاصة على صعيد القاعدة الشعبية، تميل بشدة نحو مواجهة الاحتلال. أسهم هذا جميعًا في ظهور دينامية جديدة بالضفة في مواجهة الاحتلال؛ حيث تصاعدت عمليات المقاومة الفردية بالسـكاكين والدهس ووسـائل أخرى، أو عبـر مجموعات غير مؤطرة حزبيًّـا، غالبًا تجمعها بيئـة اجتماعية واحدة ومجال جغرافي مفتوح واحد، مثل مجموعة عرين الأسود في جنين، أو تلك الأخرى في نابلس وبلاطة، وشكّلت تحديًا لقوات الاحتلال الإسـرائيلي، وخروجًـا عن النهج التقليدي لحركة فتح وعلاقتها بالسـلطة الفلسطينية والتزامات أوسلو[3]. وقد تنعش هذه الدينامية مرة

(1) ينظر، صالح النعامي، الحرب الإسرائيلية السابعة على غزة: لا قواعد اشتباك جديدة، مركز الجزيرة للدراسـات، 24 مايو/أيـار 2023، (تاريخ الدخول: 6 يونيو/حزيـران 2023): https://cutt.us/Fb7m6

(2) ينظر: خالد الجندي، لماذا التنسيق الأمني مع إسرائيل خسارة للرئيس الفلسطيني محمود عباس؟، فورين بوليسـي، 6 فبراير/شـباط 2023، (تاريخ الدخول: 6 يونيو/حزيران 2023): https://cutt.us/1kdGH

(3) محمود جرابعة، النضال الفلسـطيني في الضفة الغربية وتحدي المأسسـة الأمنية، 31 مارس/آذار

أخرى النشـــاط الحزبي في الضفة الغربية؛ حيث إن حماس والجهاد الإســـلامي أعلنتا عن عمليات أو ســـقوط "شـــهداء" لهما في الضفة وكأنه إعلان عودة لهما إلى تلك الســـاحة بوجوه وأســـاليب مختلفة، إلا أن ما يجري في نهاية المطاف هو استمرار للتجزئة وليس توحدًا لا للقوى ولا للساحات.

والتجزئة هي ما يســـير في نفس الاتجاه على صعيد الداخل، ففي أعقاب هَبَّة القدس والهبة الفلســـطينية في عموم فلســـطين التاريخية، انخرطت القائمة العربية الموحدة في الحكومة الإســـرائيلية الائتلافية (لابيد-بينيت)، في مفارقة لم يعرفها الفلسطينيون من قبل، وذلك بعد أن فازت بأربعة مقاعد في الكنيست الإسرائيلي في انتخابات مارس/ آذار 2021. من جراء هذه الخطوة احتدم الجدل والخلاف بين القائمة العربية المشـــتركة وقـــوى أخرى حول صحة هذا القرار، ومدى ملاءمته لمطالب فلســـطينيي 48 الوطنية، وعـــدم الاكتفاء بتلك المتعلقة بالاقتصادية والحياة اليومية. بل شهد الكنيست نفسه خلافات صاخبة بين النواب العرب أنفسهم حول قضايا تتصل بهم أو بحلفائهم الإسرائيليين. الجدير بالذكر أن رئيس حركة حماس في غزة، يحيى الســـنوار، في نهاية أبريل/ نيسان 2022، هاجم القائمة الموحدة واتهمها بتوفير التغطية لجرائم الاحتلال واتهم رئيســـها، منصور عباس، بالخيانة ودعاه للاستقالة من الحكومة الإسرائيلية، في مؤشر على تعزيز التناقض بين أهم مكونين فلسطينيين، وللمفارقة "إسلاميون"، في الداخل الفلســـطيني وغزة. وبغض النظر عن القائمة الموحدة وخصوصية تجربتها في الائتلاف الحكومي، فإن الســـعي نحو الاندماج في السياســـة الإسرائيلية بنسب متفاوتـــة بغيـــة التأثير عليها، مع الحفاظ على الخصوصية الفلســـطينية، يبدو هو التيار الســـائد لفلســـطينيي الداخل، في مواجهة تمسك إســـرائيل بيهودية الدولة والاســـتمرار في سياسة تهجير الفلســـطينيين والطعن في قانونية وجودهم على أرضهم. مع العلم أن هذه الساحة، فلسطينيي الداخل، لا تزال خارج أي مشروع فلسطيني وطني ملموس.

وبالنسبة لفلسطينيي الخارج، فهم في ساحات عدة ويعيشون أوضاعًا متفاوتة

2022، مركز الجزيرة للدراســـات، (تاريخ الدخول: 6 يونيو/حزيران 2023): https://studies.aljazeera.net/ar/article/5337

تختلف باختلاف الدول المستضيفة أو التي استقروا بها لاجئين أو مهاجرين، وهو ما ينسحب على طبيعة علاقتهم بقضيتهم وببقية الساحات الفلسطينية على حدٍّ سواء، وهم أقل تأثيرًا في مسار القضية الفلسطينية بعد أوسلو والتخلي عن النضال العسكري في الخارج، على الرغم من أنهم أحد أهم أركان القضية الفلسطينية وبوصلة مستقبلها. من مثالب صفقة القرن استهدافها لحق العودة وفتحها الباب أمام إنهاء ملف اللاجئين، في حين أنهم يتحولون عبئًا ثقيلًا على دول الجوار رغم تناقص أعدادهم فيها؛ حيث تسببت الحرب الداخلية بهجرة كثير منهم (أكثر من 200 ألف من نحو 650 ألفًا كانوا يعيشون في سوريا)[1]، وأصبح لبنان بيئة طاردة لهم خاصة بعد الانهيار المالي والأزمة الاقتصادية في عام 2019 [2]، ويخشى الأردن عواقب أي عملية سلام تتجاهل دوره الحاضن للفلسطينيين فضلًا عن علاقته العضوية بهم.

إن اختلاف الساحات الفلسطينية وما بينها من موانع جغرافية وتعدد في بيئاتها الاجتماعية والسياسية إلى حد التناقض، يجعل الاتفاق على رؤية للنضال أمرًا بالغ الصعوبة، مع العلم بأن تقادم الزمن على هذه الحال، أعطى لبعضها شخصية مستقلة بذاتها عن سواها. وإذا ما ولجنا الفضاء العربي وما ينطوي عليه من خلافات تتسرب بالعادة إلى القوى الفلسطينية نفسها في عملية تفاعل متبادلة، فإن التجزئة تصبح كأنها التوجه الأساس وليست الاستثناء. ومن أحدث القضايا التي واجهتها القضية الفلسطينية بهذا الصدد، التناقض الذي نشأ بين أنظمة عربية وشعوبها في سياق الربيع العربي، وتعد المسألة السورية أهمها بالنظر إلى ما شهدته من مآس تتشابه في بعضها مع القضية الفلسطينية نسبيًّا من حيث مستوى العنف وعدد اللاجئين وبعض من الأبعاد الدينية والمذهبية التي طفت على

(1) مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، 18 ديسمبر/كانون الأول 2022، (تاريخ الدخول: 6 يونيو/حزيران 2023): https://cutt.us/h91YP

(2) هناك جدل حول عدد فلسطينيي لبنان، والأرقام متضاربة حول أعداد المتبقين منهم في لبنان. أجرت إدارة الإحصاء اللبنانية بالشراكة مع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، والإحصاء المركزي الفلسطيني، إحصاء عام 2017، كشف أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يبلغ 174 ألف و422 فردًا. ينظر: وسيم الزهيري، الفلسطينيون في لبنان.. تعداد يخالف التقديرات، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 6 يونيو/حزيران 2023): https://cutt.us/A31oY

وجــه الصراع. بدأ الصراع في ســوريا ثورة احتجاجيــة وانتهى حربًا بين النظام ومعارضيــه، وقفت فيهــا إيران إلى جانب النظام ووقفت دول وقوى عربية إلى جانب "الثورة" منهم حركة حماس. بعد تراجع وجلاء تداعيات الثورات، عادت حماس إلى "محور المقاومة"، الذي تتزعمه إيران، بصورة واضحة، عام 2020، وذلك بعد أن تغيرت بعض المواقع القيادية في قيادة الحركة عام 2017، وتحت عنوان أولوية مقاومة الاحتلال وعدم الدخول في الخلافات العربية والإسلامية. والجدير بالذكر أن قيادة الحركة برئاســة خالد مشعل كانت قد نأت بنفسها عن "محور المقاومة" وخرجت من سوريا عام 2012، في موقف يعكس "انحيازها" إلى الشــعوب العربية. أما بقية الفصائل مثل الجهاد الإســلامي فقد بقيت جزءًا مــن "المحــور" وما زالت، في حين وقفت قوى أخرى إلى جانب نظام الرئيس الأسد وشاركت إلى جانبه عسكريًّا مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القيادة العامــة، بقيادة أحمد جبريل (توفي في يوليو/ تموز 2021)، وحافظت الســلطة وقيادة المنظمة وفتح منذ بداية الثورة الســورية على علاقتها مع الرئيس الأســد وإن بوتيرة ومســتويات مختلفة، حتى دعا رئيس الســلطة الفلســطينية، محمود عباس، إلى عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية.

وبالمحصلة، لا شــك أن اســتمرار الأزمات والانقســامات في العالمين العربي والإسلامي، خاصة تلك التي تكون فيها الشعوب هي المستهدفة أساسًا وضحيتها، تؤثر سلبًا على القضية الفلسطينية وعلى احتضان الشعوب لها فضلًا عن الأنظمة الرســمية، وقد تضيف إلى انقســامات الفلسطينيين حول قضاياهم الوطنية انقسامات أخرى.

كمــا أن التجزئــة بين الســاحات تعمق مــن الفجوات بيــن طريقة عيش الفلســطينيين؛ حتى يغلب على كل ســاحة تطلعــات وأولويات نضال خاصة. مثلًا، فلسطينيو المهجر في الغرب ودول الانتشار، غالبًا الأقرب إليهم والأسهل عليهم التركيز على الحقوق السياســية للفلســطينيين وفضح ما يتعرضون له من تمييز واعتداءات وقتل من قبل إسرائيل وسلطاتها، ويصعب عليهم التركيز على "المقاومة والتحرير". أي هو خطاب أقرب إلى سياق الدولة الواحدة[1]. ومن في

(1) ينظر: طارق حمود، نضال فلســطينيي الخارج وتحولاته: بين رؤى التحرر ومشــروع الدولة، مركز

الدول العربية ودول اللجوء فإن التعبئة السياسية متاحة لصالح القضية الفلسطينية بنسب متفاوتة ووفقًا لظروف المنطقة وظرف ووضع كل دولة من دولها إلا أنها بالمجمل أقرب إلى حل الدولتين. وهكذا دواليك للبقية في الضفة وغزة والقدس والداخل.

بالنسبة لإسرائيل، التجزئة فرصة من الناحية العملية لتتعامل مع كل ساحة فلسطينية وكأنها منصة مختلفة عن الأخرى وقائمة بذاتها، وذلك بعيدًا عن متطلبات اتفاق أوسلو أو التزاماته الملزمة لإسرائيل، ليصبح هذا الاتفاق بعيد المنال.

فإن ما تعانيه الساحة الفلسطينية من تجزئة لساحات، لا ينفي أن القاطرة الشعبية الأساسية للمضي بالقضية الفلسطينية في أي اتجاه، هو بين يدي غزة والضفة، فبمقدار اتفاقهما فإن مسار التجزؤ يتراجع، وإلا فإن التشرذم سيصبح سمة أصيلة في القضية الفلسطينية ومساراتها، وقد تفقد هاتان الساحتان قوتهما.

4. مستقبل النضال الفلسطيني

أفرغت إسرائيل اتفاق أوسلو من مضمونه، فاتفاقية السلام الجديدة المعروفة بـ"صفقة القرن" يقوم جوهرها على تجاوز الفلسطينيين أو دفعهم للقبول بالواقع. وبات خيار الدولتين بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى منذ بدء عملية السلام في تسعينات القرن الماضي. وعلى الجانب العربي، يكاد التطبيع يصبح حقيقة غالبة، مع تطور علاقات التعاون والشراكة بين بعض الدول العربية وإسرائيل إلى مستويات متقدمة. كما أن الأزمات التي تعيشها المنطقة بعد الربيع العربي، والتي تسببت في تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، أعطت درسًا للفلسطينيين بأن قضيتهم يمكن أن يتم التخلي عنها أو أن تتراجع أهميتها بسبب خلافات عربية وإسلامية بينية، أو يمكن أن يغفل عنها العرب وحتى الجمهور العربي نفسه بسبب قضاياهم المحلية الملحَّة.

من جهة أخرى، لم تعد عملية السلام وما يمكن أن تحمله من خيارات دبلوماسية وسياسية قادرة على تلبية أدنى مطالب الفلسطينيين السياسية فضلًا

الجزيرة للدراسات، 23 أبريل/نيسان 2022، (تاريخ الدخول: 6 يونيو/حزيران 2023): https:// studies.aljazeera.net/ar/article/5358

عــن الاقتصادية؛ فهم جميعًا يعانون على الصعيد الاقتصادي ســواء في الضفة أو غزة أو في دول الشــتات. وحتى في الداخل، يعاني الفلســطينيون من التمييز ومن انتهاكات مستمرة لحقوقهم القانونية والاقتصادية والإنسانية. ويزداد المشهد تعقيدًا مع الاتجاه المتزايد في إسرائيل نحو اليمين الصهيوني والديني المتطرف والجنــوح أكثر نحو إنكار الاعتراف بالفلســطينيين، شــعبًا ودولة، وكأنهم غير موجودين.

ولا يبدو أن ما تشهده إسرائيل من خلافات داخلية حادة ومظاهرات بلغت ذروتها في ربيع 2023، في سياق انقسام حول روح الدولة وهويتها (التعديلات القضائية أو الاعتراض على نتنياهو واليمين)، ســيمس القضايا الأساســية التي يطمح إليها الفلســطينيون. ولن يغير ذلك كثيرًا من واقعهم، وليس من المتوقع أن يكون كافيًا لإطلاق عملية سلام حقيقية تلبي المطالب الأساسية للفلسطينيين، مثل الأرض والموارد والاستقلال وغيرها. بل ربما يزيد هذا الواقع من التحديات والأعباء على الفلســطينيين وعلى "عملية الســلام" أو أي تسوية أخرى. عمومًا، ينعكس هذا المشــهد المعقد على نضال الفلسطينيين ويدفعه في اتجاهات عدة لم يعرفها بهذا الوضوح سابقًا، وأهم تلك الاتجاهات:

أولًا: خيار الدولة الواحدة: كل القوى الفلسطينية تردد أن حل الدولتين لم يعد ممكنًا وواقعيًّا. ورغم أن السلطة تدعو لاستنقاذه وتبدي تمسكها بأوسلو، إلا أن الوقائع التي فرضتها إســرائيل وعملت صفقة القرن على ترسيخها، أصبحت عائقًا أمام هذا الحل، وســببًا للتشــكيك في جدواه وفي خيار التســوية عمومًا. والواقع نفســه يعكس يأسًــا فلســطينيًّا من حل الدولتين لعدة أسباب؛ ما يعزز استمرار "المقاومة الفلسطينية" بكل أنواعها، لتشمل الشعب الفلسطيني بمختلف قواه في عموم فلسطين التاريخية وحيثما كان ذلك ممكنًا، وكأن لا عملية سلام موجودة البتة. من جهة ثانية، يفتح هذا الواقع النقاش حول خيار الدولة الواحدة وضــرورة أخذه بعين الاعتبار ووضعه على الطاولة. فالخطاب الحقوقي الغالب على النضال الفلســطيني في كل ســاحاته يعزز هذا الاتجاه، والمسألة الحقوقية حاضرة في خطاب فلسطينيي الشتات والداخل وحتى في القدس، وعلى اختلاف انتماءاتهم الحزبية والفكرية. يركز هذا الخطاب على حماية الحقوق وإدانة نظام الفصل العنصري ويطالب بالمساواة دون تمييز بعضها عن بعض. وهذا الخطاب

يلقى تفهمًا أكبر في الخارج ولدى المؤسسات الدولية. وحتى في غزة، هناك من يحمل هذا الخطاب، رغم غلبة خطاب "المقاومة المسلحة" ورغم وجود القطاع على خط المواجهة المفتوحة مع الاحتلال. وفي الضفة الغربية أيضًا، حيث لا تزال العمليات العسكرية مستمرة ومتصاعدة، وحيث تتخذ "المقاومة" طابعًا أكثر شعبية، وميدان عملها قد يمتد إلى أرض فلسطين التاريخية. هذه التوليفة من النضال بأساليبه المتنوعة تخدم أكثر، أو تتجه أكثر نحو خيار الدولة الواحدة من حيث مضمون النضال الفلسطيني، سواء أكان عسكريًّا أو حقوقيًّا أو شعبيًّا.

أما إسرائيل التي ترفض خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية، فهي تسلم بجوهر الفكرة عمليًّا، بإصرارها على ألا يكون للفلسطينيين إلا حكم ذاتي محدود تحت مظلة إسرائيلية مهيمنة. وهذا الطرح يتجاهل السلام سواء أكان على أساس دولة أو دولتين، سواء على قاعدة أوسلو أو في إطار صفقة القرن، لأن إسرائيل عمليًّا أفرغت الأول من مضمونه وتتصرف بمضمون الثاني كما تشاء، والمسألة بالنسبة إليها لم تعد تحررًا من الاحتلال بل تنظيمًا للعلاقة معه. وحتى الحديث المستمر عن خيار الدولتين من قبل السلطة الفلسطينية، يبدو أنه يتجه عمليًّا نحو المطالبة بتعزيز حكم ذاتي، خاصة أن السلطة باتت واقعيًّا أقرب إلى سلطة بلدية بصلاحيات محدودة ولا أمل كبيرًا في أن تصبح دولة.

ثانيًا: النزوع نحو سياسة فلسطينية متعددة الأبعاد

إن تعدد الساحات الفلسطينية واختلاف أولوياتها وتناقضها أحيانًا، فضلًا عن تناقض برامج القوى الفلسطينية نفسها، كما هو الشأن بين غزة والضفة، وبين فلسطينيي الداخل الإسرائيلي مع غيرهم، أو الشتات مع غيرهم، يفرض على الفلسطينيين اعتماد "سياسة نضالية" متعددة الأبعاد. سياسة تبرر أساليب النضال المختلفة دون تجاوز التناقضات التي يفرضها الواقع وما يمكن أن ينتج عنها من تداعيات. مثال ذلك ما حصل مع تصريح "السنوار" في غزة ومهاجمته قادة الحركة الإسلامية الجنوبية في الداخل الإسرائيلي. ففلسطينيو الداخل يستهدفون من انخراطهم في السياسة الإسرائيلية تيسير شؤون حياتهم اليومية وحماية مجتمعهم من الذوبان رغم تناقضه مع توجه بقية الساحات الفلسطينية. إن تعدد أبعاد النضال الفلسطيني يبدو أمرًا واقعًا في تاريخ الفلسطينيين، وقد

سار جنبًا إلى جنب مع الخلافات وحتى الحروب بينهم. وكان من أبرز محطاته الحديثة الانقسام بين غزة والضفة؛ حيث تتنازع أولوية المقاومة مع أولوية عملية السلام. وقد استمر هذا الانقسام رغم كل محاولات التهدئة ورغم تعدد مبادرات الوساطة والجمع بين طرفيه. هذه التعددية يمكن رصدها حتى في خطاب الفصيل الواحد والحركة الواحدة. فميثاق حماس، على سبيل المثال، أقر بإقامة دولة فلسطينية على أراضي 67، دون أن يقر بالتنازل عن بقية الأرض. في المقابل، لا يزال خطاب النضال ضد الاحتلال في حركة فتح حيًّا رغم انخراطها في عملية السلام. ورغم التناقضات السياسية التي تشق فلسطينيي الداخل الإسرائيلي، واختلاف السياقات التي تفصلهم عن بقية الساحات، لا يزال الخطاب الوطني الفلسطيني جسرًا متينًا يربطهم بها، ويربط قواهم المختلفة بعضها ببعض.

من تداعيات هذه الدينامية الجديدة في الوسط الفلسطيني عودة قوى فلسطينيي الداخل أحيانًا لتصدر المشهد الفلسطيني العام، وتعزيز حضورهم في عدة مواجهات وطنية، خاصة تلك التي ترتبط على وجه الخصوص بالأقصى أو بالقدس. وكذلك عند الحديث عن تراجع أو تعذر تحقيق حل الدولتين وتقدم الحديث عن الدولة الواحدة، حيث يتقدم الخطاب الحقوقي. فهم، إلى جانب فلسطينيي الشتات، يشكلون النموذج الحي لهذا الخطاب ويمنحونه القوة والمشروعية.

ثالثًا: الاتجاه الشعبي نحو مقاومة عابرة للأحزاب

إن تجربة المجموعات الجديدة التي ظهرت، مثل عرين الأسود ومجموعة من الكتائب الأخرى في جنين ونابلس ومخيم بلاطة، التي لم تعلن انتماءها إلى أي من التنظيمات الفلسطينية المعروفة، استطاعت أن تسد فجوة في الضفة الغربية لم تستطع التنظيمات الفلسطينية التقليدية سدها، بسبب الصراعات والانقسامات. فالمقاومة المسلحة والفصائل المتمسكة بها محظورة في الضفة الغربية، ومحاصرة بفعل التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وقد نجحت هذه المجموعات في ضم شرائح مختلفة من جمهور التنظيمات الفلسطينية إلى صفوفها، ووفرت وعاء للأجيال الجديدة لاستمرار المقاومة،

وهو ما لم توفره لها لا السلطة ولا فتح، خاصة في عهد الرئيس محمود عباس. وأصبح التمييز الغالب في الضفة يدور أساسًا حول موضوع "المقاومة"، وليس حول قضايا أيديولوجية أو خلافات تتصل بها؛ ما وضع ناشطين من فتح وحماس ومستقلين في إطار واحد يتجاوز السلطة وفتح وتنظيمات المقاومة. وقد فتح هذا التطور الأفق أمام تشكل المزيد من هذه المجموعات العابرة للأحزاب. وتختزن هذه التجربة أيضًا قيادة الفكرة بدلًا من قيادة التنظيمات أو الشخصيات؛ حيث بات اعتماد الشعب الفلسطيني في مقاومته على ما يتوافر له من وسائل وفق ظروفه المحلية جدًّا، وبما يتيسر لأفراده. لذلك أصبحت وسائل الإعلام الإسرائيلية تصف المقاومين بظاهرة "الذئاب المنفردة"، في استعارة من فكر القاعدة، رغم الفرق الكبير بين السياقين[1]. ويتعرض هذا الاتجاه في النضال الفلسطيني لضربات مؤلمة من إسرائيل التي تقوم بتصفية ناشطيه، كما يتعرض للتضييق والعزل من قبل السلطة الفلسطينية بوصفه امتدادًا لمشروع المقاومة، لا يختلف في تطلعاته وتداعياته عن مشروع تنظيمات المقاومة التقليدية.

رابعًا: الانزلاق نحو الانخراط في محاور إقليمية

بشكل عام، ينحو خطاب القوى الفلسطينية نحو الموازنة في علاقاته العربية والإسلامية وحتى الدولية دون انخراط واضح في محاور، أو استعداء دول أخرى من أجل قضايا لا صلة مباشرة للقضية الفلسطينية بها. فالفلسطينيون لهم تجربة سيئة إبان احتلال العراق للكويت عام 1990، حيث انحاز الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، إلى الموقف العراقي وتسبب في انعكاسات سيئة على أهم جالية فلسطينية في بلد عربي كانت تحظى بمكانة ورعاية خاصة. إلا أن الأداء السياسي وظروفه العملية ليسا بنفس الوضوح دائمًا. فأثناء الربيع العربي، اتخذت أهم القوى الفلسطينية، لاسيما حركة حماس، موقفًا مبدئيًّا إلى جانب "الثورات"، وكان من تداعيات ذلك أن خرجت من سوريا عام 2011. ثم ازدادت المسافة التي تفصلها وتبعدها عن إيران ومحورها، رغم استمرار الصلة بين بعض القيادات من الطرفين. ولكن التغيير في قيادة الحركة وظهور قيادات

(1) سامر خير أحمد، الذئاب المنفردة: حرب المصطلحات، العربي الجديد، 11 أبريل/نيسان 2022، (تاريخ الدخول: 6 يونيو/حزيران 2023): https://cutt.us/ha8pa

جديـدة خاصة فـي غزة، إلى جانب الظروف السياسـية التي خلقها تراجع مد الربيع العربي، ومنها سـعي الحركة لموازنة إسـرائيل بالقدرة على تهديد عمقها أو تكبيدهـا خسـائر لو فكرت بغزو غزة، دفـع الحركة مجددًا إلى التقارب مع إيران ومحورها. وقد بلغ هذا المسـار ذروته بعد إعلان قيادات فلسـطينية من "المقاومـة"، ومنها حماس، أنها جزء من محور المقاومة في المنطقة. واتجهت فـي المواجهة الأخيرة، خـلال رمضان 2023 إلى تكريس "وحدة السـاحات" الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، وكذلك وحدة "الجبهات"، خاصةً عندما تعلق الأمر بالقدس والاعتداء على المسجد الأقصى.

في تلك المواجهة، التي جرت مع غزة، في 7 أبريل/ نيسان 2023، أُطلقت عشـرات الصواريخ من جنوب لبنان، وبضعة صواريخ أخرى من الجولان، في تهديد بتوسـيع رقعة الصراع ليشـمل عموم المنطقة. وقد أرجع السـنوار، في أحد أهم تصريحاته، السبب في نجاح المقاومة إلى إيران وحزب الله و"سوريا الأسد". والجدير بالذكر أن اتجاه وحدة الساحات الفلسطينية كانت بادرته الأولى في هَبَّة القدس عام 2021، حيث اتسـع نطاق المواجهات حينَهَا ليشـمل عموم أراضي فلسـطين التاريخية. أما إطلاقه ليشمل جبهات عربية أخرى، فقد تجلت بعـض ملامحه في مواجهة عام 2022 في عملية "الفجر الصادق"، التي أطلقت عليها حركة الجهاد الإسلامي اسم "وحدة الساحات".

خاتمة

انتهت تجربة أوسـلو فلسـطينيًّا إلى تكريس سـلطتين: السلطة الفلسطينية الشـرعية في الضفة الغربية، وسـلطة غزة. وانتهت عربيًّا إلى تكريس منطقين: منطـق فلسـطيني يريد ربط تطبيع العرب مع إسـرائيل بمصلحة الفلسـطينيين باعتبارها المصلحة العربية العليا، ومنطق آخر لدى دول عربية عدة، يريد إدخال مصالح وطنية عربية في معادلة السلام إضافة إلى مصالح الفلسطينيين. وستشكِّل هذه المعادلة عبئًا كبيرًا على الدبلوماسية الفلسطينية وعلى أداء السلطة السياسي، وكذلك على أداء القوى الفلسطينية الأخرى، لاسيما في غزة، لأنها جميعًا تعاني من الانقسـام وتواجه غموضًا عربيًّا يصعب توقعه في ظل تعدد مصالح الدول العربية وتناقضها أحيانًا، سواء مع بعضها أو مع مصالح الفلسطينيين.

وعلى صعيد المقاومة، اســتطاعت حماس، إلى حدٍّ بعيد، أن تتصدر هذا الخيار في النضال الفلســطيني، كما استطاعت أن تكسب شرائح وطنية متعددة. وعلى "وحدة الســاحات" الفلسطينية، بلغت هبة القدس عام 2021 الذروة. ولا شــك أن انخــراط حركتي الجهاد وحماس في إســتراتيجية "وحدة الجبهات"، وتحديدًا مع الجبهتين، اللبنانية والســورية، اللتين تشكلان امتدادًا لمحور إيران، ســيغير كثيرًا في دينامية المقاومة الفلســطينية وســيزيد من قوتها النارية ومن احتمالات التصعيد الإقليمي الواسع. إلا أن ذلك سيواجه في المقابل تحديات مختلفة، على رأسها تناسل الخلافات السياسية والأخلاقية والحقوقية على صعيد الفلسطينيين أنفسهم، علمًا بأن شرائح منهم أثبتت في مناسبات سابقة إصرارها على الالتفاف حول "المقاومة". وستبقى "المقاومة" عرضة لانعكاسات وتداعيات أزمات الإقليم، خاصة تلك التي تقع إيران والعرب في قلبها.

ويبقى التطور الأهم على صعيد النضال الفلسطيني إدراك الفلسطينيين أكثر من أي وقت مضى أن تعدد الســاحات يعني أيضًا تعدد الأذرع بصورة ما، وأن هناك حاجة ماسَّــة إليها بغض النظر عن مســار أي عملية سلام وعن مسار أي مواجهة مع إســرائيل. وهذه الحاجة ســتظل السبب الأساسي الذي تنبع منه كل الدعوات للتوحد سواء في المواجهة أو في الالتزام بخطاب وطني جامع يتجاوز كل الحدود. ويتمثل التطور الآخر في أن خيار الدولة الوحدة أو الدولتين لم يعد محدِّدًا قاطعًا أو صلبًا لأشكال المقاومة أو لطبيعة الخطاب الوطني الفلسطيني، فقد بات النضال من أجل التحرر أو الحقوق هو الفاعل الأبرز.

ورغم أن تقدم مســار التطبيع ســيزيد من التأثيرات الســلبية على النضال الفلســطيني، إلا أن التجربة الفلســطينية أثبتت أن قدرة الفلسطينيين على التأقلم مع التنازلات العربية وتجاوزها أو الاستفادة منها عالية جدًّا، وبيَّنت أيضًا قدرتهم المســتمرة على اكتشاف وتعزيز ســبل المقاومة والنضال في مختلف الظروف والساحات.

الفصل الثاني

النضال الفلسطيني في الضفة الغربية وتحدي المأسسة الأمنية

النضال الفلسطيني في الضفة الغربية وتحدي المأسسة الأمنية

محمود جرابعة[1]

مقدمة

شــكَّل الحراك الشعبي الفلسطيني في عموم أرض فلسطين التاريخية أثناء حرب مايو/أيار 2021 صورة نادرة من النضال الفلســطيني الموحد في مرحلة ما بعد الانقسام ما بين قطاع غزة والضفة الغربية في عام 2007. ومع ذلك، لم تلعب الســلطة الفلســطينية دورًا فاعلًا في إيقاف الحرب أو التأثير في مجرياتها بشكل ملموس واكتفت في كثير من الأحيان بإصدار بيانات رسمية تقليدية تدعو لوقــف العنف والتهدئة[2]. وبالرغم من انتهاء الحــرب، لم تتوقف المواجهات الشعبية والعمليات المسلحة، سواء كانت فردية أو منظمة، ضد جنود الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية. بالتزامن، كثفت إسرائيل من نشاطاتها العسكرية وأعادت سياســة اغتيال النشــطاء في قلب المدن الفلسطينية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وزادت اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين، وخاصة في المناطق المصنَّفة (ب، ج) مع اســتمرار التوتر في مدينة القدس وشــمال الضفة الغربية؛ حيث تنشــط مجموعة من الحركات المســلحة مثل مجموعات عرين الأسود في مدينة نابلس وكتيبة جنين في مدينة جنين.

يطرح هذا الواقع ســؤالين محوريين يتعلقان بمســتقبل النضال في الضفة الغربيــة: أولًا: إلى أي مدى أثَّرت الســلطة الفلســطينية، والتــي تعتبر الفاعل السياسي والأمني المسيطر على مقاليد الأمور في الضفة الغربية منذ إنشاء السلطة الفلســطينية عام 1994، على النضال وأشكاله وديناميكياته؟ وثانيًا: ما محددات النضال في الضفة الغربية؟ وكيف يمكن فهم سياقات نشاط الفاعلين الأساسيين

(1) باحث مختص في الشأن الفلسطيني وتقاطعاته الإقليمية.

(2) عدنــان أبــو عامر، تعثر حماس في اســتثمار إنجازاتها في حرب غزة، صدى (مؤسســة كارنيجي للســلام الدولــي)، 19 يوليو/تمــوز 2021، (تاريخ الدخول: 18 مــارس/آذار 2022): https://carnegieendowment.org/sada/84997

الهادفة إلى خلق معادلات سياسية وأمنية جديدة؟ من أجل الإجابة على هذين السؤالين، سوف تتناول هذه الورقة خمسة محاور أساسية:

أولًا: توقيع اتفاق أوسلو وانطلاق مرحلة التعاون الأمني ما بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

ثانيًا: مأسسة الأجهزة الأمنية وبناء عقيدة أمنية ورؤية نضالية جديدة في مرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية.

ثالثًا: مرحلة ما بعد الانقسام الفلسطيني والاختلاف على الرؤى الأمنية والسياسية فلسطينيًّا مع توجه السلطة لحصر كافة أشكال النضال ضمن أجهزتها الرسمية.

رابعًا: تحدي مأسسة السلطة الأمنية عن طريق مجموعات مختلفة من الفاعلين المحليين ومحافظة حركة حماس، منافس السلطة الرئيسي في الضفة، على شعبيتها الجماهيرية مع تراجع مشروع السلطة السياسي.

خامسًا: الديناميكيات التي ستحدد شكل وطبيعة النضال في الضفة الغربية خلال الفترة القادمة.

أوسلو والنضال الفلسطيني

شكَّلت اتفاقيات أوسلو، الموقَّعة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عام 1993، نقطة تحول في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني. فبعد حرب الخليج الثانية (1990–1991) وتراجع الدعم العربي وتراكم الضغط الدولي على منظمة التحرير، اختار ياسر عرفات اللجوء إلى "السلام" مع إسرائيل كبديل عن الكفاح المسلح. كجزء من الاتفاق، جرى تأسيس السلطة الفلسطينية في عام 1994 كهيئة حاكمة مؤقتة في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة خمس سنوات. من الناحية الشكلية المؤسساتية، أنشئ مجلس تشريعي فلسطيني ومجموعة من الوزارات التي أصبحت مسؤولة عن إدارة الشؤون المدنية والأمنية للفلسطينيين في المناطق التي باتت تخضع لسيطرة السلطة. بناء على الاتفاق مع إسرائيل، قُسِّمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق أمنية وإدارية: خضعت المنطقة (أ)، والتي تحتوي على التجمعات السكانية والمدن الرئيسية، للسيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك المسؤولية الأمنية. أما في المناطق (ب)، فقد

جرى تقسيم السيطرة ما بين السلطة وإسرائيل؛ حيث احتفظت الأخيرة بالسيطرة الأمنية، بينما تولَّت السلطة المسؤولية المدنية عن السكان. أما المناطق (ج)، والتي تشكِّل حوالي 61٪ من مساحة الضفة الغربية، فخضعت بالكامل للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية.

نصَّ اتفاق أوسلو على أن تنسحب إسرائيل تدريجيًّا من المناطق (ب) و(ج) وذلك ضمن خطة جرى الاتفاق عليها بين الطرفين[1]. بدلًا من الانسحاب، عززت إسرائيل من سيطرتها على المناطق (ب) و(ج) وضاعفت من نشاطاتها العسكرية وعدد المستوطنين. ومع مرور الوقت، أخضعت إسرائيل هذه المناطق إلى نظام معقد من الآليات الاستيطانية والإدارية والقانونية وذلك من أجل السيطرة على السكان والأرض وذلك بهدف ضم المنطقة (ج) كاملة إلى إسرائيل.

من الناحية الأمنية، ألزمت اتفاقات أوسلو السلطة الفلسطينية بالتعاون مع الإسرائيليين في إطار "سلام أمني" وذلك عن طريق التدريب المشترك والمشاركة الاستخبارية المكثفة والتنسيق الأمني. نصَّت المادة الثامنة من اتفاقيات أوسلو على أن السلطة الفلسطينية يجب أن تحافظ على "النظام العام والأمن الداخلي" من خلال "قوة شرطة قوية"[2]. حرصت السلطة على الالتزام بالتفاهمات الأمنية وذلك لكي "لا تشكِّل ذريعة" لإسرائيل للتملص من الاتفاقات، وقامت على إثر ذلك باعتقالات شملت بشكل خاص ناشطي حركة حماس وقادتها، بلغت ذروتها عام 1996 عندما اعتقلت السلطة حوالي 2000 من قادة ونشطاء حركة حماس وأغلقت جمعيات ومؤسسات تابعة للحركة في قطاع غزة والضفة الغربية[3]. وبالرغم من أن السلطة كانت تعمل على نزع سلاح المقاومة في تلك الفترة بهدف توحيد السلاح تحت إطارها وضمن مشروعها السياسي القائم على

(1) دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، المحطة السادسة: العودة إلى أرض الوطن، 5 يوليو/تموز 2018 (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/1l33

(2) وكالة وفا، اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)13- سبتمبر/ أيلول 1993، (بدون تاريخ): https://cutt.us/tfcFl

(3) قناة الجزيرة، محطات بارزة في علاقة السلطة الفلسطينية وحركة حماس، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2005، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/9b9p

حـــل الدولتين، إلا أن عرفات ســـمح، أو على الأقـــل غضَّ الطرف، في بعض الحالات وبشـــكل تكتيكي بالمظاهرات الشـــعبية أو العمل المسلح وذلك لكي يمارس الضغط السياسي/ الأمني على إسرائيل. ففي عام 1996، قررت إسرائيل بصورة أحادية فتح نفق أسفل المسجد الأقصى وهو ما أدى إلى هبَّة النفق التي تخللتها مظاهرات شعبية شاركت فيها قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني. اتســـمت الهبَّة الشعبية في البداية بالعمل الشـــعبي السلمي ولكنها تحولت بعد وقت قصير إلى مواجهات مســـلحة انخرطت فيها أجهزة الأمن الفلسطينية وهو ما أدى إلى استشهاد عدد منهم وتدمير بعض مقراتهم.

بعـــد المواجهات الدامية، عام 1996، اســـتأنف عرفـــات المفاوضات مع إســـرائيل من أجل إنجاز "تســـوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338"[1]؛ حيث كان من المقرر أن تنتهي الفترة الانتقالية لاتفاقيات أوسلو عام 1999 وذلك بإقامة دولة فلســـطينية. ولكن فشـــلت المفاوضات الفلسطينية الإســـرائيلية في إحداث اختراقات جوهرية بهذا الخصوص. ومع فشـــل عملية الســـلام واستمرار إسرائيل في سياساتها التوسعية، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية أو ما يطلق عليها انتفاضة الأقصى في ســـبتمبر/ أيلول 2000 وذلك بعد زيارة اســـتفزازية لزعيم المعارضة الإســـرائيلية، آنذاك، آرييل شارون، للمسجد الأقصى. في البداية، تميزت الانتفاضة بدعم شعبي كبير، لكن طبيعة الانتفاضة تغيرت بشكل واسع مقارنة بالانتفاضة الأولى والتي كانت تتميز بطابعها الشعبي والجماهيري. فبدلًا من الاحتجاجات الجماهيرية والمقاطعات الاقتصادية، انتقلت الانتفاضة ســـريعًا إلى المواجهات المسلحة والعمليات التفجيرية داخل إسرائيل وخرجت عن الســـيطرة، وخاصة بعد انخراط حركة حماس والجهاد الإسلامي فيها. هذه المرة، شاركت بعض الأجهزة الأمنية الفلسطينية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في العمل العسكري مع وجود غطاء سياسي فلسطيني من قبل ياسر عرفات وحركة فتح التي انخرطت في المواجهات المســـلحة عن طريق كتائب شـــهداء الأقصى. دفع ذلك إســـرائيل إلى اجتياح الضفة الغربية، وتدمير جميع مقرات الأجهزة الأمنية تقريبًا ومحاصرة ياسر عرفات حتى وفاته عام 2014.

(1) وكالة وفا، اتفاقية أوسلو، مصدر سبق ذكره.

وبالتالي، تميزت السنوات الأولى لاتفاق أوسلو بخليط متنوع من الأساليب النضالية التي حاول الفلسطينيين الدمج بينها سواء بشكل تكتيكي أو إستراتيجي مع طغيان العمل المسلح في بعض المحطات، والذي اشتركت فيه الأجهزة الأمنية الفلسطينية في بعض الأحيان، على العمل الشعبي/ الجماهيري. جاء ذلك ضمن رؤية عرفات السياسية التي سعى من خلالها إلى الموازنة/ المزاوجة ما بين أشكال متنوعة من النضال بهدف إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية.

مأسسة الأمن

بسبب انخراط جزء من الأجهزة الأمنية في الانتفاضة الثانية (2000)، بدأت الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل في الضغط على السلطة الفلسطينية "لإصلاح" القطاع الأمني بما يتوافق مع "رؤية" عملية السلام وحل الدولتين. ركَّز الإصلاح على "مأسسة الأمن" واحتكاره من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية فقط، مع محاربة ما كان يطلق عليه "الفلتان الأمني". وبالتزامن، بدأ يتشكل تيار فلسطيني يهدف إلى تحدي سلطة عرفات والعمل على استحداث إصلاحات بنيوية على شكل وطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وأهمها طبيعة ودور الأجهزة الأمنية ووظيفتها. وكنتيجة لذلك، استُحدِث منصب رئيس وزراء فلسطين وذلك بهدف تهميش عرفات وإقصائه، تلاه تعيين أول رئيس وزراء وهو محمود عباس (أبو مازن) -وحليفه محمد دحلان في تلك الفترة- في نوفمبر/ تشرين الثاني 2003، والذي استقال بعد مئة يوم نتيجة الخلافات الشديدة مع ياسر عرفات. توافقت الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، التي كانت منقسمة ما بين عرفات وعباس، في أبريل/ نيسان 2003، على خارطة الطريق وذلك لإعادة إحياء عملية السلام وإنهاء "العنف والإرهاب" وبناء قيادة فلسطينية "تتصرف بحسم ضد الإرهاب". تضمنت خارطة الطريق مجموعة من الإجراءات للتعامل مع الفلسطينيين بما يشمل إعادة إصلاح الأجهزة الأمنية وتدريبها تحت إشراف الولايات المتحدة الأميركية بحيث تعمل على إحباط الهجمات الفلسطينية واعتقال وتعطيل وتقييد استهداف إسرائيل، وتفكيك البنية العسكرية ومصادرة

السلاح من قبل الأجهزة الفلسطينية التي أُعيد تشكيلها[1].

كنتيجة، دُمِجت الأجهزة الأمنية وأعيدت هيكلتها مع ترسيخ عقيدة أمنية جديدة بدأت تتشكل وتبرز منذ العام 2005 وتُعرف بعقيدة "دايتون"؛ وذلك نسبة إلى الجنرال الأميركي، كيث دايتون، الذي أشرف على إصلاح الأجهزة الأمنية. تقوم العقيدة الأمنية الجديدة على ركيزتين أساسيتين:

أولًا: استمرار التنسيق الأمني وتبادل المعلومات الاستخبارية مع إسرائيل. فمنذ توليه السلطة، عام 2005، خلفًا للرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، عزَّز أبو مازن التنسيق الأمني مع إسرائيل كنهج أساسي لإدارة النزاع. وبالرغم من اتخاذ أبو مازن العديد من القرارات منذ العام 2015 لوقف التنسيق الأمني وذلك بعد توقف عملية السلام وفشلها، إلا أن أجهزة السلطة استمرت بالالتزام بهذه السياسة وتفضيلها كإستراتيجية أساسية وحيوية لإدارة العلاقات مع إسرائيل واستمراريتها. وفي العادة، تقوم الأجهزة الأمنية بمشاركة المعلومات الاستخبارية حول النشطاء مع إسرائيل وتعمل على إحباط أية هجمات أو مخططات وإفشالها قبل التحول إلى عمل عسكري أو جماهيري منظم سواء ضد الجيش الإسرائيلي أو المستوطنات في الضفة الغربية[2].

ثانيًا: حماية مشروع السلطة السياسي والقائم على عملية السلام مع إسرائيل والمفاوضات. وبالتالي، حصر النضال الفلسطيني ضمن رؤية السلطة ومشروعها السياسي ومحاربة كافة التوجهات السياسية والنضالات التي تتعارض مع هذا التوجه.

اعتقد أبو مازن بأن المقاومة المسلحة أو الانتفاضة الشعبية لن تؤدي إلا إلى المزيد من الدمار والآثار الكارثية على المجتمع والسياسة الفلسطينية. وبالتالي، تمسك بإستراتيجيته القائمة على المفاوضات كطريق وحيد للوصول إلى إقامة دولة فلسطينية. لم تتفق كافة القوى الفلسطينية مع رؤية أبو مازن هذه

(1) وكالة وفا، خريطة الطريق، (بدون تاريخ)، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://cutt.us/eETzH

(2) Somdeep Sen, The PA was always meant to 'kill' the Palestinian cause, Aljazeera, 6 August 2021 (access on 06 March 2022) https://kurzelinks.de/uev8

واستمرت بعض المجموعات داخل حركة فتح في معارضة توجهاته مع تمسكها بالمقاومة ضد إسرائيل، وهو نفس الموقف الذي كانت تتبنَّاه حركة حماس والجهاد الإسلامي. ونتيجة لذلك، زاد الاستقطاب داخل المجتمع الفلسطيني ما بين رؤيتين: رؤية أبو مازن وجزء من حركة فتح والتي كانت تريد حصر النضال ضمن أجهزة السلطة الفلسطينية ومحاربة ما يطلق عليه "الفلتان الأمني"، ورؤية حركة حماس والجهاد الإسلامي وبعض المجموعات داخل حركة فتح والتي كانت تصر على التمسك بكافة أشكال المقاومة ضد إسرائيل، بما في ذلك المقاومة المسلحة.

إستراتيجية "صفر تسامح"

منذ الانقسام الفلسطيني في عام 2007، تبلورت بشكل أوضح إستراتيجية السلطة في مأسسة الأمن وذلك بعدما أصبحت أكثر حزمًا في استهداف كافة أشكال النضال في الضفة الغربية باعتبارها جزءًا من حالة الفلتان الأمني ومعضلة في مسار إقامة الدولة الفلسطينية. وعن طريق الدعم الأميركي والإسرائيلي، اتبعت السلطة الفلسطينية إستراتيجية "صفر تسامح" ضد كافة أشكال النضال في الضفة الغربية والتي لا تتفق مع رؤيتها وذلك بهدف تجفيف المعارضة وقمعها قبل تشكلها أو تحولها إلى حركات جماهيرية واسعة يمكن أن تتحدى السلطة أو تؤدي إلى إسقاطها[1]. فبعد الانقسام، قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بعملية واسعة وعميقة ووقائية ضد كافة أشكال النضال وخاصة المسلح. ركزت حملات السلطة بشكل أساسي ضد بنية حركة حماس العسكرية، والمالية، والسياسية والاجتماعية والنقابية، باعتبارها خارجة عن إطار القانون وجزءًا مما تطلق عليه السلطة "الفلتان الأمني". وشملت أيضًا حملات السلطة الأمنية كافة عناصر حركة فتح الذين كانوا ينشطون ضمن كتائب شهداء الأقصى ويدعمون العمل المسلح. وبعكس حركة حماس التي تعتبر المنافس الأبرز للسلطة الفلسطينية وطردت أجهزتها الأمنية من قطاع غزة أثناء الحسم عام 2007، قامت السلطة

(1) Jehad Barakat, Why is the Palestinian Authority cracking down on opposition?, , Aljazeera, 25 January 2022 (access on 06 March 2022): https://kurzelinks.de/ecav

باحتواء جزء كبير من عناصر كتائب شـهداء الأقصى إما عن طريق الاسـتيعاب في أجهزتها البيروقراطية/ الأمنية أو الاعتقال والإقصاء.

ومنذ عام 2007، كثَّفت السلطة من استخدام نظام الاعتقالات والاستدعاءات، الذي يجري فيه تعذيب السجناء في بعض الحالات[1]، ضد معارضيها أو النشطاء وذلك بهدف قمع المعارضة الداخلية ومنع تبلورها[2]. يشير تقرير "محامون من أجل العدالة" إلى أن السـلطة اعتقلت سياسـيًّا خلال العام 2021 أكثر من 340 شـخصًا[3]. وبناء على التنسـيق الأمني، تسهِّل السـلطة الفلسطينية في كثير من الأحيان دخول الجيش الإسـرائيلي إلى المناطق الخاضعة لسـيطرتها من أجل تنفيذ عمليات اعتقال أو اغتيال للنشـطاء الفلسـطينيين[4] ويتبع الطرفان ما يطلق عليه "سياسـة الباب الدوار"؛ حيث يجري اعتقال الفلسـطينيين من قبل الجيش الإسرائيلي فور إطلاق سراحهم من سجون السلطة الفلسطينية، أو العكس[5].

وتهدف السلطة من وراء إستراتيجيتها الأمنية إلى حصر النضال الفلسطيني تحت إطارها المؤسسـاتي واحتكار الأجهزة الأمنية لاسـتخدام السلاح وذلك بهدف فرض النظام والقانون وحماية الأمن الداخلي ضمن رؤية السلطة السياسية القائمة على المفاوضات مع الجانب الإسـرائيلي. والأهم، تعمل السـلطة على منع تمدد حركة حماس وتوسعها في الضفة الغربية بصورة يمكن أن تهدد نفوذ

(1) خالـد كريـزم، بعد إعلان حالة الطوارئ.. ما مصير الاعتقالات السياسـية فـي الضفة الغربية؟، نون بوسـت، 1 أبريل/نيسـان 2020، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://www.noonpost.com/content/36539

(2) Somdeep Sen, The PA was always meant to 'kill' the Palestinian cause, Aljazeera, 6 August 2021 (access on 06 March 2022) https://kurzelinks.de/uev8

(3) محامون من أجل العدالة، أكثر من ٣٤٠ حالة اعتقال سياسي عام 2021، 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/d607

(4) Yara Hawari, The Palestinian Authority's crackdown on protest shows it will never serve its own people, the Guardian, 1September 2021 (access on 06 March 2022): https://kurzelinks.de/a026

(5) عدنان أبو عامر، "الباب الدوار" سياسـة السـلطة الفلسطينية وإسرائيل لملاحقة حماس في الضفة الغربيـة، الموقع الشـخصي، 18 أكتوبر/تشـرين الأول 2019، (تاريـخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/pqge

الأجهزة الأمنية وحركة فتح. تسيطر حركة فتح على الأجهزة الأمنية، التي تتشكَّل بالأساس من كوادر الحركة. وبالتالي، فإن مأسسة الأمن تعني السيطرة الحصرية لحركة فتح على قطاع الأمن والنظام السياسي الفلسطيني وشبكات واسعة من الولاءات الاجتماعية والعائلية في الضفة الغربية[1].

اليوم، وبعد مرور 15 عامًا على الانقسام الفلسطيني الداخلي، باتت الأجهزة الأمنية تتحكم وتهيمن على كافة الدوائر السياسية والمجتمعية[2] وتتدخل في كافة مناحي الحياة في الضفة الغربية، من سياسات التوظيف في الوظيفة العمومية، إلى التحويلات البنكية، والنشاطات السياسية في الحيز العام والجامعات، وإلى مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي. ويساعد الأجهزة الأمنية في القيام بوظيفتها الغطاء السياسي الذي توفره السلطة والدعم المالي الكبير الذي تحظى به. يتألف قطاع الأمن الفلسطيني من حوالي 53 ألفًا وتستحوذ المؤسسة الأمنية على نحو 20 في المئة من موازنة السلطة الفلسطينية (مليار دولار)، غالبيتها تذهب كرواتب للأجهزة الأمنية التي يحمل 92٪ من أفرادها رتبًا عسكرية مرتفعة (49.6٪ من الرتب بين ضابط ولواء، و43.4٪ في المئة ضباط صف، والبقية من الجنود)[3]. وبالرغم من أن ميزانية قطاع الأمن أكثر من قطاعات الصحة والتعليم مجتمعة، إلا أن الأجهزة الأمنية تركز على الأمن الداخلي ولا تتدخل لوقف اعتداءات الجيش الإسرائيلي أو المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين[4].

يضاف إلى الأجهزة الأمنية، مجموعة من النخب والشرائح التي تشكلت، أو استفادت، من اتفاق أوسلو وبات مصيرها مرتبطًا بصورة عضوية باستمرارية

(1) خليل الشقاقي، صراع القوى بين فتح وحماس يمنع المصالحة والوحدة، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2 يوليو/تموز 2019، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://pcpsr.org/ar/node/758

(2) Alaa Tartir, Nizar Banat killing: The world must stop enabling PA crimes, Middle East Eye, 25 June 2021, (access on 06 March 2022): https://kurzelinks.de/douy

(3) خليل موسى، السلطة الفلسطينية تصرف مليار دولار على قوات الأمن، إندبندنت عربي، 1 مارس/آذار 2021، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/ls7q

(4) خليل موسى، السلطة الفلسطينية تصرف مليار دولار على قوات الأمن، نفس المصدر.

أجهزة السلطة الفلسطينية ومأسستها الأمنية الهادفة إلى محاربة ما يطلق عليه "الفلتان الأمني". يشير طارق دعنا، باحث فلسطيني، إلى تكوُّن أربع شرائح فلسطينية رأت في الانتفاضة الثانية والاشتباك المباشر أو غير المباشر مع الاحتلال تهديدًا لمصالحها الاقتصادية والسياسية[1]:

أولًا: بعد توقيع اتفاق أوسلو، تكونت شريحة سياسية من القيادات السياسية العليا في السلطة الفلسطينية و"حركة فتح"، يضاف إليه قيادات بعض الأحزاب الهامشية في منظمة التحرير. أصبحت هذه الشريحة تلعب دورًا رئيسيًّا في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني وخاصة التنسيق الأمني الذي يضمن الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية.

ثانيًا: شريحة فلسطينية رأسمالية من المستثمرين العائدين مع "منظمة التحرير" والذين منحهم عرفات امتيازات اقتصادية واحتكارية واسعة وهو ما أسهم في مراكمة نفوذهم داخل الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني ومنحهم سلطة سياسية كبيرة؛ حيث يُسنَد إلى بعضهم وزارات أساسية في العادة في الحكومة الفلسطينية.

ثالثًا: شريحة البيروقراط والذين يتولون إدارة مؤسسات السلطة ويرسخون شبكات متعددة ومتشعبة من نظام الولاء والعلاقات الزبائنيَّة عن طريق نظام التوظيف والذي يجري تسخيره في كثير من الأحيان لخدمة أهداف سياسية، مثل حشد الموظفين للخروج في المسيرات لدعم السلطة.

رابعًا: شريحة مديري المنظمات غير الحكومية والتي استفادت من التمويل الخارجي المشروط وتمكنت من احتواء العديد من القيادات والأطر اليسارية التي نشطت في فترة الانتفاضة الأولى.

وبالتالي، عملت السلطة الفلسطينية ومجموعة من النخب المتحالفة معها على وضع تصور محدد للنضال الفلسطيني مرتبط بمأسسة الأمن والتخلص بالتالي من كافة أشكال المعارضة الداخلية سواء كانت من قبل حركة حماس

(1) انظر للمزيد حول هذه الشرائح ودورها في إجهاض الانتفاضة الثانية: طارق دعنا، "نخبةٌ" على النقيض: الانتفاضة الثانية وأعداؤها، متراس، 8 فبراير/شباط 2019، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/6amh

أو بعض الأطراف داخل حركة فتح التي لم توافق على توجهات السلطة الأمنية وتعارض توجهاتها السياسية. وكمحصلة نهائية، أصبح الانقسام الفلسطيني أكثر وضوحًا بين السلطة ونخبتها الذين يفضلون المفاوضات والحل السياسي مع إسرائيل بالرغم من تراجع فرص تطبيقه، ومجموعة من النخب الذين يتحدُّون سرديات هذه النخب ورؤيتها ويسعون إلى التمسك بكافة أشكال النضال، بما في ذلك العمل المسلح.

تحدي المأسسة الأمنية

مع توسع نفوذها، استطاعت السلطة الهيمنة على الحياة الأمنية، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الضفة الغربية. ومع ذلك، يتصاعد الرفض الشعبي وعدم الرضا عن أداء السلطة السياسي وهو ما يشير إلى اتساع الصدع واختلاف المصالح مع ما تريده السلطة الفلسطينية ومصالح شرائح شعبية واسعة. يُظهر استطلاع للرأي العام الفلسطيني أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في مارس/آذار 2023، أن مؤسسات السلطة، التي جرى إنشاؤها نواةً لدولة فلسطينية، تواجه رفضًا شعبيًّا حيث يؤيد 52٪ من فلسطينيي الضفة الغربية حلَّها، وترى غالبيتهم (63٪) أنها أصبحت عبئًا على الشعب الفلسطيني. ويتعزز ذلك مع اعتقاد 82٪ بوجود فساد في مؤسسات السلطة وذلك حسب الاستطلاع سابق الذكر.

ويشير الاستطلاع السابق إلى أن غالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية (71٪) يعارضون مشروع أبو مازن القائم على حل الدولتين؛ حيث ترى غالبية كبيرة (74٪) أن هذا الحل لم يعد عمليًّا. وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن 74٪ من فلسطينيي الضفة، الذين يعانون مباشرة من توسع الاستيطان وسياسات إسرائيل الاحتلالية، يرون أن فرص إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 أصبحت ضئيلة أو غير قائمة. وبدلًا من تأييد مشاريع السلطة السياسية، يميل القسم الأكبر من الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى تأييد العمل المسلح (54٪) أو المقاومة الشعبية السلمية (23٪). فقط 18٪ الفلسطينيين في

الضفة يؤيدون نهج السلطة في المفاوضات[1].

وربما يفسر ذلك تصاعد حدة المواجهات في الضفة الغربية خلال السنوات القليلة الماضية؛ حيث يكاد لا يمر يوم دون اشتباك ما بين الناشطين الفلسطينيين وجنود الاحتلال أو المستوطنين في الضفة الغربية. فخلال شهر سبتمبر/ أيلول 2022 فقط، شهدت مناطق الضفة المختلفة 833 عملًا مقاومًا تنوعت ما بين إلقاء الحجارة، والطعن، والدهس بالسيارات، وإطلاق النار وغيرها[2]. وعند النظر في التفاصيل، فقد قُتل في العام 2022 تسعة وعشرون إسرائيليًّا (حتى نوفمبر/ تشرين الثاني) وهي الحصيلة الأعلى من حيث عدد القتلى في عمليات المقاومة الفلسطينية منذ عام 2005[3]، واستشهد خلال نفس الفترة مئتان واثنا عشر فلسطينيًّا في الضفة الغربية غالبيتهم العظمى من الشباب وذلك في إحصائية نشرتها وزارة الصحة الفلسطينية[4].

وبناء على معلومات إحصائية نشرها المكتب الإعلامي لحركة حماس في الضفة الغربية، وصلت العمليات النضالية في العام 2021 إلى ذروتها، مقارنة بالأعوام الأربعة الأخيرة. فخلال العام 2021، جرى تنفيذ 10850 عملًا ضمن حركة النضال الفلسطيني كان بينها 441 عملية وصفتها حركة حماس التي أصدرت الإحصائيات بأنها كانت مؤثرة. ويُظهر الجدول التالي عدد العمليات ونوعيتها التي نُفِّذت في العام 2021[5](23):

(1) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نتائج استطلاع الرأي العام رقم (87)، 8-11 مارس/آذار 2023، (تاريخ الدخول: 3 أبريل/نيسان 2023): https://pcpsr.org/ar/node/939

(2) عبد الرحمن أبو الغيط، 833 عملية خلال شهر.. هل تنجح المقاومة الفلسطينية في تغيير معادلة الصراع في الضفة الغربية؟، الجزيرة نت، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 3 أبريل/نيسان 2023): https://kurzelinks.de/qbo7

(3) عربي 21، عدد القتلى الإسرائيليين في 2022 هو الأعلى منذ عام 2005، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 3 أبريل/نيسان 2023): https://kurzelinks.de/10p8

(4) فلسطين الآن، الصحة: ارتفاع عدد الشهداء منذ بداية العام الجاري إلى 202 شهيدًا، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2022): https://kurzelinks.de/vh4k

(5) شهاب، تقرير 2021.. عام المقاومة بالضفة ينذر ببركان في وجه الاحتلال، 1 يناير/كانون الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/add2

طبيعة العمل النضالي	الأعداد
إطلاق نار	191
طعن أو محاولة طعن	41
دهس أو محاولة دهس	21
زرع أو إلقاء العبوات الناسفة	55
استهداف الآليات والأماكن العسكرية بالحرق أو التحطيم	133
إلقاء الحجارة	3594
إلقاء الزجاجات الحارقة والألعاب النارية	568
مواجهات بأشكال متعددة	3693
مقاومة اعتداءات المستوطنين	1094
مظاهرات ومَسيرات	1306
إضرابات عامة	12
عمليات إرباك ليلي ضد المخططات الاستيطانية	142

وفي ظل الأوضاع سابقة الذكر، تشكِّل مجموعة من الديناميات الداخلية والفاعلين تحديًا مركزيًّا لمساعي السلطة الهادفة إلى مأسسة النضال وحصره ضمن أطر السلطة الرسمية، وأهمها:

أولًا: "معاقل المقاومة المسلحة": لا تزال تنشط مجموعة من الخلايا المسلحة والتي تتبع لعدد من الفصائل الفلسطينية، في مجموعة من المناطق في شمال الضفة الغربية، وخاصة مدينتي نابلس (عرين الأسود الذي تشكل عام 2022) ومخيم جنين (كتيبة جنين التي تشكلت عام 2021). ويمكن وصف هذه المناطق بأنها خارجة عن السيطرة الأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية وتشكِّل تحديًا أمنيًّا لها ولمساعيها في احتكار السلاح. ومنذ حرب مايو/ أيار 2021، زاد نشاط مجموعة من الخلايا المسلحة في هذه المناطق واستهدافها للقوات الإسرائيلية مما جعلها عرضة للهجمات من قبل إسرائيل والسلطة الفلسطينية على حدٍّ سواء؛ حيث اغتالت إسرائيل في قلب هذه المناطق مجموعة من المقاومين

المســـلحين[1]. وتصاعدت الأحداث في أكتوبر/ تشرين الأول 2022 بعدما قتلت عرين الأســـود جنديًّا إسرائيليًّا في شمال الضفة وهو ما دفع إسرائيل لمحاصرة مدينة نابلس واغتيال مجموعة من قادة وأعضاء المجموعة ووضعها ضمن قائمة الاستهداف الأمني. بدورها، تكافح السلطة لإخضاع الخلايا المسلحة واحتوائها أو تفكيكها باعتبارها "خارجة عن القانون" وهو ما يثير غضب الفلسطينيين ويزيد من الانقسامات الفلسطينية الداخلية. فالخلايا المسلحة داخل المخيمات تنتمي إلـــى العديد من الفصائل بما فيها حركة حماس، والجهاد الإســـلامي، وكتائب شـــهداء الأقصى التابعة لحركة فتح والتي تدور بينها وبين قوات أمن الســـلطة الفلســـطينية اشـــتباكات مسلحة في بعض الأحيان كما حصل في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021. وبينما تقول الســـلطة إنها تســـعى إلى فرض الأمن، تقول حركتا حماس والجهاد الإسلامي: إن الهدف يتعلق بالمقاومة ضد إسرائيل[2].

ثانيًا: النضال الفردي: بســـبب قمع إسرائيل والسلطة الفلسطينية للتنظيمات الفلسطينية، تحول جزء كبير من النضال إلى العمل الفردي المستقل الذي يفتقر إلى مركز ثقل واضح وغياب مشاركة عملياتية لإحدى المنظمات الفاعلة في أية مرحلة من مراحل الإعداد للهجوم وتنفيذه. فمنذ أكتوبر/ تشـــرين الأول 2015، بدأ النضال الفردي والهجمات المســـتقلة تطغى على العمل النضالي في الضفة الغربية بعدما كان ذلك يجري التخطيط له وتنفيذه في العادة من قبل التنظيمات الفلسطينية. في الفترة من 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2015 إلى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2017، نفَّذ 700 مهاجم مســـتقل 560 هجومًا. وتظهر المعطيات أن 399

(1) على سبيل المثال، اغتالت إسرائيل، في 8 فبراير/شباط 2022، ثلاثة شبان في مخيم بلاطة (فرانس 24، مقتل ثلاثة فلســـطينيين من كتائب "شـــهداء الأقصى" برصاص الجيش الإســـرائيلي في الضفة الغربية، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/s9uf. وفي 1 مارس/ آذار 2022، اغتالت إسرائيل ناشطين في مخيم جنين، انظر: قناة الجزيرة، استشهاد فلسطينيين اثنين وإصابة 3 آخرين في مخيم جنين، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/7zv2.

(2) عوض الرجوب، مخيم جنين مجددًا، لماذا اشـــتبكت أجهزة الأمن الفلســـطينية مع مسلحين؟، 22 نوفمبر/تشـــرين الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/mexd

من المهاجمين (61٪) تصرفوا بمفردهم و255 (39٪) نفذوا الهجوم مع شريك أو أكثر. من بين 618 مهاجمًا جرى الإبلاغ عن جنسهم، شكّل الذكور 526 (85٪) والإناث 92 (15٪). كان متوسط عمر الذكور والإناث متماثلًا: 22.3 سنة[1]. وحتى اليوم، باتت تتكرر العمليات الفردية وأصبحت إحدى الأدوات الرئيسية المهيمنة في النضال، وخاصة المسلح، في الضفة الغربية. وتتركز في العادة هذه العمليات في مدينة القدس أو تستهدف الحواجز العسكرية، أي في المناطق الخارجة عن سيطرة السلطة الفلسطينية والتي لا تستطيع في العادة التدخل لوقفها بعد انطلاقها لأنها تفتقر إلى بنية تنظيمية ويصعب التنبؤ بها أو اكتشافها أثناء مرحلة الإعداد أو التنفيذ.

ثالثًا: تحدي حركة حماس: استطاعت السلطة الفلسطينية وإسرائيل من إضعاف حركة حماس عسكريًّا في الضفة الغربية وتفكيك بنيتها النقابية والطلابية والسياسية في مرحلة ما بعد الانقسام وذلك عن طريق استهداف أذرعها الخدماتية، والسياسية، والنقابية، والطلابية[2]. ومع ذلك، لا تزال الحركة تشكّل التهديد الأبرز لمشروع السلطة السياسي في الضفة الغربية وذلك بسبب تماسكها الداخلي من جهة، وتمتعها بتأييد جماهيري كبير يقوم على قاعدة تبنيها للعمل المقاوم، بما في ذلك العسكري، ضد إسرائيل، ومعارضتها البارزة لمشاريع السلطة الساعية للمفاوضات والتنسيق الأمني مع إسرائيل. أظهر استطلاع للرأي العام الفلسطيني، أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في أيلول/ سبتمبر 2022، أن 20٪ من سكان الضفة يؤيدون الحركة –مقابل 27٪ لحركة فتح– وذلك بالرغم من القمع السياسي والأمني المتواصل الذي تتعرض له بنيتها المالية والعسكرية والاجتماعية (انظر الشكل التالي). ويرجع السبب في ذلك إلى مجموعة متنوعة من الشبكات الاجتماعية والدينية والعائلية الموالية للحركة في الضفة الغربية.

(1) Ariel Meraria and Boaz Ganor, Interviews With, and Tests of, Palestinian Independent Assailants, Terrorism and Political Violence, 28 October 2020 (access on 06 March 2022): https://kurzelinks.de/zj0n

(2) أحمد ملحم، ارتفاع وتيرة الاعتقالات السياسية في الضفة وغزة قبل تحديد موعد الانتخابات، 23 يناير/كانون الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/2m5r

منـذ الحـرب الأخيرة على قطـاع غزة، زاد التوتر مـا بين حركة حماس والسـلطة الفلسطينية وأصبحت الحركة أكثر جرأة في التعبير عن مواقفها. فبعد جنازة وصفي قبها، الوزير السابق في حكومة حماس، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، وتأبينه من عدد كبير من الفلسـطينيين في مدينة جنين، وخروج ملثمين مسلحين يتبعون لحركة حماس بصورة نادرة[1]، ردَّت السلطة الفلسطينية بحملة اعتقالات واسـتجواب لمجموعة من المشـاركين في التأبين[2]. وزادت السلطة من ضغطها عن طريق تحذير أو اعتقال النشـطاء وذلك لمنعهم من المشـاركة في احتفالات إطلاق سـراح السجناء أو تنظيم نشاطات سياسية، وخاصة الذين ينتمون للحركة[3]. في المقابل، تسعى حركة حماس إلى تحويل التذمر والسخط تجاه السلطة وأجهزتها الأمنية إلى مكاسب سياسية لدعم مشروعها القائم على النضال بكافة أشكاله، بما في ذلك العمل المسلح.

وبالتالي، فإنه بعد حوالي عشـرين عامًا من العمل على مأسسـة الأجهزة الأمنية لا تزال السلطة الفلسطينية تواجه تحديات جوهرية في مساعيها لاحتكار النضال الفلسـطيني وحصره وتعريفه وتحديده بما يتلاءم مع مشروعها السياسي القائم على المفاوضات مع إسرائيل وذلك في ظل رفض شعبي لمشاريع السلطة السياسـية ومعارضة حركات سياسـية ذات ثقل شعبي، وخاصة حركة حماس، لهذه التوجهات.

مستقبل النضال في الضفة الغربية

سيتحدد مستقبل النضال في الضفة الغربية بناء على مجموعة من التطورات المتداخلة والتي ستؤثر على الأغلب في طبيعته وتوقيته واتساعه.

(1) مـقاومون من القسـام يشاركون في تشييع جثمان القائد الوطني ووزير الأسرى السابق وصفي قبها في جنين، شبكة قدس الإخبارية، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 18 مارس/ آذار 2022): https://cutt.us/9T9En

(2) Jehad Barakat, Why is the Palestinian Authority cracking down on opposition? Aljazeera, 25 Jan 2022: https://cutt.us/GMDl7

(3) Jehad Barakat, Why is the Palestinian Authority cracking down on opposition? Aljazeera, 25 Jan 2022: https://cutt.us/GMDl7

أولًا: مصير حركة فتح والسلطة: ستؤثر على الأرجح أوضاع فتح الداخلية وخلافة أبو مازن على مشروع السلطة الفلسطينية السياسي بشكل عام والمأسسة الأمنية بشكل خاص. فكما ذكرنا سابقًا، تشكِّل حركة فتح عصب الأجهزة الأمنية وبيروقراطية السلطة ولكنها تواجه واحدة من أسوأ أزماتها منذ إنشائها عام 1965. ظهر ذلك جليًّا أثناء التحضيرات الخاصة بالانتخابات البرلمانية التي كان من المزمع عقدها العام 2021؛ ومن ثم أُلغيت لاحقًا. أعلن أبو مازن أن سبب إلغاء الانتخابات يرجع إلى رفض إسرائيل السماح للسلطة بإجراء الانتخابات في مدينة القدس. ولكن، يبدو أن صراعات الحركة الداخلية كانت العامل الأساسي لإلغائها. أعلن العديد من التيارات داخل فتح عن نيته خوض الانتخابات، وشكَّل العديد منها تحديًا حقيقيًّا لسلطة أبو مازن. قرَّر مروان البرغوثي، الذي يقضي حكمًا طويلًا في السجون الإسرائيلية ويتمتع بشعبية كبيرة داخل حركة فتح، خوض الانتخابات بعيدًا عن قائمة فتح الرسمية وذلك بالتعاون مع ناصر القدوة، وزير خارجية السلطة الفلسطينية الأسبق وابن شقيقة ياسر عرفات. عمل أيضًا محمد دحلان، الذي يتمتع بشعبية داخل حركة فتح وبالتحديد في قطاع غزة ومخيمات الضفة الغربية، على تشكيل جبهة أخرى داخل حركة فتح. كذلك فعل رئيس الوزراء الفلسطيني السابق، سلام فياض.

ويمكن القول بأن الانقسامات داخل حركة فتح متجذرة في بنيتها بين مجموعة من التيارات ذات المصالح المختلفة. وفي حال غياب أبو مازن، الذي يبلغ حاليًّا 85 عامًا، يمكن أن تتعمق هذه الانقسامات وتزداد ضراوة وهو ما يمكن أن يؤثر على بنية السلطة وتماسكها في حال لم تتمكن النخبة الحاكمة والمؤثرة من الاتفاق على مرحلة ما بعد أبو مازن. ويزيد الأمور تعقيدًا، عدم وجود آليات قانونية واضحة لخلافته وهو ما سيفتح الباب على الأغلب لمزيد من الانقسامات الفلسطينية الداخلية والانهيارات داخل حركة فتح، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود مجموعات داخل حركة فتح تعارض توجهات أبو مازن ومقارباته السياسية والأمنية. فلا يزال جزء من مقاتلي حركة فتح، سواء في جنين أو نابلس، خارج منظومة السلطة وأجهزتها الأمنية بشكل كامل[1].

(1) عربي 21، جنين.. مدينة تتمسك بسلاحها وتحتضن المقاومين بالضفة، 16 أغسطس/آب 2021،

كذلك يمكن أن يبرز مجددًا تيار القيادي المفصول من حركة فتح، محمد دحلان، والذي لا يزال يتمتع بنفوذ داخل حركة فتح وخاصة في المخيمات ويشكِّل بالتالي تحديًا جوهريًّا للسلطة من الداخل[1]. وستؤثر على الأغلب هذه الانقسامات على شعبية حركة فتح وقدرتها على إحراز انتصار واضح وكبير في أية انتخابات تنافسية مستقبلية.

وبالتالي، يعمل أبو مازن والمقربون منه حاليًّا على الاستعداد لكافة السيناريوهات التي قد تنتج عن غياب مفاجئ لأبو مازن. ففي فبراير/ شباط 2022، اجتمعت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير في رام الله وكان من أحد نتائج الاجتماع تعيين مقربين من أبو مازن في مناصب مهمة في منظمة التحرير يمكن أن تخولهم السيطرة على بيروقراطية السلطة في حال وفاة أبو مازن أو استقالته وبالتالي ضمان استمرارية مشروع مأسسة الأمن. لذلك، جاء تعيين حسين الشيخ، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والمرشح المحتمل لخلافة عباس، خَلَفًا للراحل صائب عريقات في موقع أمين سرِّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. ولا يتمتع الشيخ بقربه من عباس فقط، بل من الإسرائيليين حيث يعتبر المسؤول عن التنسيق الأمني بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي[2]، حيث يترأس الهيئة العامة للشؤون المدنية التي تسيطر على خط التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وهو ما سيمكِّنه بالتالي من استكمال مشاريع السلطة الأمنية مع إسرائيل وضمان فاعليتها.

ثانيًا: تراجع فرص عملية السلام: لم تعد الحلول السلمية تتمتع بشعبية أو دعم سياسي واسع سواء بين الفلسطينيين أو الإسرائيليين ومن غير المرجح أن يجري استئناف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية في المستقبل القريب، وخاصة بعد فوز الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة في انتخابات نوفمبر/ تشرين

(تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://cutt.us/e0WNA

(1) عربي 21، دحلان يهاجم السلطة على خلفية اعتقال النشطاء في الضفة، 23 أغسطس/آب 2021، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://cutt.us/VfNFP

(2) آرون بوكسرمان، بينما يدك عباس منظمة التحرير الفلسطينية بالموالين له، الصراع على خلافته يلوح في الأفق، 9 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/q8li.

الثاني 2022. فحل الدولة الواحدة غير مطروح للنقاش بسبب معارضته الجذرية من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين في هذه المرحلة. كذلك الحال بالنسبة لحل الدولتين الذي لم يعد يتمتع بشعبية واسعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي ظل تلاشي الحل السياسي، من المرجح أن يستمر أبو مازن في التجاوب مع طرح "الحلول الاقتصادية والخدماتية"، أي تقديم تسهيلات اقتصادية وخدماتية للفلسطينيين من قبل إسرائيل مقابل المحافظة على الوضع القائم والهدوء. والمحافظة على الهدوء بالمنطق الإسرائيلي تعني ملاحقة كافة الاحتجاجات الشعبية "والمقاومة في الضفة الغربية"[1]؛ وهو ما يؤكده الجانب الإسرائيلي الذي صرَّح وزير دفاعه السابق، بيني غانتس، بأن اجتماعاته في عامي 2021 و2022 مع أبو مازن تهدف إلى "تعزيز التعاون الأمني والحفاظ على الاستقرار الأمني ومنع الإرهاب والعنف"[2]. ومن أجل القيام بذلك، تحتاج إسرائيل إلى تعاون السلطة والأجهزة الأمنية.

ولكن، مقاربات السلطة الاقتصادية/ الأمنية تواجه معارضة فلسطينية واسعة، وخاصة من حركتي حماس والجهاد الإسلامي ومجموعات من حركة فتح والذين يفضِّلون عوضًا عن ذلك الاشتباك مع الاحتلال بكافة الأدوات الممكنة في الضفة الغربية. وبالتالي، فإن خيارات السلطة السياسية والأمنية ستعمِّق على الأغلب من حدة الانقسامات والاستقطابات الفلسطينية الداخلية ما بين تيار السلطة ومعارضيه.

ثالثًا: المقاومة الشعبية وتفجر الاشتباكات: من الصعب التنبؤ بمسار النضال الفلسطيني في الضفة الغربية والذي يبقى مفتوحًا على كافة الاحتمالات. من الناحية النظرية، يتبنى أبو مازن المقاومة الشعبية السلمية ضد الاحتلال في الضفة الغربية[3]. ولكن من الناحية العملية، لا تزال السلطة مترددة في تفعيل هذا الخيار

(1) قناة الجزيرة، عباس يجتمع مع غانتس بمنزله قرب تل أبيب ويتعهد باستمرار التنسيق الأمني بالضفة وحماس تعتبر لقاءهما يعمق الانقسام، 29 ديسمبر/كانون الأول 2021، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https://kurzelinks.de/5bz4

(2) آرون بوكسرمان، بينما يدك عباس منظمة التحرير الفلسطينية بالموالين له، الصراع على خلافته يلوح في الأفق، مصدر سبق ذكره.

(3) وكالة معًا، الرئيس خلال المجلس المركزي: ندعو لتوسيع نطاق المقاومة السلمية ولن نقبل

على نطاق واسع ولا تفضّله وذلك لسببين أساسيين: أولًا: تتخوف السلطة في حال دعمها للنضال الشعبي السلمي من أن تخرج الاحتجاجات عن سيطرتها وأن تتحول بالتالي إلى انتفاضة مسلحة يمكن أن تهدد أركان السلطة. ثانيًا: لا توجد ثقة في القيادة الفلسطينية ونواياها وبالتالي فلن تستطيع حشد الفلسطينيين خلف نضال شعبي جماهيري واسع.

وبنفس الصورة، من المستبعد اندلاع مواجهات عسكرية واسعة في الضفة الغربية وذلك لأسباب عدة، منها: أولًا: منذ العام 2007، جرى تفكيك قسم كبير من البنية العسكرية التابعة لحركات المقاومة في الضفة الغربية وبالتالي فهي غير قادرة على استئناف العمل العسكري طالما استمرت السلطة وإسرائيل في ملاحقة هذه الخلايا واستهدافها. ثانيًا: لا تزال أجهزة الأمن الفلسطينية تحافظ على عقيدتها الأمنية في ملاحقة المقاومة المسلحة ومن المستبعد أن تسمح بتنامي هذه المقاومة. ثالثًا: باتت إسرائيل تُحكم سيطرتها على كافة مناطق الضفة الغربية وتخترق في كثير من الأحيان بنية الحركات المقاومة من الداخل وتقوم بعمليات وقائية مستمرة لضمان عدم تراكم المقاومة المسلحة وتناميها.

خاتمة

تتمسك السلطة بنهجها التفاوضي مع إسرائيل ولا تزال تفضل المفاوضات على النضال، وخاصة إذا كان هذا النضال مرتبطًا بعمل جماهيري واسع والذي يمكن أن يتحول إلى مواجهات مسلحة. ومع ذلك، فإن كافة الاحتمالات لا تزال مطروحة في الضفة الغربية مع توسع اعتداءات الجيش والمستوطنين على الفلسطينيين وسيطرة الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة على السياسة والجيش في إسرائيل. يشير تطور الأحداث إلى أن الاحتجاجات الشعبية ستبقى الشكل المسيطر على النضال في الضفة الغربية مع احتمالية تصعيدها وانتشارها، وخاصة إذا تواصل مسار السياسات التصعيدية الإسرائيلية الحالي في مدينة القدس، وزيادة عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة، أو حدث تصعيد مفاجئ من إسرائيل ضد بؤر المقاومة، وخاصة مخيمي جنين وبلاطة. ولكن من المستبعد

باستمرار الاحتلال، 6 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 18 مارس/آذار 2022): https:// cutt.us/ZbNud

أن تتحول الاحتجاجات الشعبية إلى انتفاضة مسلحة وذلك بسبب تفكيك غالبية البنية العسكرية لحركات المقاومة على مدار السنوات الماضية من جهة، وبسبب العقيدة الأمنية التي تتبعها الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضد كافة أشكال عسكرة الانتفاضة، من جهة أخرى. ومع ذلك، يبقى ترجيح العمل العسكري الفردي وتصاعده، سواء عن طريق عمليات الدهس والطعن أو إطلاق النار ضد أهداف إسرائيلية، مرجحًا.

الفصل الثالث

دور غزة في النضال الفلسطيني ومآلاته

دور غزة في النضال الفلسطيني ومآلاته

صالح النعامي[1]

مقدمة

مثَّلت هبَّة القدس التي تفجرت في مايو/ أيار 2021 ردًّا على قرارات إسرائيل بطرد عوائل فلسطينية من بعض أحياء القدس الشرقية واحتجاجًا على سياساتها تجاه المسجد الأقصى، حدثًا نادرًا واستثنائيًّا في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني. فمنذ العام 1967 لم يحدث أن توحد الفلسطينيون في القدس، وقطاع غزة، والضفة الغربية، وفلسطين الداخل، وبعض مناطق الشتات في ممارسة هذه الحالة النضالية انتصارًا لقضية بعينها. بادرت حركة حماس خلال هذه الهبَّة بإطلاق الصواريخ على القدس ومدن إسرائيلية، في إطار ما أسمته "معركة سيف القدس"؛ معلنة عزمها فرض معادلة جديدة تربط غزة بالقدس وتشرّع استخدام كل أدوات النضال المتاحة لديها ضد ممارسات الاحتلال في المدينة المقدسة. وقد أسفرت العمليات الهجومية لجيش الاحتلال في أعقاب ذلك عن مقتل وجرح المئات من الفلسطينيين وتدمير عشرات المنازل والأبراج والمرافق العامة.

وبعد حوالي عام ونصف على "هبَّة القدس"، عادت إسرائيل إلى نفس الممارسات التي رأت حماس أنها تستوجب ردودًا أثناء الهبَّة؛ حيث تواصل تطبيق سياستها التهويدية في المدينة التي تشمل طرد المقدسيين من بيوتهم؛ وتغيير الواقع الديمغرافي في المدينة لصالح المستوطنين اليهود، ومحاولة تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى؛ فضلًا عن مواصلة حسم مصير الضفة الغربية عبر تطوير المشروع الاستيطاني وتوسيع دائرة القمع ضد الفلسطينيين هناك، التي تمثلت مؤخرًا في العودة إلى استئناف عمليات الاغتيال في قلب المدن

(1) صالح النعامي: باحث وصحفي متخصِّص في الشأن الإسرائيلي وتقاطعاته العربية والفلسطينية والإسلامية

الفلسطينية(1)؛ إلى جانب مواصلة تشديد الحصار على غزة ووضع شروط "تعجيزية" لإعادة إعمارها.

يفرض هذا الواقع طرح سؤالين رئيسيين: هل يمكن لغزة أن تربط مجددًا بين اتجاهات فعلها النضالي وممارسات سلطات الاحتلال في ساحات فلسطينية أخرى كما فعلت حماس في "هَبَّة القدس"؟ وكيف تؤثر بيئة الفعل النضالي في غزة واتجاهاته على فاعليته ومكانته ضمن النضال الفلسطيني؟

من أجل الإجابة على هذين السؤالين، فإن هذه الورقة ستحلِّل خمسة مستويات متداخلة من المحددات التي توجه الفاعلين المؤثرين في النضال الفلسطيني في غزة وتختبر انعكاسات سلوكهم على جدوى وعوائد هذا النضال:

أولًا: الرؤى والاعتبارات المختلفة التي توجه أداء الفعل النضالي لحركة حماس، بوصفها الفاعل الرئيس في قطاع غزة، المسؤول عن أداء معظم مناشط النضال وتتحمل جُلَّ تبعاته.

ثانيًا: سلوك القوى التي تشارك حماس الفعل النضالي في القطاع، ومواقف السلطة الفلسطينية تجاهه واتجاهات الرأي العام الفلسطيني إزاءه.

ثالثًا: سياسات ومواقف إسرائيل التي تؤثر على فعل غزة النضالي.

رابعًا: اتجاهات تدخل القوى الإقليمية والدولية وتداعياتها المختلفة.

خامسًا: جدوى ومستقبل النضال الفلسطيني في غزة وانعكاساته على القضية الفلسطينية.

أولًا: نضال غزة واعتبارات حماس

أسهمت ثلاثة تطورات متقاربة في إحداث تحولات جوهرية على اتجاهات النضال الفلسطيني في قطاع غزة، وهي: تنفيذ إسرائيل خطة "فك الارتباط"، في 2005، التي سحبت بموجبها جيشها من القطاع، وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، في 2006، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، وسيطرة الحركة على القطاع، في يوليو/ تموز 2007، بعد مواجهات دامية مع

(1) من ذلك، إقدام الاحتلال على اغتيال ثلاثة نشطاء فلسطينيين في نابلس في 8 فبراير/شباط 2022.

حركة "فتح". قبل هذه التطورات لم يكن الفعل النضالي المسلح في غزة -الذي كان ذا قـدرات متواضعة- يخضع لاعتبارات جغرافية. فحماس التي مارسـت العمل المسلح من منطلق تجسيد التزاماتها الأيديولوجية وانسجامًا مع تصورها أن النضال المسـلح يمثل السـبيل إلى تحرير فلسطين، كانت تستهدف الوجود العسـكري للاحتلال ومشروعه الاسـتيطاني في القطاع وخارجه؛ فضلًا عن أن الكثير من العمليات العسـكرية كانت تبررها بالرد على ممارسات الاحتلال في الضفة الغربية والقدس وتجاه الأسرى الفلسطينيين في سجونه.

وقد سـمحت سـيطرة حركة حماس على القطاع لها وللفصائل الأخرى بتطوير إمكانياتها العسكرية بشكل كبير؛ سيما على صعيد بناء ترسانة صاروخية، أحدث تحولًا كبيرًا في قدراتها الحربية واتجاهات الفعل النضالي المسلح. لكن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وسيطرة حماس المطلقة عليه أفضى إلى نتيجتين "سـلبيتين" في كل ما يتعلق بالنضال المسلح؛ حيث نزع الانسحاب "الشرعية" عن "حق المقاومة" في اسـتهداف العمق الإسـرائيلي في نظر الكثير من القوى الدولية الفاعلة، التي قبلت حُجَّة إسرائيل بأنها انسحبت من قطاع غزة وبالتالي فـإن إطـلاق الصواريخ عليها يعد اعتـداء عليها وانتهاكًا لسـيادتها، وعزَّز في المقابل، "الشرعية" الداخلية في إسرائيل لاستخدام قدر غير متناسب من القوة في الرد على عمليات المقاومة عبر اسـتهداف مقدراتها العسـكرية واللوجستية والمرافق العامة. وتحرص إسـرائيل على تكبيد حمـاس أثمانًا باهظة ردًّا على سـلوكها العسكري -الذي تمارسه وبقية الفصائل في القطاع- وبوصفها الجهة التي تملك السلطة هناك؛ ولتدفع بهذا نحو تآكل قدراتها العسكرية؛ ولتدفع بها إلى الضغط على الفصائل الأخرى لوقف نشـاطاتها الحربية. إلى جانب ذلك، فإن سـيطرة حماس على غزة منحت إسـرائيل، التي تتحكم في المنافذ البرية والبحرية للقطاع، الفرصة لممارسة الضغوط عليها عبر تشديد الحصار؛ وهو ما فاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسـانية على السواء، وانعكس سلبًا على الجمهور الفلسـطيني في القطاع. وأسـهم الحصار الإسـرائيلي وما تبعـه من تداعيات اقتصادية وإنسانية في تقدم الاعتبار الجغرافي كمكوِّن من الاعتبارات التي تحكم وتيرة واتجاهات عملها النضالي المسلح. ففي إطار مراعاة الأوضاع الاقتصادية والإنسانية للجماهير الفلسطينية في غزة، تتجنب حركة حماس، في الغالب، تنفيذ

أعمال حربية في حال التزمت إسـرائيل بتفاهمات التهدئة التي يجري التوصل إليها بوساطة مصرية والتي تتضمن تسهيلات اقتصادية، سواء على صعيد إدخال المـواد الغذائية والطبية عبر المنافذ التجارية وزيادة مسـاحة الصيد وغيرها من إجراءات، خشـية أن يرد الاحتلال بالتراجع عن هذه التسهيلات. وفي المقابل، فإن حماس وغيرها من الفصائل تشن عمليات إطلاق صواريخ وقذائف باتجاه الحدود ردًّا على تلكؤ إسـرائيل في تنفيذ بنود الاتفاق وكاحتجاج ضمني على تردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية.

وبفعـل الاعتبارات الجغرافية، كان جُلُّ الفعل النضالي المسـلح لحماس يتعلق بممارسـات إسـرائيل ضـد قطاع غزة؛ بحيث ظـل يتمحور حول تأمين الحـدود والتصدي لعمليات التوغل، والرد على العمليات الإسـرائيلية الهادفة للمـسِّ بقدراتها العسـكرية، وعمليـات الاغتيال التي تسـتهدف قادة وعناصر حماس وغيرها من الفصائل داخل القطاع في إطار الحروب أو جولات التصعيد ولإحباط عمليات التسلل ذات الطابع الاستخباري إلى غزة. وفي المقابل، تراجع ربط حركة حماس عملها المقاوم بممارسـات إسرائيل الاحتلالية في الساحات الفلسطينية الأخرى.

وبرز أيضًا دور الحصار، كأحد أهم مكونات البيئة التي أثَّرت على اتجاهات الفعل النضالي لحماس؛ حيث ربطت قيادة الحركة بين التزامها بالنضال المسلح ومواصلة إسرائيل فرض الحصار على غزة[1]، حتى إن معظم الحروب وجولات التصعيد التي شهدتها غزة، انتهت بتفاهمات تهدئة غير مباشرة تعلقت بالأساس بواقع الحصار ولم تتعرض لسلوك الاحتلال خارج حدود القطاع.

من هنا، كانت حرب مايو/ أيار 2021 تحولًا استثنائيًّا في مسار مقاومة غزة؛ حيـث إن حركة حماس بادرت إلى إطـلاق الصواريخ على "القدس المحتلة" ومسـتوطنات داخل إسـرائيل ردًّا على قرار إحدى "المحاكم الإسرائيلية" طرد فلسـطينيين من منازلهم في الشـيخ جراح وبسـبب ما اعتبرته مسًّـا بالمسجد الأقصـى؛ وهو ما رأت أنـه يأتي في إطار "معادلة غزة/ القدس" أي سـيكون

(1) "السنوار يهدد الاحتلال: لن نقبل ببقاء الأزمة الإنسانية بغزة"، عربي 21، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 27 فبراير/شباط 2022): https://bit.ly/3M5uGfo

التصعيد العسكري من "المقاومة" في غزة بمقابل أي مسٍّ إسرائيلي بالقدس. ويعد هذا التحول تغليبًا للالتزامات الأيديولوجية على الاعتبارات الوطنية للفعل النضالي في نطاقها الجغرافي المتعلق بحدود غزة. فقبل معركة "سيف القدس" (مايو/ أيار 2021)، كانت عمليات حماس العسكرية تأتي ردًّا على الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف قطاع غزة؛ أو كاحتجاج على تشديد الحصار وما يسفر عنه من مزيد من التدهور على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية؛ في حين أن محاولة فرض "معادلة غزة/ القدس" جاءت في إطار التزام حماس الأيديولوجي بوجوب تحرير فلسطين. وبالتالي، فإنها رأت أن واجبها الرد على ممارسات الاحتلال في أية بقعة من بقاع فلسطين التاريخية وتحديدًا في القدس.

أسفرت هذه الحرب عن نتائج متباينة أظهرت أزمة الخيارات التي تقف أمامها حماس عند المفاضلة بين منطلقاتها الأيديولوجية والاعتبارات الجغرافية في توجيه فعلها النضالي. فقد أسهمت حرب مايو/ أيار 2021 إلى جانب المناشط النضالية في الساحات الأخرى، في إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة من جديد؛ سيما في ظل انسداد المسار السياسي لحل الصراع وتراجع خيار حل الدولتين؛ وسيادة المناخ الإقليمي السلبي بعد تطبيع أربع دول عربية (الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب) علاقاتها بإسرائيل؛ وتوسعها في بناء شراكات معها. كما أسهمت في تعزيز مكانة الحركة على الصعيد الوطني؛ حيث إن الأغلبية المطلقة من الفلسطينيين (53٪) رأوا في أعقاب الحرب أنها الأجدر بتمثيل وقيادة الشعب الفلسطيني؛ مقابل 14٪ منحوا ثقتهم لحركة "فتح" بقيادة رئيس السلطة، محمود عباس[1].

وفي المقابل، كان لهذه الحرب تداعيات "سلبية" على حركة حماس بوصفها جهة حكم في قطاع غزة. فإلى جانب الخسائر في الأرواح، فاقمت نتائج الحرب الأوضاع الاقتصادية والإنسانية؛ حيث لا تزال إسرائيل تربط ملف إعادة إعمار ما تدمَّر خلال الحرب بشروط مستحيلة بالنسبة لحماس، مثل إنهاء ملف أسراها من جنود ومستوطنين لدى الحركة ونزع سلاحها؛ مع العلم بأن

(1) "نتائج استطلاع الرأي العام رقم (80)"، المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية، 4 يوليو/تموز 2021، (تاريخ الدخول: 22 فبراير/شباط 2022): https://bit.ly/33XJBY0.

الكثير من المنازل والمرافق التي دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية في حرب 2014 لم تتم إعادة بنائها حتى الآن[1].

ثانيًا: نضال غزة والفاعلين المحليين

إن تسليط الأضواء مجددًا على ممارسات الاحتلال في القدس، وتحديدًا طرد المقدسيين من منازلهم، يضع حركة حماس، كفاعل نضال رئيس في قطاع غـزة أمام أزمة خيـارات حقيقية؛ ويجعلها بين مطرقـة التزاماتها الأيديولوجية والوطنية وسـندان اعتباراتها الجغرافية كجهة حكم؛ رغم أن قيادتها السياسـية جدَّدت التزامها بـ"معادلة غزة/ القدس"[2]. فردُّ حماس على ممارسات الاحتلال في القدس سيُقابل بردود عسكرية إسرائيلية تفاقم الأوضاع الاقتصادية سوءًا في القطاع وهو ما سيترتب عليه مزيد من التدهور على واقع أهالي غزة الإنساني. وفي المقابل، فإن حماس من خلال ردِّها على ممارسات الاحتلال في القدس، فـي مايو/ أيار الماضي (2021) -وهي جزء من التزاماتها الأيديولوجية- رفعت سـقف توقعات الفلسـطينيين فـي كل مناطق وجودهم؛ وبالتالي سـيكون من الصعب عليها تجاهل هذه الممارسات مجددًا وعدم الرد عليها؛ سيما في حال نفذت إسرائيل كل قرارات محاكم الاحتلال المتعلقة بطرد العوائل المقدسية من منازلها أو دمرت قرية "الخان الأحمر" في محيط المدينة، وغيرها من ممارسات.

ومـن أجـل بنـاء توقعات مسـتقبلية بشـأن ترجيح حمـاس الالتزامات الأيديولوجيـة علـى الاعتبارات الوطنية الجغرافية أو العكس؛ فإن تقديم مقاربة موضوعيـة إزاء مواقف وواقع سـلوك وتوجهات الفاعليـن المحليين الآخرين كجهات مؤثرة على خيارات حماس يمكن أن يسـاعد على اسـتجلاء الصورة؛ سـيما الرأي العام المحلي، وسياسـات السلطة الفلسـطينية، واتجاهات سلوك

(1) عدنان أبو عامر، "حماس طلبت 3 مليارات دولار والسلطة تتمسك بإشراف مباشر.. "عربي بوست" يكشف تفاصيل خطة إعادة إعمار غزة"، عربي بوست، 10 يونيو/حزيران 2021، (تاريخ الدخول: 18 فبراير/شباط 2022): https://bit.ly/3JtlVtE

(2) "هنيـة: معادلـة ربط غزة بالقدس ثابتة ولن تتغير ومسـتمرون ما لم يتوقف العدوان والإرهاب"، سـبوتنك، 11 مايو/أيـار 2021، (تاريـخ الدخـول: 15 فبراير/شـباط 2022): https://bit.ly/3t8P2Mr

شركاء حماس في الفعل النضالي داخل غزة.

الــرأي العام المحلي: يمكن الافتــراض أن الرأي العام الداخلي يعد أحد الفاعلين المحليين الذين تأخذهم حركة حماس بالحسبان عندما تحدد اتجاهات فعلهــا النضالــي؛ على اعتبــار أن الحركة معنية بتحســين مكانتها على الصعيد الوطني على حســاب السلطة الفلسطينية وحركة "فتح"؛ مع العلم بأن الجمهور الفلســطيني أبدى دعمًا كبيرًا لتطبيق "معادلــة غزة/ القدس". فقد أيَّد 68٪ من الفلســطينيين استئناف الحركة إطلاق الصواريخ على إسرائيل ردًّا على أي قرار إســرائيلي بطرد المقدســيين من بيوتهم؛ مع العلم بأن 77٪ رأوا أن حماس قد انتصرت في حرب مايو/ أيار 2021 و65٪ يعتقدون أن الحركة حققت أهدافها مــن الحرب في حين أن 72٪ منهــم يرون أن دافع الحركة لإطلاق الصواريخ كان الدفاع عن القدس والأقصى[1]. في الوقت ذاته، رفع أداء حماس في الحرب من ســقف توقعات الجماهير؛ لدرجة أن "الاســتغاثة" بقائد جناحها العسكري، محمــد الضيف، باتت أحد الشــعارات الرائجة فــي المظاهرات التي تنظم ضد سلوك الاحتلال في القدس والضفة الغربية[2]. ومن الواضح أن موقف الجمهور الفلسطيني سيكون ضمن العوامل التي قد تحفز حماس على تكريس الربط بين فعلها النضالي وسياسات الاحتلال في الساحات الفلسطينية الأخرى؛ من منطلق أن ذلــك يحسِّــن من مكانة الحركة علــى الصعيد الوطني في ظل تراجع مكانة السلطة وحركة "فتح".

سياســات الســلطة الفلســطينية: هناك تأثيرات متضاربة لسياسات السلطة الفلســطينية علــى اتجاهــات وفاعلية الفعــل النضالي انطلاقًا مــن قطاع غزة. فتدهور مكانة الســلطة الفلســطينية الجماهيرية في ظل مواصلة إسرائيل التهويد والاســتيطان وفشــل اتفاقية أوسلو في تحقيق أية اختراقات على صعيد استعادة الفلســطينيين حقوقهم الوطنية؛ يمكن أن يعزز من فرص توجه حماس للتشبث بربط عملها النضالي المسلح بسلوك الاحتلال في الساحات الأخرى؛ سيما في

(1) "نتائج استطلاع الرأي العام رقم (80)"، مرجع سابق.

(2) "لماذا يهتف شباب القدس بحياة محمد الضيف؟"، الأناضول، 7 مايو/أيار 2021، (تاريخ الدخول: 18 فبراير/شباط 2022): https://bit.ly/3gTKyDu

القدس؛ في إطار سعيها لتحسين مكانتها السياسية[1]. وفي المقابل، فإن إسهام السلطة الفلسطينية في تهدئة ساحة الضفة الغربية وتجفيف بيئة النضال الوطني -النضال المسلح وبعض أشكال "المقاومة الشعبية"- عبر التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال يقلِّص من حجم التحديات الأمنية على إسرائيل ويحسِّن من قدرتها للتفرغ لمواجهة الفعل النضالي في قطاع غزة في ظروف أفضل. في الوقت ذاته، فإن اعتراف الإقليم والمجتمع الدولي بالسلطة الفلسطينية كصاحبة الولاية القانونية في غزة وأنها الطرف الوحيد المسؤول عن إعادة الإعمار في القطاع، قلَّص من فرص ترميم آثار الحروب، على اعتبار أن السلطة التي ترى في حماس خصمًا لها، غير معنية بتحسين الأوضاع الاقتصادية هناك تحت حكم الحركة؛ وهذا ما يفاقم كلفة الفعل النضالي في غزة.

عدم انضباط الفعل النضالي: على الرغم من مبادرة حركة حماس لتشكيل "غرفة عمليات مشتركة" تضم ممثلين عن الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بهدف تنسيق العمل النضالي المسلح؛ إلا أن بعض الفصائل تتجاهل وجود الغرفة وتبادر أحيانًا إلى استهداف إسرائيل دون العودة إلى "غرفة العمليات المشتركة"؛ وذلك إما بسبب طبيعة ارتباط هذه الفصائل بقوى إقليمية أو نتيجة لخلافها مع حماس أو بفعل ضعف الانضباط التنظيمي في صفوفها. ولكن سلوك هذه الفصائل يمنح إسرائيل المبرر لشن عمليات تستهدف المقدرات والإمكانيات العسكرية في غزة وتحديدًا تلك التي تخص حركة حماس بناء على معلومات استخبارية؛ فضلًا عن أن هذا يتسبب في إحراج حماس أمام مصر والمجتمع الدولي.

---

(1) ٪ من الفلسطينيين يطالبون بوقف التنسيق الأمني و٪69 يطالبون بوقف العمل باتفاقيات أوسلو. انظر: "نتائج استطلاع الرأي العام رقم (75)"، مركز البحوث السياسية والمسحية، 5 أغسطس/آب 2020، (تاريخ الدخول: 19 فبراير/شباط 2022): "https://bit.ly/3I1Xlj6. وثلاثة أرباع الفلسطينيين يطالبون بإقالة رئيسها محمود عباس. انظر: "البيان الصحفي: نتائج استطلاع الرأي العام قبل الجولة الأولى من الانتخابات المحلية"، مركز البحوث السياسية والمسحية، 14- 23 أكتوبر/تشرين الأول 2021، (تاريخ الدخول: 19 فبراير/شباط 2022): .https://bit.ly/3JF1n1c

ثالثًا: المحدِّد الإسرائيلي

تلعب إسرائيل دورًا مركزيًّا في التأثير على اتجاهات فعل غزة النضالي المسلح ومسوغاته ومستوى فاعليته. فمناشط إسرائيل ككيان استعماري استيطاني استدعت دائمًا فعلًا ممانعًا من القوى والفصائل المنضوية في إطار حركة التحرر الوطني الفلسطيني. ومع ذلك، فإن العديد من المحددات التي تضبط سلوك إسرائيل تجاه غزة توفر بيئة تفرض على حماس فعلها النضالي وتسهم بشكل كبير في تحديد اتجاهاته. ويتضح بعد ستة عشر عامًا على فوز حركة حماس في الانتخابات أن إسرائيل تعمل جاهدة على عدم السماح بتوافر الظروف التي تمكّن الحركة من استغلال سيطرتها على هذه البقعة الجغرافية في تطوير قدرات عسكرية نوعية تمثل تهديدًا لعمقها الإستراتيجي. ولتحقيق هذا الهدف، لجأت إسرائيل إلى نمطَيْ عمل، أولًا: استغلال سيطرتها على الحدود البرية والبحرية والجوية في تشديد الحصار على غزة؛ وتلعب مصر دورًا مهمًّا في تمكينها أو منعها من ذلك[1]؛ ثانيًا: ضرب المقدرات العسكرية للحركة والعمل على تآكلها، إما عبر المبادرة إلى عمليات هجومية، أو من خلال استغلال ردود الفصائل على عملياتها لتبرير شنِّ المزيد من العمليات الهجومية سواء خلال الحروب أو جولات التصعيد، استنادًا إلى بنك أهداف معد مسبقًا بناء على معلومات استخبارية.

وتضع إسرائيل لموافقتها على تحسين الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة شروطًا لا يمكن لحركة حماس قبولها وتعتبرها تعجيزية؛ فخطة "الأمن مقابل الاقتصاد" التي طرحها رئيس الوزراء السابق، يائير لبيد، للتعامل مع غزة، ترمي إلى تجريد القطاع من السلاح وتغيير البيئة السياسية الحاكمة فيه؛ فضلًا عن إطلاق سراح جنود إسرائيل ومستوطنيها الأسرى لدى الحركة[2].

(1) سيجري التطرق إلى ذلك لاحقًا.

(2) غيلي كوهين، عميحي شطاين، "اقتصاد مقابل الأمن: خطة لبيد للتسوية في قطاع غزة" (كلكلاه تمورت بيطحون: هتوخنيت شل لبيد لهسدراه برتسوعات عزاه)K قناة كان، 12 سبتمبر/أيلول 2021، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/أيلول 2021): https://bit.ly/3sQ7edi

وقد أحدثت حكومة لبيد/ بينيت السابقة في آخر عهدها تغييرًا حذرًا على تعاطيها مع قطاع غزة، حيث سمحت لعشرين ألفًا من الغزيين بالعمل داخل إسرائيل في محاولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية بشكل محدود؛ حتى يكون لغزة ما تخسره إن اختارت التصعيد.

لكن ذلك لم يؤثر على تصميم إسرائيل على إحباط أية محاولة من قبل حماس لربط فعلها المقاوم في غزة بممارسات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لما ينطوي عليه التسليم بهذا الربط من مخاطر على المشروع "الاستيطاني والتهويدي"، ومكانة إسرائيل الإقليمية وقوة ردعها. وهذا ما يفسر عدم تردد الحكومة السابقة في شن حملة عسكرية ضد حركة "الجهاد الإسلامي" في قطاع غزة عندما هددت بشن عمليات من القطاع في حال لم تفرج إسرائيل عن أحد قادتها في الضفة؛ حيث اغتال الاحتلال في هذه الحملة عددًا من قيادات الجهاد العسكري للجهاد.

ومما لا شك فيه أن انطلاق الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة بنيامين نتنياهو (في نهاية 2022) التي تشارك فيها قوى اليمين الديني المتطرف، سيزيد من فرص انخراط غزة في مواجهات مع إسرائيل.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد ما يؤشر على أن الحكومة الجديدة معنية بإحداث تحول على نمط التعاطي الحالي مع قطاع غزة القائم على محاولة شراء الهدوء عبر تحسين محدود للأوضاع الاقتصادية، فإن سياساتها في الساحات الأخرى قد تجبر غزة على الانخراط في مواجهات جديدة مع إسرائيل.

فقوى اليمين الديني المشاركة في الحكومة الجديدة تسعى إلى حسم الصراع مع الشعب الفلسطيني وليس إدارته، كما كانت عليه الأمور في عهد الحكومات السابقة. وسيفضي هذا الواقع إلى تعاظم فرص ميل الحكومة الجديدة للتصعيد في ساحات: الضفة الغربية، القدس، فلسطينيي الداخل. وفي حال طبقت الأحزاب المشاركة في الائتلاف الجديد تعهداتها المتعلقة بأنماط التعاطي مع المسجد الأقصى والاستيطان والتهويد وملف الأسرى في سجون الاحتلال وفلسطينيي الداخل، فإن هذا يزيد من فرص اشتعال مواجهات ستكون غزة مجبرة على الانخراط فيها.

من هنا، فإن تصعيد حكومة نتنياهو الجديدة في الضفة القدس وفلسطينيي الداخل إلى جانب التزامها بمواصلة إستراتيجية الحصار ضد غزة سيوفر بيئة ملائمة للتصعيد.

من هنا، فإن الحسابات الإستراتيجية والسياسية قد تدفع حماس مستقبلًا للتصعيد عسكريًّا ردًّا على سياسات الاحتلال تجاه القدس والضفة الغربية؛ من منطلق أن الرد على هذه السياسات يظل أفضل من اضطرار الحركة للتصعيد ردًّا على تشديد الحصار على القطاع. قد ترى حماس أن مواجهة عسكرية مع إسرائيل ردًّا على ممارسات الاحتلال في القدس لا تنسجم فقط مع منطلقاتها الأيديولوجية وتعيد القضية الفلسطينية إلى الواجهة، بل تعزز أيضًا مكانة الحركة السياسية على الصعيد الوطني؛ حيث إن هذا السلوك ينسجم مع تطلعات الفلسطينيين؛ فضلًا عن أن جهود الوساطة التي تستهدف التوصل إلى تحقيق تهدئة بين الحركة وإسرائيل في أعقاب هذه المواجهة ستركز تحديدًا على معالجة الحصار على القطاع وتداعياته، كما حدث في أعقاب "سيف القدس"؛ وبالتالي تسهم في تخفيف مظاهر الحصار.

ومما يوفر بيئة قد تشجع حماس على تبني هذه المقاربة، أن سلوك إسرائيل وخطابها الرسمي يدل على أنها غير معنية بعمل عسكري يفضي إلى تصفية حكم حركة حماس، بسبب كلفته البشرية، والاقتصادية والسياسية؛ سيما في ظل عدم وجود طرف آخر يمكن أن يتولى مقاليد الأمور في القطاع؛ ما يعني المخاطرة بالتورط في وحول غزة لأمد بعيد. وقد اعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي، لبيد، أن أي مسار عسكري يفضي إلى احتلال قطاع غزة يتناقض مع المصلحة الوطنية الإسرائيلية[1]. إلى جانب ذلك، فإن التحول الواضح في منظومة قيم المجتمع الإسرائيلي يقلِّص من قدرة دوائر صنع القرار في تل أبيب على المبادرة بعمل عسكري بري كبير بوصفه متطلبًا لتفكيك قدرات حماس العسكرية في القطاع بشكل جذري، حتى لو لم يكن الهدف منه إعادة احتلال غزة وإسقاط حكم

(1) إيتمار أيخنر، "خطة لبيد للتسوية في قطاع غزة"(توخنيت لبيد لهسدراه برتسوعات عزاه)، يديعوت أحرونوت، 12 سبتمبر/أيلول 2021، (تاريخ الدخول: 19 فبراير/شباط 2022): https://bit.ly/3JCwOJv

الحركة؛ حيث بات واضحًا أن دوائر الحكم في إسرائيل التي تعي عمق حساسية المجتمع الإسـرائيلي لسقوط عدد كبير من القتلى في صفوف الجنود، تتخوف من تبعات عدم اسـتعداد هذا المجتمع لتحمل تكاليف وخسـائر عمل عسكري بري في عمق قطاع غزة[1].

رابعًا: الفاعلون الإقليميون

يلعـب العديد من الفاعلين الإقليميـن أدوارًا متباينة التأثير والاتجاه على بيئـة العمل النضالي في قطاع غزة. وتعد مصر الأكثر تأثيرًا على ظروف العمل النضالـي فـي قطاع غزة لأنها تتحكم في معبر "رفح"، بوابة قطاع غزة الوحيدة نحو العالم، في ظل سيطرة إسرائيل على الحدود البرية والبحرية وأجواء قطاع غزة. وتخضع علاقة مصر بحركة حماس إلى محددين رئيسـيين، أولًا: موقف الرئيس عبد الفتاح السيسي المعادي من جماعة الإخوان المسلمين، التي تنتمي إليها حركة حماس[2]؛ ثانيًا: توظيف مصر العلاقة مع إسرائيل والتعاون معها في توفير بيئة تسـمح بتحسـين مكانتها الدولية وتحديدًا لدى الولايات المتحدة[3]. وتولَّـد عن هذه المحددَيْن أنماط سـلوك مصري أثَّرت سـلبًا على بيئة الفعل النضالـي في غـزة. فقد منح التحكمُ في معبر رفح مصـرَ القدرة على احتكار ملف الوسـاطة بين حماس وإسـرائيل والإسـهام في التوصل لتفاهمات تهدئة

(1) دلَّلت الباحثة الإسـرائيلية، بنينا شـوكر، على أن إدراك عدم جاهزية المجتمع لتحمل سقوط قتلى والخـوف مـن تهاوي صموده خلال الحرب باتا من أهم الاعتبارات التي توجه دوائر صنع القرار في إسـرائيل في كل ما يتعلق بقرارات الحرب، وتحديدًا تجاه غزة. انظر: بنينا شـوكر، "حساسـية المجتمع الإسرائيلي للخسائر البشرية وأثرها على صنع القرار في القضايا العسكرية"، معهد القدس للإسـتراتيجية والأمن، 8 فبراير/شـباط 2022، (تاريخ الدخول: 8 فبراير/شباط 2022): https://bit.ly/3oNTL4s

(2) بسـبب هذا الموقف اعتبرت محاكم مصرية حركة حماس وجناحها العسـكري "تنظيمًا إرهابيًّا"، فضلًا عن حملات دعائية ضد الحركة واعتقال العديد من نشطائها العسكريين أثناء وجودهم في مصر.

(3) للإحاطة بطابع محددات العلاقة بين إسـرائيل ونظام الرئيس عبد الفتاح السيسـي، انظر: صالح النعامي، العلاقات المصرية الإسـرائيلية بعد ثورة 25 يناير، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسـات، 2017).

بين الجانبين؛ دون أن تبدي قدرًا كافيًا من الاستعداد لتطبيق التزاماتها في هذه الاتفاقات أو إلزام إسرائيل بتعهداتها فيها، كما ترى حركة حماس[1].

وتنفذ مصر، بالتنسيق مع إسرائيل، خطوات تهدف إلى تقليص قدرة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة على مراكمة القدرات العسكرية؛ عبر فرض رقابة على المواد التي يجري إدخالها إلى القطاع عبر معبر "رفح" بحيث لا تكون ذات استخدام مزدوج على الصعيدين، المدني والعسكري[2]. وأقرَّت إسرائيل الرسمية بأن مصر أقدمت على تدمير الأنفاق التي كانت تربط قطاع غزة بشمال سيناء ويجري عبرها تهريب السلاح بناء على طلبها وفي إطار مخطط لتقليص قدرة حماس على مراكمة القوة العسكرية[3]. من هنا، فإن محصلة الدور المصري، تمثل تحديًا كبيرًا للفعل النضالي الفلسطيني داخل قطاع غزة، سواء على صعيد قدرته على مراكمة الإمكانيات العسكرية وعلى صعيد تحقيق إنجازات في أعقاب الحروب وجولات التصعيد ضمن اتفاقات التهدئة التي تتم بوساطة مصرية.

وفي المقابل، قادة حركة حماس يقرُّون بدور إيران الحاسم في دعمها بالسلاح والمال[4]. لكن الدعم الإيراني ينحصر بشكل أساس في الدعم

(1) هذا ما جعل حركة حماس توجه انتقادًا غير مسبوق للدور المصري في جهود التهدئة وتتهمها بالتراجع عن تعهدها بإلزام إسرائيل بما قطعته من تعهدات في الاتفاقات التي رعتها مصر، انظر: "انتقد بشدة دور مصر تجاه غزة.. مصدر قيادي في حماس للجزيرة: ندرس خيارات التصعيد مع إسرائيل"، الجزيرة نت، 6 ديسمبر/كانون الأول 2021، (تاريخ الدخول: 20 فبراير/شباط 2022): https://bit.ly/3IaNgQU

(2) "آلية أمنية مصرية جديدة لتشغيل معبر رفح بالتوافق مع إسرائيل"، سما، 27 سبتمبر/أيلول 2021، (تاريخ الدخول: 20 فبراير/شباط 2022): https://bit.ly/3s7YyjA

(3) هذا ما قاله وزير الاستخبارات والطاقة الإسرائيلي السابق، يوفال شطاينتس، انظر: "شطاينتس: مصر أغرقت الأنفاق بغزة بناء على طلب إسرائيل" (شطاينتس: متسرايم تسيفا منهروت بعزاه لبكشت يسرائيل)، هارتس، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2016): https://bit.ly/3s3pila.

(4) "السنوار: إيران قدمت لنا المال والسلاح والخبرات ولها الفضل الأكبر في دعم المقاومة"، المنار، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 22 فبراير/شباط 2022): https://bit.ly/35fO1d0

المالـــي والتدريـــب؛ حيـــث إن قدرة إيران على تزويد حماس بســـلاح كاســـر للتوازن الإســـتراتيجي مع إســـرائيل، محدودة بفعل الحصار؛ مما جعل الحركة تعتمد بشـــكل أساس على قدراتها التصنيعية الذاتية. وأقرت إسرائيل بأن جميع الصواريخ التي أطلقتها حماس في حرب مايو/ أيار 2021 صُنعت في قطاع غزة ولـــم تكن صواريخ إيرانيـــة[1]. ومن الواضح أن حصول حماس على المقدرات العســـكرية التي تزود إيران بها جماعات أخرى متحالفة معها في الإقليم، مثل حزب الله وجماعة "أنصار الله" الحوثية سيكسر التوازن القائم حاليًّا بين الحركة وإســـرائيل. فعلى سبيل المثال، أحد أهم الأســـباب التي تقلِّص دافعية إسرائيل لخوض مواجهة عســـكرية مع حزب اللـــه حقيقة أنها تدَّعي أن لديها معلومات تفيد بامتلاكه عدد كبير من الصواريخ ذات المدى الطويل وذات رؤوس متفجرة كبيـــرة وبعضها صواريخ ذات دقة إصابة عالية؛ مما يعني أن مثل هذه المواجهة قد تتسبب في أضرار غير مسبوقة للعمق المدني الإسرائيلي.

وتلعـــب القوى الدولية وتحديـــدًا الولايات المتحـــدة وأوروبا دورًا مهمًّا في التأثير على فاعلية النضال الفلســـطيني في غزة. فكل من الولايات المتحدة والكثير من الدول الأوروبية تعتبر حركة حماس حركة "إرهابية"؛ وهذا الموقف يعد عائقًا إضافيًّا إلى جملة العوائق التي تعترض إعادة الإعمار في القطاع سيما بعد الحروب وموجات التصعيد العسكري التي تسفر عن الكثير من الدمار. فهذه الـــدول ترفض التعاطي مع الحركة التي تدير شـــؤون الحكم في القطاع وتصر على أن تكون الســـلطة الفلســـطينية الطرف الوحيد الذي من حقه احتكار ملف إدارة مشـــاريع إعادة الإعمار والإشـــراف عليها. إلى جانب ذلك، فإن الشروط التي وضعتها "الرباعية الدولية" للاعتراف بأية حكومة تمثل السلطة الفلسطينية، والمتمثلة في إلزامها بنبذ "الإرهاب" والاعتراف بإسرائيل والالتزام بالاتفاقيات الموقَّعة معها، تسهم في تقليص فرص تشكيل حكومة بمشاركة حماس كنتيجة للحوار الفلسطيني الداخلي؛ وهذا يعيق الجهود الهادفة لإنهاء الانقسام الداخلي

(1) هذا ما أقر به عاموس يادلين، رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلي السابق. انظر: عاموس يادلين، "سابقة لبنان: خمسة أسباب تجعلنا مطالبين الآن بوقف العملية في غزة"(إفيكت ليفنون: حميش سيبوت شبغللان حييفيم عخشاف لسييم إت همفتسع بعزاه)، قناة 12، 18 مايو/أيار 2021، (تاريخ الدخول: 18 مايو/أيار 2021): https://bit.ly/3BLPHa9

ويحبط فرص التوصل لتفاهم وطني داخلي حول مسألة النضال وضمن ذلك النضال في غزة؛ ويحول دون تكريس بيئة سياسية داخلية تخفض الكلفة الاقتصادية والإنسانية لهذا النضال.

خامسًا: جدوى النضال في غزة ومستقبله

يعد الفعل النضالي المسلح في غزة أهم أشكال النضال الفلسطيني في الوقت الحالي وأكثرها تأثيرًا على القضية الفلسطينية بسبب طابع الظروف السائدة في الضفة الغربية.

وللنضال الفلسطيني في غزة مستويات واتجاهات تأثير متباينة على مصلحة قطاع غزة ومصلحة عموم الشعب الفلسطيني. باتت غزة، بفعل ما راكمته من قدرات عسكرية في إطار الحرص على تحسين مكانتها في النضال الوطني، البقعة الجغرافية الوحيدة ضمن أرض فلسطين التاريخية التي لا يقتحمها الاحتلال إلا في إطار حرب شاملة أو تصعيد عسكري كبير، وتسليمه المسبق برد فلسطيني؛ وذلك بخلاف ما يحدث في الضفة الغربية. ونجحت المقاومة في غزة بالمس بمكانة إسرائيل الإقليمية وقوة ردعها؛ على اعتبار أنها الطرف الأكثر جرأة في المنطقة على استهداف العمق الإسرائيلي سواء كان ذلك في إطار المبادرة أو برد فعل على السلوك الإسرائيلي في الحروب وجولات التصعيد؛ مع كل ما ينطوي عليه ذلك من تعطيل لأنماط الحياة والمس بمستوى الأمن الشخصي للمستوطنين في إسرائيل واستهداف رموزها "السيادية"[1]. وعزز الأداء النضالي المسلح لغزة في الحرب الأخيرة مكانتها في الوعي الجمعي الفلسطيني؛ وكرَّس الرهان عليها كمقوِّم رئيس في مواجهة الاحتلال.

لكن من ناحية أخرى، تدفع الحاضنة الجماهيرية للنضال في غزة كلفة كبيرة مقابل تواصل هذا النضال؛ على صعيد سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى

(1) هذه الرأي يتبنَّاه وعبَّر عنه الكثير من القيادات العسكرية الإسرائيلية، مثل نائب رئيس الأركان السابق، يئير جولان، الذي لاحظ أن أية مواجهة عسكرية مع حماس باتت أكثر خطورة وأكبر كلفة من سابقتها. انظر: يئير جولان، "ميزان الإنجازات يميل لصالح حماس"(مأزان هميسيغيم نوتي لطوفات حماس)، هآرتس، 23 مايو/أيار 2021، (تاريخ الدخول: 23 مايو/أيار 2021): https://bit.ly/3JTMrwB

جرَّاء العمليات الحربية الإسرائيلية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية التي تتفاقم بعد كل حرب وجولة تصعيد، وكذلك الدمار الواسع الذي يلحق بالمنازل والمرافق العامة والبنى التحتية؛ حيث إن موازين القوى لصالح إسـرائيل وآلتها الحربية ذات القدرة التدميرية الكبيرة دون أن يكون لحماس والفصائل الأخرى في المقابل قدرات عسكرية رادعة؛ فضلًا عن البيئة الداخلية والإقليمية والدولية السائدة حاليًّا التي لا تساعد على دفع الاحتلال إلى إعادة تقييم أسلوب تعاطيه مع القطاع. وهذا ما يفسر حقيقة أن اتفاقات التهدئة غير المباشرة التي تتوصل إليها حماس وإسرائيل برعاية مصرية تعالج بعض مظاهر الحصار دون أن تتعاطى مع تحدي إعادة إعمار ما دمَّره الاحتلال.

وعلى صعيد مصلحة عموم الشعب الفلسطيني؛ فإن الإنجازات التي راكمتها غزة على صعيد القدرات العسكرية وأنماط استخدامها يتلقاها عموم الفلسطينيين بترحاب معلن؛ وعلى الرغم من أن الفعل النضالي المسلح في غزة لم ينجح في التأثير بشـكل كبير على سياسـات الاحتلال في الضفة والقدس، إلا أن مراعاته باتت أحد الاعتبارات التي تأخذها دوائر صنع القرار في إسـرائيل بالحسـبان، عندما يتعلق الأمر بممارستها في القدس وتحديدًا بعد حرب مايو/ أيار 2021[1].

وبالمقابل، لم ينجح نضال غزة حتى الآن في أن يكون مؤثرًا بشكل حاسم على سياسـات وقرارات الاحتلال في السـاحات الفلسطينية الأخرى، سيما في القدس والضفة الغربية. فميزان القوة العسكرية الذي يميل لصالح إسرائيل بشكل كبيـر لا يمكِّن حماس من تشـكيل تهديد عليها بحيـث يجعلها تعيد النظر في سياسات الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية؛ سيما أن هذه السياسات تحظى بقدر كبير من الدعم الداخلي الإسـرائيلي. لذلك انتهت حرب مايو/ أيار 2021 إلى اتفاق تهدئة بين حماس وإسرائيل يتعلق بمعالجة بعض مظاهر الحصار على القطاع، وذلك كما انتهت إليه حروب وجولات التصعيد السابقة؛ دون أن تقدم إسرائيل أية التزامات بشأن سياساتها في الضفة والقدس.

(1) نضـال وتد، "أجهزة الأمن الإسـرائيلية تتحسـب لتداعيات أحداث الشـيخ جـراح على غزة"، العربي الجديد، 14 فبراير/شـباط 2022، (تاريخ الدخول: 14 فبراير/شباط 2022): https://bit.ly/3HekUnB

أما فيما يتعلق باستشراف اتجاهات النضال الفلسطيني في غزة وجدواه في المستقبل، فيمكن الإشارة إلى ثلاثة سيناريوهات:

الأول: أن تعود حماس إلى ربط مناشط نضالها المسلح فقط بأنماط السلوك الإسرائيلي ضد غزة والحصار المفروض على القطاع؛ كما كانت عليه الأمور قبل حرب مايو/ أيار 2021. وفق هذا السيناريو لا تشكّل غزة تحديًا لسياسات الاحتلال في الساحات الفلسطينية الأخرى؛ وتحديدًا في الضفة الغربية والقدس؛ ولن تسهم في تغيير الواقع الاقتصادي والإنساني لحاضنة النضال الجماهيرية في القطاع؛ على اعتبار أنه يرجح أن تنتهي الحروب وجولات التصعيد الكبيرة التي يمكن أن تسفر عن المناشط الحربية لهذا النضال عن صيغ مشابهة لتفاهمات التهدئة التي جرى التوصل إليها سابقًا؛ والتي لم تتعاط مع نتائج الحروب وتحديات الحصار.

الثاني: أن تتشبث حماس بمعادلة "غزة/ القدس"؛ وتربط مجددًا نضالها المسلح في المستقبل بسلوك الاحتلال في الساحات الفلسطينية الأخرى. يرجح أن يسهم هذا السيناريو في الحفاظ على القضية الفلسطينية وتوحيد ساحات النضال الفلسطيني وتسليط الأضواء على ممارسات الاحتلال وخطورتها في عموم الساحات الفلسطينية، ويرفع الروح المعنوية للفلسطينيين في كل أماكن وجودهم ويعزز من قيمة النضال في وعيهم الجمعي. لكن في حال ظلت الظروف الداخلية والإقليمية السائدة حاليًّا على حالها، فإن قدرة نضال غزة ستكون محدودة، من حيث الإسهام في إحداث تحول على توجهات الاحتلال من الصراع وإجباره على أن يتراجع عن سياساته في الساحات الفلسطينية الأخرى. فبقاء الظروف الداخلية على حالها يعني بقاء ساحة النضال في الضفة الغربية خاملة؛ وهذا يمكّن إسرائيل من الانفراد بغزة واستغلال فائض قوتها العسكرية ضدها؛ مع كل ما يترتب عليه الأمر من تكبد خسائر كبيرة في الأرواح وإلحاق دمار كبير بالممتلكات والبنى التحتية. وهذا يزيد من فرص أن تنتهي أية حرب أو مواجهة عسكرية مستقبلًا تندلع إثر تشبث حماس بنفس المعادلة إلى ما انتهت إليه حرب مايو/ أيار 2021؛ أي اتفاق تهدئة غير مباشر يعالج بعض مظاهر الحصار على القطاع دون أن تقدم إسرائيل أية التزامات بشأن التراجع عن سياساتها في القدس والضفة.

الثالــث: حدوث تحولات داخلية وإقليمية تحسِّــن من فاعلية نضال غزة وتحسن من قدرة حماس على ربطه بممارسات الاحتلال في الساحة الفلسطينية. فحدوث توافق فلسطيني داخلي شامل في المرحلة المقبلة على أهداف النضال الوطني وأدواته يزيد من فرص انضمام ساحات جغرافية جديدة إلى دائرة الفعل النضالــي ضد الاحتلال ويقلِّص الأعباء عن كاهل غزة ويخفض كلفة مناشــط فعلها النضالي. فتأجيج النضال الفلســطيني، بصوره المختلفة في الضفة الغربية فــي ظل تواصل الفعل النضالي انطلاقًا من غزة ســيقلِّص هامش المناورة أمام إســرائيل ويزيد من التحديات التي تواجه جيشــها. فالضفة الغربية تضم مئات المســتوطنات وعشرات القواعد العسكرية وتنتشر فيها شبكات من الطرق التي يسلكها يوميًّا آلاف المستوطنين والجنود؛ وهذا يستدعي توجيه قوات كبيرة من الجيــش النظامــي والاحتياط لضبط الحالة الأمنية. وهذا قد يقلص، من جانب، قدرة إسرائيل للتفرغ لمواجهة غزة وسيزيد، من جانب آخر، من فرص توجهها لإعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالقدس والضفة الغربية؛ سيما في حالة انعدام اليقين المتعلقة بالجبهة الشمالية.

أضف إلى ذلك، أن حدوث تحولات في المستقبل في اتجاهات السياسة الخارجية للقوى الإقليمية المؤثرة في الساحة الفلسطينية وتحديدًا في قطاع غزة، قد تمنح الفعل النضالي في القطاع إســنادًا سياســيًّا من جانب، وتعزز فاعليته عبر تزويد غزة بإمكانيات عسكرية نوعية أو توفير دعم سياسي نوعي؛ وهذا ما يزيد من فاعلية نضال غزة ويســاعد على ربطه بمواجهة "ممارســات الاحتلال" في الســاحات الفلســطينية الأخرى. ومثل هذا التحول حصل على سبيل المثال إبان الربيع العربي؛ حيث تحسنت قدرة الفصائل الفلسطينية وتحديدًا حماس في الحصول على السلاح والوسائل القتالية بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني؛ وتقدّم موقف مصر الرســمي في دعمه لغزة خــلال 2012، حتى إن الرئيس المصري الراحل، محمد مرسي، أرسل رئيس حكومته، هشام قنديل، إلى القطاع في آخر أيام الحرب في رســالة دعم سياســي واضحة ومتقدمة جدًّا عن مواقف مصر السابقة واللاحقة، أي في حروب 2008 و2014 و2021.

لكن فرص تحقق هذا السيناريو تبدو حاليًّا متدنية؛ على اعتبار أن إمكانية تحقيق توافق فلســطيني داخلي يســمح بانضمام الضفة الغربية إلى دائرة النضال

الوطني محدودة؛ حيث إن السلطة الفلسطينية، التي تمسك بزمام الأمور في الضفة الغربية، تبدو غير مستعدة لإعادة النظر في وظيفتها ونمط علاقتها مع إسرائيل؛ وهذا يعني مواصلتها الإسهام في تجفيف بيئة النضال في الضفة الغربية.

يبدو السيناريو الثاني هو الأقرب؛ حيث من المتوقع أن تربط حماس نضالها المسلح بممارسات الاحتلال في الساحات الأخرى. صحيح أن حماس، منذ انتهاء معركة "سيف القدس" تجلدت ولم ترد على الممارسات الإسرائيلية في الضفة والقدس. لكن تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ونهجها التصعيدي المتوقع، حتى ولو لم يستهدف غزة تحديدًا، سيقلِّص هامش المناورة أمام حماس وسيدفعها للرد على سياسات إسرائيل.

وإن كان قادة حماس يعلنون أنهم مستعدون لخوض غمار مواجهات عسكرية ردًّا على تشديد الحصار على القطاع، فإنه يمكن الافتراض أنهم سيفضِّلون اندلاع مواجهة عسكرية مع الاحتلال بسبب ربط الحركة نضالها المسلح بممارسات الاحتلال في القدس؛ لأن هذا الربط يعكس التزام الحركة الأيديولوجي من ناحية، ومن ناحية ثانية يعزز من مكانتها السياسية على الصعيد الوطني؛ ومن الناحية الواقعية يسمح بالعودة إلى نفس تفاهمات التهدئة التي تعالج مظاهر الحصار على غزة.

وهذا أيضًا لا يعني أن حماس ستربط تلقائيًّا بين التصعيد العسكري في غزة وسياسات إسرائيل "العدوانية" في القدس وغيرها من الساحات بالمطلق ومهما كانت، لأن كلفة هذا الربط ستكون مكلفة جدًّا على الحركة وحاضنتها الجماهيرية. لذا، يرجح أن تُقْدِم حماس على الرد عسكريًّا في حال أقدمت إسرائيل على ممارسات خطيرة في القدس تستفز الجماهير الفلسطينية وتثير غضبًا شعبيًّا كبيرًا.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين نضال غزة وواقع مسار حل الصراع مع الاحتلال سياسيًّا، فإنه يتوجب استحضار حقيقة أن فرص تسوية هذا الصراع قد انهارت في أعقاب تراجع حل الدولتين، الذي يمثل الحد الأدنى المقبول فلسطينيًّا بعد طرح خطة "صفقة القرن"؛ وفي ظل انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف "القومي" والديني. من هنا، فإن هذا الواقع سيزيد من مستوى رهانات الفلسطينيين على

دور النضال الوطني عبر كل ســاحاته، وضمن ذلك ساحة غزة، كمرتكز أساس في سعيهم لنيل حقوقهم الوطنية.

خاتمة

ترى غزة في نهجها النضالي أنها تلعب دورًا رئيسًا ومهمًّا في عموم النضال الفلســطيني؛ وتسهم بشــكل كبير في الحفاظ على القضية الوطنية في الوجدان الفلسطيني والعربي والإسلامي؛ فضلًا عن أنها باتت تمثِّل تحديًا كبيرًا للاحتلال الإســرائيلي بفضل البنية العسكرية التي نجحت في تدشينها. لكن قدرة حماس والفصائل التي تشاركها الفعل النضالي في غزة على إحداث تحول في سياسات الاحتــلال في غزة والضفة الغربية تبقى محــدودة بفعل تأثير الظروف الداخلية والإقليمية والدولية. من هنا، فإن تحســين فاعلية نضال غزة وزيادة تأثيره على سياسات الاحتلال في القطاع والضفة والقدس سيتوقف على حدوث تحولات على البيئات الداخلية والإقليمية والدولية، بحيث تفضي إلى خفض الكلفة التي تدفعها غزة مقابل نضالها من جانب، وتزيد في المقابل من الكلفة التي تدفعها "إسرائيل".

الفصل الرابع

النضال الفلسطيني في القدس ومآلاته

النضال الفلسطيني في القدس ومآلاته

حمدي علي حسين[1]

مقدمة

تشــكِّل القدس محورًا أساســيًّا للصراع مع إســرائيل بفعل مكانتها الدينية والسياســية، وباتــت المدينة في الآونــة الأخيرة بيئة حاضنــة لتجديد النضال الفلسطيني؛ حيث انطلقت منها شرارة معظم الهبَّات الشعبية في آخر عشر سنوات لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية المستمرة التي تستهدف الأماكن الدينية وخصوصًا المسجد الأقصى، وعمليات التهويد والأسرلة لأحياء المدينة، وتنفيذ المشاريع الاستيطانية والاستعمارية للسيطرة على الأرض وتقسيمها، ومحاولات اقتلاع الفلســطينيين عبــر التضييق عليهم، وإتمام إجــراءات فصل المدينة عن محيطها وعزلها بشكل دائم، وجعلت هذه الهبَّات والحراكات القدس في مركز المواجهة، وســميت بأسماء المناطق التي انطلقت فيها أو الغايات التي انطلقت من أجلها.

تتناول هذه الورقة واقع النضال الفلســطيني في القدس من حيث أشــكال النضال وأدواته ومســتقبله وانعكاســاته على عموم النضال الفلسطيني، والرؤى الفلســطينية الفصائلية والشــعبية وعلاقتها ودورها في هذا النضال، وتأثير هذه المواقف من النضال الفلسطيني على أدوار الفاعلين الأساسيين، والمعادلة السائدة بين إسرائيل والقدس في ظل هذه الرؤى. تنطلق الورقة من فرضية وجود تحول في النضال الفلســطيني في القدس في ســياق العزل والخصوصية التي فرضها الاحتلال عليها، بالتوازي مع التغيرات الحاصلة على عموم النضال الفلســطيني بفعل مواقف الأطراف بالنظر إلى مشاريعها السياسية ونظرتها للمقاومة في ظل تعدد المشاريع السياسية لدى كبرى الفصائل على الساحة الفلسطينية وتحولات النضال الفلسطيني بشكل عام.

(1) باحث متخصص بالشأن الفلسطيني.

أولًا: مكانة القدس والنضال الفلسطيني

تختلف الرؤى المتعلقة بمكانة القدس لدى الفاعلين السياسيين الفلسطينيين، فمنظمة التحرير الفلسطينية ووليدتها السلطة الفلسطينية تسعى لأن تصبح القدس الشـــرقية عاصمة لدولة فلســـطين في إطار مشـــروع حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967، مع التنازل لإسرائيل بشكل غير مباشر عن القدس الغربية التي كانت قد احتلتها عام 1948 بموجب اعتراف المنظمة بإسرائيل، وقد أجَّلت التفاوض مع إسرائيل بشأن القدس لقضايا الحل النهائي الواردة في البرنامج المرحلي لاتفاق أوسلو[1] الذي أسست بموجبه السلطة الفلسطينية، عام 1994. في حين ترى فصائل العمل الوطني والإسلامي المعارضة لنهج أوسلو، المتمثلة بحركتي المقاومة الإسلامية "حماس" والجهاد الإسلامي، وكذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن القدس بشقيها وضواحيها عاصمة لفلسطين في إطار مشروع تحرير كامل التراب الوطني. وترى أنه لا حق ولا ســـيادة لإسرائيل على المقدسات الإســـلامية والمسيحية. ويختلف خطاب الأحزاب الإسلامية عن اليسارية في نظرتها للقدس، بتركيز الأولى على الأهمية الدينية للمدينة كوسيلة للتعبئة الفكرية والحشد الجماهيري، بينما تركز الأحزاب اليســـارية على البُعد القومي العروبي. وهناك أيضًا حزب التحرير الإسلامي في فلســـطين الذي يلتقي مع الأحزاب الإســـلامية في أن القدس أرض إســـلامية والدفاع عنها جهاد لكنه يختلف معها ومع الســـلطة الفلســـطينية أيضًا في نظرته لفكرة الدولة الفلســـطينية والحدود؛ حيث يدعو إلى "إقامة الخلافة الإســـلامية على منهاج النبوة"، ويرى أن دفاع أفراده عن مدينة القدس وبالأخص المسجد الأقصـــى هو جهاد مؤقت لحين اســـتنهاض الجيوش الإســـلامية لتحريره. أما الأحزاب العربية والإسلامية داخل إسرائيل فإنها ترى أن القدس حق للفلسطينيين والعرب، وأن النضال مشروع فيها لحمايتها. وتتقارب "الحركة الإسلامية" داخل

(1) القدس، الدولة والحدود، المستعمرات، اللاجئين، الترتيبات الأمنية، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومســـائل أخرى ذات الاهتمام المشـــترك. "اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلســـطينية) 13 ســـبتمبر/أيلول 1993"، وكالة الأنباء والمعلومات الرسمية، وفا، (د.ت) (تاريخ الدخول: 25 يونيو/ تموز 2022): https://bit.ly/3JJZcuD

الخط الأخضر (الفرع الشمالي) التي يقودها الشيخ رائد صلاح مع نظرة حركة الإخوان المسلمين للقدس بأنها إسلامية، وبسبب نضال الحركة ونشاطها داخل القدس أصبحت محظورة وملاحقة من قبل إسرائيل. والفرع الجنوبي من الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر يدعو عبر ذراعه السياسية والبرلمانية "القائمة الموحدة" المشاركة في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي والتي يتزعمها منصور عباس، إلى الهدوء في المسجد الأقصى وإتاحة المجال للناس لأداء العبادات، ويرى أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية وهذا موقف ثابت لا يمكن تغييره، وأن وضعية القدس والمسجد الأقصى يجب الاتفاق عليها ضمن أي اتفاق سلام. وتعمل "القائمة العربية المشتركة في الكنيست -التي تضم عددًا من الأحزاب العربية (أربعة أحزاب)- تجاه عدم السماح بتمرير بعض القوانين التي تسعى لتهويد القدس بما فيها قانون القومية، الذي يسعى لأن تكون القدس الكاملة والموحدة عاصمة لإسرائيل، وترى أن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967. أما إسرائيل فترى أن القدس الموحدة بشقيها مع الأحياء المحيطة التي تسعى لضمها في إطار مشروع القدس الكبرى[1] هي عاصمة لدولة إسرائيل، فيما تسعى الأصوات اليمينية فيها إلى تنفيذ مخططات تهويد المسجد الأقصى وخاصة من حيث التقسيم الزماني والمكاني للمسجد.

يسهم الفلسطينيون في جميع أماكن وجودهم في النضال الوطني نحو القدس بوسائل مختلفة، ففلسطينيو الضفة الغربية وخصوصًا الشباب ينتهجون أحيانًا عمليات الطعن والدهس، وينفذون بعض العمليات المسلحة في داخل القدس وعلى أبواب المسجد الأقصى، إضافة للمظاهرات الشعبية الداعمة والمواجهات الشعبية مع جيش الاحتلال. أما قطاع غزة المعزول تمامًا عن الضفة والقدس، فينظم الفلسطينيون مظاهرات قرب حدود القطاع لدعم صمود القدس، وتتلقى الحاضنة الشعبية "للمقاومة" في القطاع الغارات الإسرائيلية في جولات المواجهة العسكرية بين إسرائيل والفصائل، فيما يلتقي نضال

(1) مشروع القدس الكبرى: هو مشروع استعماري يهدف إلى ضم التجمعات الاستيطانية المحيطة بالقدس وربطها بالمدينة مع مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الواقعة بين هذه التجمعات.

الفلســطينيين من حملة بطاقة الهوية الإسرائيلية في المناطق المحتلة عام 1948 مع نضال المقدســيين بحكم القدرة على دخول القدس والمشاركة في فعاليات نصرة القدس والرباط في المسجد الأقصى وإعادة إعماره. وبالنسبة لفلسطينيي الشــتات، يتمثــل نضالهم مــع القدس عبر تنظيم حمــلات داعمة من النواحي المالية، وتدويل قضية القدس عبر المســيرات والفعاليات والمؤتمرات العلمية المختلفة وفي الخطب والفعاليات الدينية. ويرى المقدسيون، وهم المعنيون بها وبهمومها بشكل مباشر، أن مدينتهم غير قابلة للتقسيم والتهويد، ويواجهون كلًّا من سياســات الاقتلاع وانتهاك الحقوق، وهو نضال مركب يجمع بين الأهداف السياســية التحررية، والأهداف المعيشــية لتحصيل الحقوق والوقوف في وجه سياســات بلدية القدس والقوانين التي تطبق مباشرة على السكان بقبضة الحكم العسكري.

ثانيًا: تحولات في فضاء القدس المكاني

سعى الاحتلال منذ بداية الانتفاضة الثانية "انتفاضة الأقصى" التي انطلقت من المسجد الأقصى، نهاية شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2000، إلى عزل مدينة القدس جغرافيًّا عن محيطها عبر سلســلة من الإجراءات الاستيطانية والعسكرية بدأت بنصب الحواجز وأبراج المراقبة وشــق الطــرق الالتفافية وتقطيع أواصر المناطق المحيطة، مرورًا ببناء جدار الضم والتوســع الاســتيطاني حول القدس الــذي اكتمــل بحلول عام 2008 وبلغ طوله 168 كم[1]، وخلَّف جملة من الآثار على أصعدة مختلفة طالت السكان الفلسطينيين أعمقها الجانب الجيوسياسي.

حوَّلت إســرائيل القدس من محافظة كاملة بمساحة 345 كم2[2] إلى أجزاء معزولــة عن بعضها، منها القدس الشــرقية المكونة من البلدة القديمة والأحياء المحيطة وتبلغ مســاحتها 123كم2، وتجاوز ذلك التقســيم السابق للقدس إلى

(1) صقــر جبالــي، "جدار الفصــل العنصري: حقائق وأرقــام"، وكالة الأنباء والمعلومات الرســمية وفــا، (د.ت) (تاريخ الدخــول: 25 يونيو/ حزيــران 2022): https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4981

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "كتاب القدس الإحصائي السنوي 2022"، رقم 24، (رام الله – فلسطين، 2022)، 19.

شــطرين: شــرقي وغربي، حســب مراحل احتلال المدينة[1]. فقد عُزلت مدينة القدس عن ضواحيها بالجدار مع تثبيت الحواجز العسكرية نقاطًا حدودية دائمة، وأبرزها حاجز قلنديا الذي بات يشكّل نقطة عبور حدودية بين القدس والضفة الغربيــة، يمنــع عبور الحواجــز إلا لحملة هوية القــدس والتصاريح، وحولت إســرائيل صفته من حاجز إلى معبر، فصلت به مدينة القدس أيضًا عن شــمالها وشــمال غربها، وضمَّت التجمعات الاستيطانية المحيطة بالقدس داخل الجدار وربطتهــا بالمدينــة، فيما عزلت الأحياء والبلدات الفلســطينية. وطبَّق الاحتلال على هذه الأخيرة سياســات الإهمال الاستعماري[2] لخلق أزمات مستمرة على أصعد اجتماعية واقتصادية لتحويلها إلى مجتمع غير مستقر[3] يبحث سكانه من الفلسطينيين عن احتياجاتهم المعيشية وحلول لأزماتهم المستمرة، وجعلت لكل منهــا خصوصية مختلفــة في إجراءات الفصل والعزل عــن بقية المناطق وعن شريانها الحيوي المرتبط بمدينة القدس، وحولتها تجاه رام الله التي باتت أشبه بـ"عاصمة اقتصادية"، بفعل تركز مؤسسات السلطة الفلسطينية والنشاط التجاري والقطــاع الخاص فيها، وتحول مفهوم المواجهة إلى تعزيز الصمود في الوضع الراهن في بيئة الضفة الغربية.

عمَّقــت إجراءات عزل القــدس جغرافيًّا من آثار تقســيم الهوية وظهرت الفوارق بعد الانتهاء من أنظمة العزل عبر إعادة تعريف المقدسيين بأنهم الذين يمتلكون الهوية التي منحتها إسرائيل لسكان القدس، فهم القادرون على اجتياز الحواجز والتنقل إلى مناطق الضفة الغربية، بينما لا تسمح إسرائيل لأهالي الضفة الغربية ومنهم سكان ضواحي القدس بدخول القدس، إلا لحملة التصاريح التي تُخضع إصدارها لشروط أمنية وعمرية.

(1) قسَّــم الاحتلال القدس إلى شــطرين: غربي وشــرقي، الأول جرى احتلاله عام 1948 والثاني عام 1967.

(2) إهمال الســكان الفلســطينيين في المناطق المحتلة من النواحي الإدارية الخدماتية، يؤدي إلى خلق حالة من الفوضى في صفوف الفلسطينيين ما يسهِّل السيطرة وفرض الخناق عليهم.

(3) إيليا زريق، 2016، "الصهيونية وادعاءات التمييز عن الكولونيالية الغربية"، فصل في كتاب: قضية فلســطين ومستقبل المشروع الوطني الفلســطيني (الجزء الثاني): الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر.

وفي ظل هذا التفرد، أمعنت إسرائيل بسياساتها الاستعمارية لتكريس واقع مغاير داخل أحياء القدس، حوَّلت السكان فيها إلى مجموعة اجتماعية منفصلة عن محيطها الفلسطيني في ظل الحكم العسكري البوليسي، وطبقت عليهم سياسات المحو والاقتلاع المستمرة، ومنها: سحب الإقامات، وهدم المنازل والهدم الذاتي القسري بحجة عدم الترخيص، والسيطرة على أملاك الغائبين[1]، وتقييد التوسع العمراني بتقييد البناء وعدم منح التراخيص، وتحويط المدينة بالجدار والمستوطنات ومصادرة آلاف الدونمات داخلها، والاستمرار بفرض الضرائب المالية مثل ضريبة "الأرنونا" (ضريبة المسقفات) التي تُفرض على العقارات شهريًّا، وتقييد المشاريع الاقتصادية والتجارية عبر ضرب قطاع السياحة بتشديد الإجراءات العسكرية في البلدة القديمة وتقييد السياحة الدينية؛ مما قلَّل من عدد الزوار في محيط البلدة القديمة التي باتت محالها التجارية تعاني ضعف القوة الشرائية وتتعرض لخسارات كبيرة ووصل الأمر إلى إغلاق مئات المحال التجارية في المدينة، فيما ينافسها تجار الاحتلال الذين يتلقون دعمًا وإعفاءات ضريبية من حكومتهم.

كما تفرض إسرائيل قيودها على العمل المؤسسي عبر فرض الرقابة المشددة وإغلاق عشرات المؤسسات والجمعيات بالنظر إلى نشاطها وأهدافها، وفرض قيود على الحريات العامة ومنها حرية التنقل والحركة، من خلال نصب الحواجز ونقاط الشرطة على أبواب البلدة القديمة وأبواب المسجد الأقصى، واستمرار الاعتقالات وإبعاد النشطاء وفرض غرامات مالية باهظة عليهم، وفرض أساليب الضبط والتحكم البوليسي لمواجهة محاولات انتفاض المقدسيين ضد سياسات الاحتلال، والتي تشمل تشغيل كاميرات المراقبة في كل الشوارع والأماكن، ونشر قوات كبيرة من الجيش و"حرس الحدود"[2] بشكل دائم في

(1) اللاجئون الذين هُجِّروا من أراضيهم قبل عام 1948، وذلك وفق قانون سار في إسرائيل يُطلَق عليه اسم "قانون أملاك الغائبين" صدر عام 1950، تنصِّب إسرائيل بمقتضاه نفسَها وصيًّا على أملاكهم وتضع يدها وتسيطر عليها، ومنها أملاك الوقف الإسلامي. الغاية من تطبيقه في القدس السيطرة على أملاك الفلسطينيين، ومنهم المقيمون في الضفة الغربية بقرار الحكومة أو لجنة وزارية مكلفة (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل- عدالة).

(2) هم الوحدة الأكثر تدريبًا في الشرطة العسكرية منتشرة في مدينة القدس ومحيطها.

أزقة وشـوارع القدس، كما تسـعى إسـرائيل إلى تنفيذ مشروع القدس الكبرى بتوسـيع حدود المدينة لتبلغ مساحتها نحو ثمانمئة كيلومتر مربع، وتشغل 10٪ من مساحة الضفة الغربية[1].

ثالثًا: نضال المقدسيين: تحولاته وأشكاله

شـهد النضال في مدينـة القدس تحولات تاريخية بـارزة ارتبطت بطبيعة الأحداث والمواجهة مع إسرائيل، وكانت الفصائل تنشط بشكل منظم في مدينة القدس خلال الانتفاضة الثانية عام 2000–2004، التي شـهدت أيضًا مشـاركة أهالـي الضفـة الغربية للمقدسـيين في سـاحات المواجهة في أحيـاء المدينة والمسـجد الأقصى، ولكن تحول النضال فيها تدريجيًّا إلى إطار أضيق يقتصر على سكان المدينة، بفعل إجراءات عزل المدينة والتي أيضًا ترافقت مع تراجع الوحدة الوطنية وتفتت الجبهة الداخلية الفلسـطينية بفعل الانقسام السياسي بين حركتـي فتـح وحماس بعد عام 2007، وتراجع على إثرها العمل الفصائلي في الضفة الغربية على إثر ملاحقات الاحتلال وتعزيز "قبضة السـلطة الفلسـطينية" الأمنية المرتبطة بتنسـيق أمني مع إسـرائيل، فاتجه المقدسيون إلى النضال من خلال الهبَّات الشـعبية التي تبدأ من القدس وتتوسع رقعتها جغرافيًّا إلى الضفة الغربية وبعض المناطق العربية داخل إسرائيل، ومنها هبَّة الاحتجاج على حرق الطفل محمد أبو خضير من قبل المسـتوطنين اليهود عام 2014، وهبة الأقصى 2015–2016 التي أُطلق عليها "هبة السـكاكين"، وحراك البوابات الإلكترونية، عام 2017، من خلال الاعتصام المفتوح في منطقة باب الأسباط احتجاجًا على نصب بوابات إلكترونية وأنظمة تفتيش على بوابات المسـجد الأقصى، واستمر لمدة 14 يومًا.

دخل النضال المقدسي في مراحل أكثر عمقًا بعد إعلان الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، القدس عاصمة لإسرائيل نهاية، عام 2017، عبر سلسلة مـن الهبَّـات الاحتجاجيـة ردًّا على تصاعد إجراءات الاحتـلال بحق القدس، منها: هَبَّة مصلى باب الرحمة، عام 2019، التي انتهت بإعادة فتح المصلى بعد

(1) "القدس.. السكان والمساحة منذ 1967"، الجزيرة نت، 6 يونيو/حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 28 يونيو/ حزيران 2022): https://bit.ly/3uKLWiX

ســنوات طويلة من الإغلاق التعســفي، وشهدت مدينة القدس، عام 2021، هبَّة شــعبية كانت الأوسع ردًّا على تصاعد موجة الانتهاكات الإسرائيلية ومنها تزايد اقتحامات المستوطنين اليهود للمسجد الأقصى بحماية شرطة الاحتلال بالتزامن مع شهر رمضان، وفي إطار المساعي لتمرير مشروع التقسيم الزماني والمكاني[1] للمسجد عبر تشجيع وحماية مجموعات المستوطنين وجماعات الهيكل لاقتحام باحات المسجد، وإغلاق جيش الاحتلال لباب العمود وأحياء أخرى في المدينة بهدف تقييد حركة الفلسطينيين وتعكير الأجواء الرمضانية وفرض السيطرة تمهيدًا لمســيرة المستوطنين السنوية في ذكرى احتلال القدس؛ والتي بات يُطلق عليها "مســيرة الأعلام"، وبدأت الهبة بفعاليات فلسطينية عفوية في باب العمود لكسر قرارات الاحتلال التعســفية كونه يشكّل فضاء عامًّا للمقدسيين. وبعد مواجهات اســتمرت لعدة أيــام أزال الجيش الحواجز وفتح البــاب، وانتقلت التظاهرات لاحقًا إلى حي الشــيخ جراح الذي كانت محكمة الاحتلال قد أصدرت قرارًا يقضي بإخلاء منازل لعائلات فلســطينية فيه بحجة عدم ثبوت الملكية. وزادت حدة هذه المواجهات بعدما أعلنت المجموعات الشبابية والفعاليات المجتمعية المقدســية عن تنظيم اعتصام في حي الشــيخ جراح بمشاركة نشطاء فلسطينيين مــن المناطق المحتلة عام 1948 وشــهدت مناطق فلســطينية أخرى في الضفة الغربية فعاليات ومظاهرات منظمة اتجهت إلى نقاط التَّماس، وانتقلت لاحقًا إلى المناطق المحتلة عام 1948، ودخلت غزة في مواجهة عسكرية مع إسرائيل ردًّا على اقتحام المســجد الأقصى وتصاعد الانتهاكات بحق المعتصمين في الشيخ جراح وبقية المناطق، وأسهم ذلك في تعمق الهبة الشعبية وزيادة حدة المواجهة، وانطلقت مســيرات تضامنية في عواصم العالم، واســتمرت هذه الأحداث حتى 21 مايو/ أيار 2021.

(1) هي فكرة طرحها اليمين الإســرائيلي تهدف لتهويد المســجد الأقصى عبر تقســيمه زمانيًّا بتحديد أوقات صلاة لليهود في غير أوقات صلوات المسلمين في الأيام العادية، ويتم فيها إخلاء المسجد من المســلمين. كما يجري تخصيصه بشــكل كامل لليهود في أعيادهم البالغة حوالي 100 يوم في الســنة، وأيام الســبت البالغة 50 يوم ســنويًّا، ويُمنع رفع الأذان خلال أعياد اليهود. وكذلك تســعى إســرائيل إلى تقســيمه مكانيًّا من خلال تخصيص أماكن بعينها لكل طرف، أي تخصيص بعض الأماكن داخل المسجد وتحويلها إلى كنس يهودية. موسوعة الجزيرة نت، فلسطين، (تاريخ الدخول: 28 يونيو/ حزيران 2022): https://bit.ly/3O9QfLT

وفي شـــهر رمضان عام 2022، اقتحم جيش الاحتلال المســـجد الأقصى، وشـــهدت المدينة اشتباكات متفرقة ردًّا على قمع الاحتلال للمواطنين ومساعيه لإخلاء فضاء المدينة المكاني من الفلســـطينيين تحضيرًا لمســـيرة الإعلام التي ينظِّمها المســـتوطنون. كما كســـر المقدسيون قرار الاحتلال بتقييد مسار وحجم موكب تشـــييع الصحفية، شـــيرين أبو عاقلة، (13 مايو/ أيـــار 2022)، وتوجهوا بالآلاف ورفعوا الأعلام الفلسطينية في تشييع لم تشهده القدس منذ سنوات.

تشـــير هذه الجولات من المواجهة إلى أن الهبَّة الشـــعبية المؤقتة أصبحت أحد أشكال نضال الفلسطينيين الجماعي في القدس، ويلاحظ أن أشكال النضال فـــي القدس قـــد تطورت بالنظر إلى واقـــع المدينة وعلاقتها بالمحيط رســـميًّا وشـــعبيًّا؛ حيث اســـتحدث الفلسطينيون أســـاليب جديدة للمواجهة في المدينة تخترق الخصوصية الجيوسياسية لها كتجمع معزول عن محيطه، سكانه مراقبون بأنظمة الكترونية تعزز من الشـــعور بالرقابة والملاحقة الدائمة، ومن ذلك عدم تركيز الفعل النضالي في منطقة معينة ولدى قيادة محددة يسهل السيطرة عليها، والتحول نحو النضال الجماعي والفردي الأكثر عفوية والأصعب توقعًا.

ويمكن القول: إن النضال في مدينة القدس ينقسم إلى شكلين رئيسيين:

1- النضال الجماعي: خلقت سياسات الاحتلال واقعًا مغايرًا لمدينة القدس زادت فيه خصوصية الســـكان الفلســـطينيين كمجموعـــة اجتماعية يقدر عددهم بـ311044 نســـمة[1]، يهددها خطر الاســـتهداف الجماعي وتنحصر في مســـاحة جغرافيـــة محدودة ومحاصـــرة ومعزولة، وأعاد ذلك تموضـــع الهوية الجماعية بالنظر إلى المخاطر ومحدودية الاتصال مع التجمعات الأخرى للفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1948، والضفة الغربية وغزة والشـــتات، وتجمعت أحياء القـــدس التي يحاول الاحتلال تقســـيمها وعزلها وتخصيص قضاياها في نضال جمعي يلتف في مواجهة الاحتلال، وتجمعهم البلدة القديمة والمسجد الأقصى كساحات مواجهة.

(1) "عدد الســـكان المقدر في منتصف العام لمحافظة القدس حســـب التجمع 2017-2026"، الجهاز المركـــزي للإحصاء الفلســـطيني، 30 مايو/أيـــار 2022، (تاريخ الدخـــول: 5 يوليو/تموز2022): https://bit.ly/3Pq2GEj

أصبح النضال عبر الهبَّات الشعبية أشبه بنسق اجتماعي تراكمي في مواجهة الاحتلال، يحمل في كل مرحلة من المراحل على عاتقه قضية مستفيدًا من التجارب السابقة، ويركز المقدسيون جهودهم لتغيير الوضع الراهن المتعلق بها عبر نضال جماعي، يسود فيه نمط جماهيري يوظف الاعتصامات والمسيرات لتحقيق أهدافه، ويتزامن معه العصيان المدني للفلسطينيين عبر التوقف عن العمل والإضراب التجاري، وإغلاق الشوارع في القدس وإيقاف المركبات ورفع الأعلام والشعارات، وفعاليات فنية وثقافية مختلفة مثل حلقات القراءة حول سور القدس، ومهرجانات ومسرحيات وغيرها. ويسير النضال بمشاركة شرائح مهنية مختلفة أبرزها التجار عبر إضرابات تجارية، وكذلك العمال وطلبة المدارس والجامعات والفنانون والأكاديميون والإعلاميون والأطباء ورجال الدين والمعلمون، وكل هذه الفئات لها أدوار متكاملة في النضال الجمعي للمقدسيين.

تتميز أساليب النضال الجماعي في القدس عن مدن الضفة الغربية الأخرى، بأسلوب ممارسة الحياة اليومية كمقاومة، كون بيئة المدينة تمتاز بوجود احتكاك بالمستوطنين في نشاطات الحياة اليومية، بحكم وجودهم في القدس وسط الفلسطينيين في البلدة القديمة وغيرها من الأحياء[1]، وممارسة الحياة وسط هذه القيود تشكِّل بالنسبة للفلسطينيين جزءًا أساسيًّا من النضال لمواجهة مساعي السيطرة على الحيز المكاني، وللتصدي للتضييق المستمر على القطاعات التجارية والإنتاجية. وهنا يمارس المقدسيون حياتهم اليومية بالوجود الدائم في أزقة وأسواق البلدة القديمة مع إبراز الهوية الجماعية للفلسطينيين كجماعة أصلية في مواجهة الهوية الأخرى، من أجل الحفاظ على التراث من التهويد. ويحوِّل المقدسيون المناسبات الاجتماعية أيضًا كالزفة الفلسطينية إلى أداة نضالية بالهتافات الوطنية، والجنازات إلى حشود تخرج من المسجد الأقصى، فكل معالم هذه الحياة اليومية حوَّلها المقدسيون إلى نضال جماعي في الوقت الذي تكون فيه شبه اعتيادية خارج القدس، وأسهمت في تشكُّل حاضنة اجتماعية داعمة للنضال في المدينة.

(1) أحمد عز الدين أسعد، سوسيولوجيا المقاومة والحراك في فضاءات مدينة القدس المستعمرة، (رام الله- فلسطين، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 2018)، ص 10، ص 39.

كما تتنوع أهداف وتوجهات المشاركين في النضال الجمعي، من دينية إلى وطنيــة تحررية للخلاص من الاحتــلال، أو ازدواجية واندماج الهدف والرؤى والأيديولوجيــا بيــن العقائدي الديني والتحــرري الوطنــي أو القومي، فهناك إجماع لأصحاب هذه التصورات على هدف واحد وهو التحرر والخلاص من الاحتلال، تشارك فيه مختلف الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية.

2- النضال الفردي: هو "شكل نضالي" يركز على الفرد وإرادته الذاتية في اتخاذ قرار التحرك، واختيار الشكل والهدف والأسلوب؛ سواء شارك في تنفيذه فــرد أو أكثــر، فهو ليــس بناء على تكليف أو قرار تنظيمــي صادر عن فصيل. وقد تحول هذا الشــكل النضالي إلى نســق غير عفــوي وثقافة مقاومة جديدة تطورت تدريجيًّا في عموم الضفة الغربية نظرًا لعوامل سياســية أبرزها الانقسام السياســي وتداعياته على النضال الجماعي، ولتجاوز القبضة الأمنية في ملاحقة المجموعات المسلحة، والإحباط من البرنامج السياسي وانغلاق أفقه[1]. ومعظم العمليــات الفردية التــي خرج منفِّذوها من القدس والضفــة الغربية نُفِّذت في القدس، إضافة إلى توجه المقدسيين إلى تنفيذ عمليات دهس من حين إلى آخر.

ثم هناك النضال في المســجد الأقصى؛ إذ برزت المواجهة في المســجد منــذ احتلال القدس الشــرقية عام 1967، حيث اســتُهدف من قبل الجماعات الدينيــة اليهوديــة ومنها جماعة "أمناء جبل الهيــكل"[2]، فأُحرق المصلى القبلي مــن قبل أحد المتطرفين عام 1969، وارتكب جيش الاحتلال عدة مجازر بحق المصلين في ساحاته منها مجزرة المسجد الأقصى عام 1990، وعام 1996، وعام 2000. وتزايــدت المواجهات منذ عام 2015 علــى إثر نية الجماعات اليهودية المتطرفــة تنفيذ مخططات التقســيم الزماني والمكاني للمســجد عبر جولات اقتحام للمســتوطنين "وأداء صلوات" بحماية شــرطة الاحتلال لكن تُواجَه في أغلب الأحيان بتصدي المصلِّين أو المرابطين في المســجد وأبرزها مواجهات

(1) أشــرف بدر وحمدي حســين وآخرون، "الموجة الانتفاضية.. السمات الراهنة وآفاق المستقبل"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 13 يوليو/ تموز 2016 (تاريخ الدخول: 17 تموز/ يوليو 2022): https://bit.ly/3A4YWDb

(2) جماعة يهودية متطرفة تدعي وجود هيكل مزعوم قبل المسجد الأقصى تاريخيًّا، وتطلق على منطقة المسجد الأقصى "جبل الهيكل" وتسعى لإعادة بناء هذا الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى.

شهر رمضان 2021 و2022، ففرض الاحتلال قيودًا حدَّت من دخول المصلين من خارج سكان البلدة القديمة عبر إقامة حواجز بوليسية على مداخل البلدة والمسجد، وتحديد أعمار المصلين المسموح لهم بالدخول بالفئة التي تزيد عن 50 عامًا، وتقليص أعداد المصلين والمرابطين في الساحات.

واجه الفلسطينيون الاحتلال في ساحات المسجد الأقصى وعلى أبوابه بعمليات فردية غالبية منفذيها كانوا من الضفة الغربية، وأصبحت ظاهرة عام 2015 في "هَبَّة السكاكين" التي بدأها الشاب مهند الحلبي من البيرة بتنفيذ عملية بالقرب من باب الأسباط ردًّا على قمع الشرطة الإسرائيلية للمرابطات أمام عدسات الإعلام، وأصبح هذا النموذج لشباب الضفة الغربية والقدس الذين نفَّذوا عشرات هجمات الطعن والدهس وإطلاق النار في القدس، ومن المنفِّذين من المناطق المحتلة عام 1948 من نفذوا عمليات إطلاق نار استهدفت شرطة الاحتلال على مداخل المسجد.

أسهمت خصوصية المسجد الأقصى كمكان عبادة يعاني من التضييق والحصار بابتكار المقدسيين لأدوات ووسائل نضالية دمجوا فيها التصدي للاقتحامات مع العبادة كجزء من العقيدة، عبر تعزيز الرباط كنموذج ديني اجتماعي يحتوي على برامج وحلقات علمية ودروس دينية للمرابطين والمرابطات لتعزيز الوجود في المسجد خارج أوقات الصلاة التي تشهد معظم جولات اقتحامات المستوطنين وجماعات الهيكل، وتطويره وتحويله إلى نشاط دائم لمجموعات من الرجال أغلبهم من كبار السن ونساء مقدسيات وطلبة وطالبات علم من الشباب، وأصبح نموذجًا مستدامًا لحماية المسجد بعد تفرغ بعض الناشطين، وزيادة الالتفاف حول هذا النموذج ودعمه ماليًّا ومعنويًّا بفضل الوازع الديني؛ الأمر الذي أجَّج مشاعر المسلمين وزاد من تعاطفهم مع قضية المسجد الأقصى وسلَّط الضوء على انتهاكات إسرائيل بحق المسجد، وتحول بعض المرابطين والمرابطات إلى نخب قيادية بفعل دورهم في التعبئة الدينية ونقل الصورة للعالم، وتصدرهم واجهة الرباط بفعل تعرضهم للإبعاد عن المسجد الأقصى والحبس المنزلي والغرامات المالية.

وبرزت منذ عام 2020 صلاة "الفجر العظيم"، وهي دعوة موجهة لعموم

القادرين على الوصول إلى المسجد الأقصى وخاصة فئة الشباب لأداء صلاة الفجر جماعة في المسجد الأقصى، وتركزت على شكل فعالية دينية تقام كل يوم جمعة، في إطار مبادرة مشتركة مع الحرم الإبراهيمي في الخليل لمواجهة "التهويد" المشترك للمقدسات. ومن أشكال النضال الجماعي ما هو مبني على أسس عائلية بهدف تعزيز الروابط العائلية عبر إعلان المبايعة بحماية المسجد الأقصى مثل فعالية "صورة العائلة المقدسية داخل المسجد الأقصى"، وتقسيم العمل لإعادة إعمار الأجزاء المتضررة في المسجد متجاوزين منع الاحتلال إدخال المواد الخام، فقد تم على سبيل المثال إدخال كمية من البلاط عام 2022 بواسطة مصلين خلال دخولهم للمسجد دون علم شرطة الاحتلال، على غرار فتح مصلى باب الرحمة وإعادة تأهيله عام 2019، مستلهمين من تجربة إصلاح المصلى المرواني عام 1996 وإعادة افتتاحه كأمر واقع لمواجهة مخططات السيطرة عليه، إضافة إلى تنظيم الأعمال التطوعية لتنظيف ساحات المسجد، والجولات العلمية لطلبة المدارس والمخيمات الصيفية ولزوار المسجد الأقصى لتعريفهم على المكان.

رابعًا: الرؤى الفلسطينية السائدة وانعكاسها على الدور الوطني للقدس

تختلف الرؤى الفلسطينية المتعلقة بالنضال المقدسي من ناحية تحديد "النضال" المطلوب بما يتناسب مع أساسات المشروع السياسي لكل منها. فالسلطة الفلسطينية يقوم برنامجها السياسي على التفاوض والمقاومة الشعبية السلمية فيما تؤيد قيادة حركة فتح هذه المواقف وتنسجم بشكل شبه كامل مع توجهات السلطة الفلسطينية. أما فصائل العمل الوطني الإسلامية واليسارية الأخرى وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية فلا ترى في المفاوضات سبيلًا لتحصيل الحقوق الفلسطينية، وتسعى إلى التحرر عبر "المقاومة المسلحة" لتفكيك "المشروع الصهيوني" وتحرير "فلسطين التاريخية"، وقد أسهم هذا الاختلاف في خلق منهجيات عمل وتوجهات مختلفة نحو مدينة القدس.

1- موقف السلطة الفلسطينية من النضال في القدس

بعد تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، سمحت إسرائيل باستمرار العمل المؤسسي جزئيًّا في المدينة من خلال بيت الشرق (1980-2001)[1] الذي كان فيصل الحسيني قد أسسه بداية الثمانينات مؤسسةَ أبحاثٍ وتوثيق تهدف إلى الحفاظ على الهوية العربية في المدينة، وأصبح الحسيني بموجب هذا الدور قائدًا يحظى بالتفاف ومكانة من غالبية الفلسطينيين في القدس، وتعرض بيت الشرق عدة مرات خلال الثمانينات إلى قرارات بالإغلاق خصوصًا في الانتفاضة الأولى؛ حيث أغلق لمدة 4 سنوات بين عامي 1988- 1992، وجرى تحويله إلى مقر لاستقبال الدبلوماسيين لدى فيصل الحسيني الذي عُيِّن مسؤولًا لملف القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، وازداد دور البيت عبر الفعاليات والنشاطات بعد أوسلو إلى أن صدر قرار إسرائيلي بإغلاقه بشكل نهائي، عام 2001، خلال أحداث الانتفاضة وبعد وفاة الحسيني بأشهر قليلة.

وبقيت القدس خارج العمل المؤسسي المباشر رغم خطاب السلطة الفلسطينية باعتبارها عاصمة للدولة واعتبار القدس محافظة، وتأسيس مقر لها في بلدة الرام شمال المدينة، إلا أن هذه المحاولات كانت ضعيفة في ظل قبضة الاحتلال على المدينة وأحيائها وتقييد نشاط المحافظة عبر فرض قيود منها اعتقال محافظ القدس، عدنان غيث، أكثر من ثلاثين مرة وإبعاده عن الضفة الغربية، وعدم رغبة السلطة باتباع أساليب ضاغطة في سبيل بسط سيادتها على المدينة خارج إطار التفاهمات مع إسرائيل، واكتفت بالتوجه لحكومة الاحتلال بطلب إذن لتصويت المقدسيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلديات وغيرها، وبقي المواطن المقدسي بعيدًا عن الخدمات الأساسية التي يمكن أن تقدمها الحكومة الفلسطينية، وهذا كسر جزءًا أساسيًّا من روابط تشكل العلاقة. وفي المقابل، اعتمد المقدسيون على بلدية القدس ومؤسسات الاحتلال للحصول على هذه الخدمات بحكم الأمر الواقع.

سعى الاحتلال بعد أوسلو إلى تغيير معالم القدس وتثبيت الوجود الإسرائيلي فيها بشكل متسارع عبر زيادة أعداد المستوطنين وتشجيعهم على

(1) "بيت الشرق.. أسسه الحسيني وأغلقه الاحتلال"، الجزيرة نت، 7 ديسمبر/كانون الأول 2015، (تاريخ الدخول: 10 يوليو/تموز 2022): bit.ly/3yFxoSV

الإقامة في القدس الشـرقية؛ حيث ازداد عددهم من نحو 137000 مسـتوطن، عـام 1993، إلى ما يقارب 174000 مسـتوطن، عـام 2000، ومن ثم إلى نحو 247000 مستوطن، عام 2020[1]، وشرع ببناء وحدات استيطانية جديدة، وواجه طموحات السـلطة الفلسـطينية التفاوضية بأعمال توسـعية على الأرض بهدف تذويب الأهداف التفاوضية عبر خلق وقائع جديدة ثابتة ومغايرة لآمال السلطة. وقد دخلت السلطة الفلسطينية في جولتين من المواجهة المسلحة مع إسرائيل، الأولـى: في هَبَّة النفـق، عام 1996، التي اندلعت كردٍّ فعل شـعبي على حفر نفق إسـرائيلي تحت المسـجد الأقصى، ومن ثم دخلت أجهزة أمن السلطة في مواجهة مسـلحة مع الجيش الإسـرائيلي، والثانية، عام 2000، بعد انتهاء الفترة الانتقالية لاتفاق أوسـلو التي كانت قُرِّرت بخمس سـنوات، وفشلت الأطراف فيها بالتوصل إلى تفاهمات حول قضايا الوضع النهائي وعلى رأسـها القدس. وكان ذلك بمنزلة إعلان لفشل المفاوضات وأثبت عدم استعداد إسرائيل للتنازل عن مناطق قد احتلتها، وحملت هاتان الجولتان من المواجهة السمة الجماهيرية الشـعبية الممزوجة بالعمل المسـلح في مواجهة إسـرائيل، وانتهت الثانية بشبه تفكيك لمؤسسـات السـلطة بعد اجتياح كامل للمناطق المصنفة (أ) في الضفة الغربية[2]. ودخلت السـلطة الفلسـطينية لاحقًا في معادلة جديدة في العلاقة مع إسرائيل بعد عام 2005، تقوم على تعزيز التنسيق الأمني وحظر العمل المسلح ضد إسرائيل. وتركزت ردة فعلها على تصاعد وتيرة سياسات إسرائيل في القدس بمخاطبة "المجتمع الدولي" والأمم المتحدة، والدعوة إلى احترام الشرعية الدولية والقرارات الأممية والقانون الدولي.

2- فصائل المقاومة المسلحة والنضال المقدسي

سـعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي، منذ انطلاقتهما عام 1987، إلى تعميم برامجهما التي تقوم على المقاومة بكل أشكالها ومنها العسكرية في عموم

(1) "عدد المسـتعمرين في المسـتعمرات الإسـرائيلية في الضفة الغربية حسـب المنطقة 1986 حتى 2020"، وكالـة الأنبـاء والمعلومات الرسـمية- وفا، (تاريخ الدخـول: 10 يوليو/تموز 2022): https://bit.ly/3BkIrnL

(2) مناطق تخضع للسيادة الأمنية والمدنية الكاملة للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو.

فلسطين ومنها القدس، مبدية اعتراضها على خط التسوية للسلطة الفلسطينية عبر اتفاق أوسلو ومخرجاته، وكانت القدس ساحة لتنفيذ هجمات مسلحة وعمليات للحركتين منذ تسعينات القرن وسعت كل منهما إلى تركيز المواجهة في المدينة وتحويلها إلى بيئة غير آمنة لجيش "الاحتلال" ومستوطنيه. كما نشطت كتائب شهداء الأقصى[1] التابعة لحركة فتح، خلال الانتفاضة الثانية ونفذت سلسلة هجمات مسلحة وعمليات في مدينة القدس وفي الداخل الإسرائيلي.

أصبحت غزة مركز ثقل أساسيًّا لحماس ومعها فصائل مقاومة أخرى، صبَّت جهودها من هناك ناحية القدس، حيث عملت على استحداث صواريخ تصل إلى عمق القدس، وقصفت لأول مرة أهدافًا في المدينة في جولة المواجهة عام 2012، وأصبحت المدينة في مرمى الصواريخ وتحت الاستهداف خلال جولات المواجهة عام 2014 و2021. وفي الأخيرة منها، عززت منظومة الصواريخ من قدرة غزة على التأثير على المقدسيين وتحفيزهم على "المقاومة"، لاسيما أنها ربطت تصعيدها العسكري بتطلعات المقدسيين وأهدافهم من الهبَّة، لتصبح القدس في قلب المواجهات الأخيرة.

خامسًا: انعكاسات النضال المقدسي على عموم النضال الفلسطيني

أظهرت الهبات الشعبية الأخيرة أن المقدسيين لم يميزوا بين الوسائل السلمية والمسلحة بهدف إثبات وجودهم والرد على إجراءات الاحتلال واعتداءات مستوطنيه والحد من محاولات الاقتلاع الممنهجة من قبل الاحتلال، كما في الشيخ جراح وحي سلوان. ويبدو أن النضال من أجل الحفاظ على المدينة ومسجدها وأهلها وهويتها هو القاسم المشترك الذي يلتقي عليه الفلسطينيون في إسرائيل وغزة والشتات والضفة، وهو ما يجعل نضال المقدسيين أقرب إلى مشروع تحرير كل فلسطين وليس إلى مشاريع التسوية المطروحة. وعلى صعيد آخر، تزداد الفجوات بين المقدسيين والسلطة الفلسطينية لأنهم لم يكونوا أولوية

(1) عملت السلطة الفلسطينية على حل هذه الكتائب المسلحة في الضفة بعد عام 2005 في إطار التحول نحو إعادة إنتاج اتفاقية أوسلو عبر تعزيز منظومة التنسيق الأمني والتوجه نحو التفاوض والوسائل الدبلوماسية.

في مشـــروعها السياسي الذي يشـــير إلى التنازل عن الشق الغربي من مدينتهم، والتي يربطهم بها ذات التاريخ الذي يرتبط به اللاجئون المقدسيون الذين اقتُلعوا مـــن بيوتهـــم عام 1948 في أحياء مثل لفتا وعين كارم ودير ياســـين والقطمون وغيرها وتوزعوا في الضفة الغربية والشـــتات، وســـاندوا نضال المقدسيين على أمل العودة إلى مســـاكنهم، وكذلك محدودية الأدوات التي تشرعها السلطة في النضال الســـلمي والتي لا يلتزم بها المقدســـيون في نضالهـــم، وانغلاق الأفق السياسي لبرنامج السلطة الفلسطينية في ظل الواقع الجديد الذي فرضته إسرائيل على الأرض في محيط القدس والضفة الغربية. أسهمت هذه العوامل في تقريب المقدسيين إلى مشروع فصائل المقاومة المناهضة لأوسلو، لوجود قاسم مشترك وهو يتمثل في حق العودة والتحرر.

سادسًا: موقف إسرائيل من النضال في القدس

تســـود في المجتمـــع الإســـرائيلي والحكومة معادلة قائمـــة على ضرورة "فـــرض الاســـتقرار" في مدينـــة القدس وأحيائهـــا بما يحقق أهداف إســـرائيل في المدينة، وذلك إما عبر قمع الفلســـطينيين بالقوة وشـــن حملات اعتقالات وفرض غرامات لترويعهم وإخضاعهم للسير قدمًا في مشروع التهويد مع تمرير مســـاعي الجماعات اليهودية بتهويد المســـجد الأقصى عبر اقتحامه ومخططات بناء الهيكل، أو بالحفاظ على الهدوء من خلال تخفيف وتيرة الاستفزاز الديني والاستفزاز العام للمقدسيين لأن تأجيج الأحداث في نظر بعض الأصوات داخل المجتمع الإسرائيلي يهدد استقرارهم.

ومثال ذلك الجدل الإســـرائيلي بشأن مسيرة الأعلام في القدس التي تعتبر الحدث الأهم بالنســـبة لعدد من الأحزاب على رأســـها اليمين لترســـيخ سيادة المستوطنين على المدينة عبر تنظيمها في كل عام احتفالاً بذكرى قيام إسرائيل، ولرفض التخلي عن أي جزء منها. في حين تقف بعض أصوات اليســـار ضدها لأنهـــا تؤجج الصراع مع الفلســـطينيين. وكثر الحديث عـــن هذه الفعالية خلال العامين الأخيرين (2021-2022)، حيث منعت الحكومة الإســـرائيلية المســـيرة بفعل تهديدات غزة إبان "معركة سيف القدس"، وفي عام 2022، اعتبرها رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، بمنزلة تحدٍّ بعد محاولة حماس استثمار معركة "سيف

القدس" بالتهديد بجولات أخرى في حال لم يتم تحويل مسار مسيرة الاعلام بعيدًا عن باب العمود والأحياء الإسلامية في المدينة، واعتبرها المتطرفون اليهود غيَّرت من معادلة السيادة في القدس، وخصوصًا بعد قرار إلغاء المسيرة عام 2021 خشية من صواريخ المقاومة، وأسهم ذلك في دفع بينيت نحو الموافقة على تنظيم المسيرة والعمل على عدم تغيير مسارها، لنيل رضا اليمين الإسرائيلي والمحافظة على رصيده الانتخابي[1]. كما تسعى إسرائيل إلى إلغاء ربط القدس بالتجمعات الأخرى وخصوصًا غزة عبر إحباط نجاح حماس في تحقيق هذا الربط في المواجهة الأخيرة التي أطلقت عليها "سيف القدس" من خلال الضغط عليها إقليميًّا لعدم تنفيذ تهديداتها ضد استمرار الاقتحامات وفعاليات المستوطنين وانتهاكات الجيش.

وتواصل إسرائيل تنفيذ المخططات الرامية إلى تهجير المقدسيين تدريجيًّا مثل إخلاء وحدات سكنية في حي الشيخ جراح كجزء من مخطط إسرائيلي يهدف للزحف نحو القدس الشرقية، لفصل البلدة القديمة وعزلها عن محيطها، وتفتيت النسيج الاجتماعي للمقدسيين عبر زرع جيوب استيطانية وسط البلدة القديمة[2]. تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى إجهاض الحراكات المقدسية بتحويلها إلى مجموعة من القضايا المنفصلة وإخضاعها للمتابعة في المحكمة العليا الإسرائيلية، مثل قضية الشيخ جراح وحي سلوان، أو عبر تحويلها إلى قضايا تخص عائلات معينة دون غيرها في هذه الأحياء وعقد تسويات وصفقات منفردة مع كل منها.

ورغم هذه الإجراءات، لا تزال حراكات المقدسيين ومقاومتهم تشكِّل ضغطًا دائمًا على منظومة الاحتلال الأمنية التي تتحسب لأي أحداث يمكن أن تشتعل في القدس، وتضطر للبقاء في حالة استعداد دائم، ويعيش المستوطنون

(1) أشرف بدر، "مسيرة الأعلام.. التاريخ والدوافع"، موقع مدينة القدس، 9 يونيو/حزيران 2022، (تاريخ الدخول: 17 يوليو/تموز 2022): https://alquds-city.com/articles/1058

(2) أحمد عز الدين أسعد، "هبة القدس 2021: المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إذ تفشل في تحقيق أهدافها"، مركز مدار، 17 مايو/أيار 2021، (تاريخ الدخول: 2 يوليو/تموز 2022): https://bit.ly/3hrJF6F

بفعل ذلك حالة من عدم الاستقرار، وهذا يكسر معادلة سعي إسرائيل لفرض السيادة الكاملة على المدينة.

سابعًا: مستقبل النضال الفلسطيني في القدس

هناك عدة سيناريوهات متوقعة لمستقبل النضال في مدينة القدس بالنظر إلى التفاعلات السياسية السائدة وخصوصية القدس والتجمعات الفلسطينية، وفي ظل الرؤى النضالية السائدة وتداعياتها أو جدواها.

أولًا: بقاء الوضع الراهن بسيطرة إسرائيل على القدس، وتستمر معه ظاهرة الحراكات الشعبية والاجتماعية المقدسية لمواجهة انتهاكات إسرائيل بحق المقدسيين، وربما توظيف أدوات جديدة بالاستفادة من نجاح الحراكات والهبَّات السابقة. وفي هذه الحالة، تبقى الفعاليات على الأغلب مؤقتة حيث يزداد زخمها في إطار ردَّة فعل المقدسيين على الانتهاكات، وتنتهي أو تخف حدتها بتحقيق الهدف.

وفي ظل الجنوح المستمر نحو اليمين المتطرف في إسرائيل، كما هو الشأن مؤخرًا مع عودة بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة السادسة له بمشاركة اليميني المتطرف، إيتمار بن غفير[1] في هذه الحكومة، والمعروف بنشاطه الميداني ضد الوجود الفلسطيني في محيط القدس والمسجد الأقصى برفقة الجماعات اليهودية المتشددة؛ حيث تزداد وتيرة تهويد القدس، واقتحام المسجد الأقصى وتعزيز الاستيطان، ويقل صدى الأصوات الداعية للتقليل والحد من استفزاز الجماعات المتطرفة، وبالتالي؛ الدفع تجاه استمرار الحراكات الشعبية المقدسية، وقد تتحول مع استمرار تصاعد التصعيد الإسرائيلي إلى انتفاضة شعبية تشمل فلسطينيي الداخل فضلًا عن القدس والضفة الغربية وسواهما، ولكن يبقى هذا السيناريو مرهونًا بالظروف والتحولات السياسية.

وفي ظل ذلك، تستمر المواجهة في الحياة اليومية مع الاحتلال وسعي

(1) هو عضو كنيست وناشط سياسي معروف بانتمائه لليمين المتطرف، ورئيس فصيل "العظمة اليهودية". استسقى فكره المتطرف من مدرسة الحاخام كاهانا زعيم حركة (كاخ) التي صُنفت بـ"الإرهابية المتطرفة"؛ حيث جمعت بين "المغالاة القومية والتدين السياسي والممارسات العنيفة"، الجزيرة نت، الموسوعة، (تاريخ الدخول: 2 يوليو/تموز 2022): https://bit.ly/3HeeN6l

الفلسطينيين لترسيخ وجودهم والتصدي لسياسات التصفية الإسرائيلية، كما يبقى دخول غزة على خط المواجهة في القدس مرهونًا بعدة عوامل، أبرزها حجم الحدث المقدسي وطبيعة الممارسات الإسرائيلية التي أدت اليه، وظروف احتكام حماس إلى علاقاتها الخارجية وكذلك المطالب المعيشية لسكان غزة، فقد أظهرت المواجهة الأخيرة أن معادلات حماس قد تغيرت بعد تحفظها على المشاركة في معركة "وحدة الساحات" التي خاضتها سرايا القدس وحيدة من غزة واستمرت لمدة 50 ساعة في شهر أغسطس/ آب 2022.

ومن تداعيات بقاء الوضع على ما هو عليه، الوصول إلى حالة جمود على صعيد النضال في القدس، بفعل تصاعد القمع بحق المقدسيين وإحكام القبضة الأمنية، في ظل انشغال التجمعات الفلسطينية الأخرى في قضايا جانبية وهموم معيشية واستمرار انقسام الفصائل الفلسطينية وعدم لحظ أولوية القدس في برامج بعض قواها.

السيناريو الثاني: الوصول إلى حل سياسي توافقي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل إما بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران وعاصمتها القدس الشرقية. ربما يخفف هذا الحل من المواجهة بفعل انسحاب إسرائيل من القدس الشرقية، لتصبح خالية من الجيش، لكن هذا الحل ربما لا يلقى موافقة من الفلسطينيين في المدينة وضواحيها في ظل سيطرة الاحتلال على القدس الغربية وارتباط الأحياء مع بعضها البعض جغرافيًّا، ولا يلقى موافقة فصائلية ليكون حلًّا نهائيًّا للقضية الفلسطينية. ولكن في الوضع الراهن يبقى هذا الخيار بعيدًا، لأن توجهات اليمين المتطرف تطغى على مواقف الحكومة وإسرائيل تسعى لفرضها على الأرض وتؤكد أن القدس عاصمة موحدة لها؛ ما يجعل مطلب السلطة بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية مطلبًا يصعب تحقيقه.

أما خيار إقامة دولة فلسطينية على أجزاء معزولة من الضفة الغربية في إطار "صفقة القرن" على أن تكون بلدة أبو ديس المقدسية عاصمة لدولة فلسطين بدل القدس الشرقية فهو أيضًا صعب التحقيق، وقد رفضته السلطة الفلسطينية، كون القبول بهذا الحل يعني التخلي عن القدس وقبول تقسيمها وموافقة على

مخطط قضم الأراضي واستيطانها، غير أن هذا الحل هو بمنزلة تسليم بالأمر الواقع في الضفة المقسمة إلى تجمعات تفصلها مستوطنات إسرائيلية، وبلدة أبو ديس الواقعة خارج جدار الضم والتوسع الاستيطاني جرى قضم جزء من أراضيها لصالح مستوطنة "معالي أدوميم" وهي بلدة صغيرة المساحة بالنسبة للقدس وأحيائها، ولا تصلح لأن تكون عاصمة. وهذه الحلول السياسية تبقى خارج حسابات الفلسطينيين في القدس والشتات والضفة وغزة، ولا تحد من استمرار النضال.

ثالثًا: حل الدولة الواحدة القائم على تفكيك المشروع الصهيوني وإقامة دولة واحدة للجميع، وهذا الحل لا يوقف الصراع في القدس وخصوصًا الصراع الديني، ولا يحد من أطماع المتدينين اليهود في المسجد الأقصى، ويسهم في استمرار المواجهة داخل القدس على هذا الأساس. بينما لا يلقى موافقة من الأطراف السياسية الفلسطينية وهي السلطة والفصائل، ولا يلبي طموح اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، ويلقى معارضة واسعة داخل إسرائيل في ظل هيمنة اليمين ومساعي فرض يهودية الدولة وقوانين تستهدف الوجود العربي داخل إسرائيل، ولذلك يبقى هذا السيناريو ضعيفًا في ظل المعطيات الحالية.

خاتمة

إن التقسيمات الجغرافية التي أحدثتها إسرائيل في فضاء القدس وتداعياتها الاجتماعية أسهمت بتحولات في مسار النضال في القدس الشرقية وأحيائها عبر فصله عن النضال العام، وتغيير غالبية وسائله لتوظيفه في مواجهة مخططات الاحتلال الداخلية، لكن هذا أسهم بنشوء شخصية مقدسية نضالية تمارس النضال الفردي والجماعي بشكل تراكمي، والمعادلة الأقرب في ظل المعطيات الحالية ومواقف الأطراف هي استمرار المواجهة في القدس وحول القدس في ظل استمرار محاولات التهويد والاقتلاع وتحويلها إلى صراع على الوجود، ولا تزال القدس تتصدر سلم أولويات النضال الفلسطيني في ظل الإجماع العام عليها دينيًّا وسياسيًّا وقوميًّا، وهي المحرك المؤثر في الساحة الفلسطينية والعنصر الأهم الذي يجمع الفلسطينيين تحت مظلة النضال العام في جميع التجمعات الفلسطينية باختلاف برامجها ونظرتها للقضية الفلسطينية.

الفصل الخامس

نضال فلسطينيي الخارج وتحولاته: بين رؤى التحرر ومشروع الدولة

نضال فلسطينيي الخارج وتحولاته: بين رؤى التحرر ومشروع الدولة

طارق حمُّود[1]

مقدمة

نشـأت القضية الفلسـطينية بين عامي 1947–1949 قضيةَ لاجئين؛ حيث شرَّدت هجمات "العصابات الصهيونية" وأعمال الحرب حوالي ٪80 من مجموع الشـعب الفلسـطيني في أراضي العام 1948. وفيما توزع جزء منهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، توزعت النسبة الأكبر في دول الجوار العربي. ويُقدَّر الوجود الفلسطيني خارج فلسطين اليوم بحوالي 7 ملايين، ما يعادل أكثر من ٪50 بقليل من مجموع الشعب الفلسطيني، خاصةً بعد تشريد حوالي 300 ألف آخرين بعد حرب 1967[2]. وبالرغم من الانتشار الواسع للفلسطينيين في شتى أنحاء العالم، لا يزال حوالي 70–٪75 من فلسـطينيي الخارج يسـكنون في الدول المحيطة بفلسطين، خاصة الأردن وسوريا ولبنان[3].

بحكم المكانة العددية لفلسطينيي الخارج، والظروف السياسية في البلدان العربية، فقد تطورت الحركة الوطنية الفلسـطينية في بيئاتها خارج فلسـطين بعد النكبـة (أي بعـد التهجير عام 1948)، حيث تعززت داخلها الكيانية السياسـية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسـطينية، التي كانت أشـبه بحكومة منفى تمركزت في ساحات الثقل السكاني والسياسي للفلسطينيين في الأردن ثم لبنان منذ أواخر السـتينات حتى خروج المنظمة إلـى تونس في 1982 كنتيجة لأحداث الحرب اللبنانية.

فقد الخارج دوره القيادي في النضال الفلسطيني مع التحولات التي رافقت دخـول منظمة التحرير الفلسـطينية إلى داخل الأراضـي المحتلة، عام 1967،

---

(1) باحث متخصص في الشـأن الفلسـطيني والعلاقات الدولية، رئيس مركز العودة الفلسـطيني في لندن.

(2) محسن صالح (محرر)، ملخص التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2020–2021، ط1 (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص 11–12.

(3) المصدر السابق.

بموجب اتفاق أوسلو، عام 1993، والذي أنشأ السلطة الفلسطينية (عام 1994).

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على تحولات النضال الفلسطيني في الخارج، ومقاربة دور الخارج في بيئات الفعل المتاحة بين ظروف الدول المضيفة أو دول الطوق، وبين فرص البيئات الجديدة التي طورها تنامي الوجود الفلسطيني وأدواته في الغرب. ستراجع الورقة الرؤى السياسية الفلسطينية السائدة وتأثيراتها في تحديد اتجاهات الدور الوطني للخارج، وستتناول انعكاسات نضال الخارج على الفاعلين الفلسطينيين، واتجاهات تطور رؤيته السياسية. كما ستبحث الورقة طبيعة التفاعل النضالي القائم بين فلسطينيي الخارج في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وهو تفاعل تتحدد إجابته بشكل أوضح من خلال تحديد الورقة لطبيعة النضال في الخارج وخصائصه وملامحه. وتختم الورقة باستشراف عام لمستقبل النضال الفلسطيني في الخارج.

الرؤى الفلسطينية السائدة وانعكاساتها على الدور الوطني للخارج

منذ خمسينات القرن الماضي، ومع تشكُّل الهوية السياسية للنضال الفلسطيني في أواسط الستينات من خلال إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، تشكَّلت واستمرّت قيادة العمل الوطني الفلسطيني في الخارج وذلك خلال الفترة بين 1964–1994، أي عبر ثلاثين عامًا[1]. لقد انبثقت الرؤية السياسية ومشروع الفلسطينيين التحرري في الأصل من الوعي العام الذي خلَّفته معاناة اللاجئين الفلسطينيين، قبل تحولات النكسة (حرب 1967) التي رسمت حدودًا جديدة، جغرافية وسياسية[2]. أي إن الخارج امتلك حضورًا وطنيًّا، وثقلًا سياسيًّا سمح له بتأسيس المشروع الوطني الفلسطيني ما بعد النكبة، وإطلاق أدواته التي تمثلت بالثورة الفلسطينية المعاصرة. وبما أن أوسلو أعاد رسم المشروع الوطني من مسار التحرير والكفاح المسلح إلى مسار بناء الدولة سلميًّا على قاعدة حل الدولتين و"قرارات الشرعية الدولية"، فقد استلزم ذلك تراجعًا لدور

(1) محسن صالح، "أبرز الإخفاقات والنجاحات في تاريخ القضية الفلسطينية،" الجزيرة نت، 16 مايو/أيار 2018، (تاريخ الدخول 21 فبراير/شباط 2022): https://rb.gy/diokjz

(2) Michael B. Oren, Six Days of War, June 1967 and The Making of The modern Middle East. (New York, Oxford University Press, 2002), 308.

الخارج الذي تبلورت قيادته لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر مشروع الكفاح المسلح[1]. واقتضى تراجع دور المنظمة تحولًا في النضال الفلسطيني للخارج، أو ما يمكن تسميته في الأدبيات الأكاديمية "الدياسبورا الفلسطينية السياسية". إن نجاح المنظمة في نقل مركز الثقل القيادي من الخارج إلى الأراضي الفلسطينية، لم ترافقه رؤية لربط الفلسطينيين في الخارج بمشروع الدولة الجديد[2]، وتحولت فاعلية الدور الوطني من الخارج إلى الداخل، عبر إنشاء مؤسسات محلية داخل الأرض المحتلة عام 1967، تضخمت بشكل كبير في إطار السلطة الفلسطينية، وهمشت تلقائيًّا فاعلية المؤسسات الوطنية الجامعة المرتبطة بالخارج مثل الصندوق القومي، ودائرة شؤون اللاجئين التي تراجع حضورها، بل ونافستها دائرة جديدة تحت اسم دائرة شؤون المغتربين، التي عرَّفت الجاليات الفلسطينية المهجَّرة قسرًا كمغتربين اقتصاديين ومهنيين[3]. وهو ما أسَّس لتناقض بات فيه برنامج الشعب الفلسطيني في الداخل معزولًا عن تطلعات الشعب في الخارج، وبات التعريف السياسي للشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية محددًا في إطار سكاني وجغرافي لا ينتمي له معظم الشعب الفلسطيني في الخارج.

حتى اليوم، لم يجد الخارج الفلسطيني حيزًا لنضاله في حل الدولتين، الذين اقتضى تنازلًا غير مباشر عن حق العودة الذي يمثل جوهر المطلب الوطني للملايين السبعة خارج فلسطين، الذين ينحدرون، في غالبيتهم، من أراضي "الدولة الثانية"[4]، بحسب الرؤية الحالية للمنظمة[5]. كما أن رؤية حل

---

(1) HILLEL FRISCH. "The Demise of the PLO: Neither Diaspora nor Statehood." Political Science Quarterly 127, no. 2 (2012): 241–61. http://www.jstor.org/stable/41503283.

(2) المصدر السابق

(3) "اتحاد الجاليات الفلسطينية في أوروبا: لسنا مغتربين بل لاجئين"، مركز العودة الفلسطيني، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2019، (تاريخ الدخول: 6 مارس/آذار 2022): https://cutt.us/o5vLX

(4) وفقًا لمبادئ أوسلو وحل الدولتين، وفي ضوء اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة "إسرائيل" في الأراضي التي احتلتها عام 1948، فإن أرض اللاجئين الذين هُجروا منها في عام 1948 باتت تنتمي لدولة "إسرائيل".

(5) عدنان بكرية، "وثيقة أبو مازن–بيلين، رحم الله حق العودة"، زمان الوصل، 18 فبراير/شباط 2009،

الدولتين واتفاقاتها أعادت تعريف من هو الفلسطيني (الذي يمتلك رقمًا وطنيًّا) من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. فبعد اتفاق أوسلو، جرى نقل صلاحيات سجل السكان للجانب الفلسطيني الذي يصدر بطاقات الهوية وجوازات السفر لفلسطينيي الضفة والقطاع، وبموجب قانون الأحوال المدنية الصادر عن السلطة الفلسطينية، 1999، فإن بطاقة الهوية تُمنح لكل فلسطيني بلغ السادسة عشرة أو كل شخص حصل على الجنسية الفلسطينية[1]. وهذا التعريف القانوني للفلسطيني يشمل فقط سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يميزهم وجود رقم وطني على بطاقات هويتهم الشخصية وجوازات سفرهم الصادرة عن السلطة الفلسطينية[2]. وبهذا يكون حل الدولتين قد أسس لعزل الخارج عن المشروع الوطني الجديد الذي تبلور مشروعًا لبناء الدولة الفلسطينية عبر المفاوضات[3]، وهو مشروع قام على أساس ثنائية "جزء من الأرض وجزء من الشعب". وعند الحديث عن الخارج، لا نتحدث بالضرورة عن قضية اللاجئين، رغم انتماء الخارج الفلسطيني لها، فحوالي 25٪ من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، أي إن ربع اللاجئين الفلسطينيين يرتبطون بمشروع الدولة الفلسطينية بحكم وجودهم في نطاقها الجغرافي والسكاني[4]. لذلك، فإن الافتراق الحاصل بين الخارج والمشروع الوطني الجديد للمنظمة، أسهم في انكشاف الخارج وتعطيل جدوى الوجود الفلسطيني في محيط "الوطن المحتل"؛ ما سبَّب تراجعًا في فاعلية مساحات كبرى في التشكيل العام لفلسطيني الخارج. فهجرة فلسطينيي لبنان الذين تناقصت أعدادهم من حوالي نصف مليون إلى أقل من مئتي ألف

(تاريخ الدخول: 8 فبراير/سباط 2022): https://cutt.us/3EjE0

(1) "قانون رقم (2) لسنة 1999 بشأن الأحوال المدنية"، أرشيف موقع المقتفي، (تاريخ الدخول: 6 أبريل/نيسان 2022): https://cutt.us/XLo7t

(2) تقوم السلطة الفلسطينية ضمن ظروف معينة بمنح جواز سفرها لفئات من اللاجئين الفلسطينيين في الخارج، وهذا الجواز يجري منحه دون رقم وطني، وهو لا يخول صاحبه دخول الأراضي الفلسطينية أو العيش فيها.

(3) المصدر السابق.

(4) "اللاجئون الفلسطينيون: الاحتمالات والمآلات"، وكالة وفا، بدون تاريخ، (تاريخ الدخول: 9 فبراير/شباط 2022): https://cutt.us/j3zp1

في آخر إحصاء رسمي في لبنان، عام 2017[1]، هو مثال غير حصري على تآكل جبهة الخارج التي باتت متروكة بدون تمثيل أو برنامج عملي منذ تركز الثقل الوطني لصالح مشروع الدولة، الذي يواجه بدوره انسدادًا منذ أكثر من عقدين[2].

إن المصلحة الوطنية للخارج تنتمي إلى الفصل الأول والأساسي من فصول القضية الفلسطينية، وهي مصلحة تتفق مع تعريف القضية على أنها قضية شعب تعرض لعملية تطهير سكاني كبرى، وهي قضية تستند لمطلب جوهري هو حق العودة المرتبط بمشروع التحرر، لا مشروع بناء الدولة لجزء من الشعب على جزء من الأرض. لقد تفاقمت معضلة الخارج في عدم تقاطع مصلحته الوطنية مع رؤية الفاعلين الأساسيين غير منظمة التحرير. فالدولة العربية المضيفة خضعت للمرجعيات ذاتها التي أطلقها مؤتمر مدريد للسلام، سنة 1991، القائمة على قرارات الشرعية الدولية، خاصة القرار 242، الذي عالج المسألة الفلسطينية في حدود ما جرى بعد حرب 1967[3]، وحرف النقاش عن حق العودة إلى نزاع حدودي على الأراضي المحتلة في حرب 67. وبلور النظام الرسمي العربي لاحقًا رؤيته في المبادرة العربية للسلام، سنة 2002، التي تستند إلى حل الدولتين، مع إضافة لم تُضمَّن في النص الأساسي للمبادرة متعلقة بحل قضية اللاجئين وفق القرار 194، التي أضيفت بضغط من الدول المضيفة على رأسها سوريا ولبنان[4]. وعليه، فقد تعززت مشكلة الرؤية السياسية العربية بالنسبة للفلسطينيين في الخارج في مسارين: الأول: أنها وضعت رؤاها السياسية انسجامًا مع مشروع التسوية وحل الدولتين الذي يتجاوز نصف الشعب

(1) وسيم الزهيري، "الفلسطينيون في لبنان... تعداد يخالف التوقعات،" الجزيرة نت، 21 ديسمبر/كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 22 فبراير/شباط 2022): https://rb.gy/mu6mbt

(2) "اللاجئون الفلسطينيون: الاحتمالات والمآلات"، مصدر سابق.

(3) محمود عباس، "مؤتمر مدريد، وضع الأمور في نصابها"، مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 8 خريف 1991)، ص 104.

(4) ليلى هلال، "مبادرة السلام العربية، ماذا تعني للاجئين الفلسطينيين؟"، جريدة حق العودة (بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، العدد 34 السنة السابعة، 2009)، ص 16.

الفلسطيني الذي يقطن في الخارج. والثاني: أنها عالجت قضية فلسطينيي الخارج كمشكلة محلية خاصة بالدول المضيفة، لا كقضية قومية. فلبنان يقارب الوجود الفلسطيني لديه ضمن توازنه الطائفي وأزماته الداخلية، وسوريا في سياق تموضع النظام الحاكم وسياساته، والأردن ضمن تعريفات الشخصية الوطنية الأردنية. وبخصوص مطلب حق العودة تحديدًا، تتقاطع المصلحة المشتركة بين الدولة العربية المضيفة وفلسطينيي الخارج بشكل خاص في سوريا ولبنان، وهو موقف يحمل تعقيدات محلية وسياسية تجعل تأثيراته لا تتجاوز حدود معالجات وضع الكتلة السكانية الفلسطينية في هذه الدول ليس أكثر.

في الجانب المقابل، وبقدر ما كان لبروز حماس، فاعلًا رئيسيًّا في المشهد الفلسطيني، دور في إعادة إنتاج التعريفات الوطنية للمشروع الفلسطيني إلى أصولها، كانت معضلة الخارج لا تزال قائمة؛ حيث بقي فلسطينيو الخارج خارج مساحة التفاعل الرئيسية للرافعة الجديدة التي مثَّلتها حماس، بل أسهمت إستراتيجيات حركة حماس بشكل غير مباشر في ترك الخارج دون دور خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بحكم تبني الحركة نطاق فعل جغرافيًّا ضمن حدود فلسطين التاريخية[1]؛ ما جعل من تنظيم "الخارج الفلسطيني" مسألة غير ذات أولوية كبيرة للحركة سواء من حيث الاهتمام أو الجدوى. فبخلاف منظمة التحرير الفلسطينية التي استوجبت قيادتها للمشروع الوطني من خارج فلسطين تنظيم فلسطينيي الخارج، قادت حماس جبهة المقاومة سياسيًّا من خارج فلسطين، وتجنَّبت تنظيم الفلسطينيين في الخارج، لأسباب لوجستية وسياسية[2]. فوجود قيادة حماس في الأردن في فترة التسعينات كان مشروطًا بعدم الإخلال بالمعادلة المحلية الأردنية التي يمثل فيها الأردنيون من أصل فلسطيني أكثر عناصرها حساسيةً، فهم فلسطينيون من جهة ولهم توجهاتهم بهذا الاعتبار، ومواطنون أردنيون وقد ينتمون لأحزابها من جهة أخرى.

---

(1) طارق حمود، تحولات الموقف السياسي البريطاني بعد تصنيف حماس بالكامل على قوائم المنظمات الإرهابية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ديسمبر/كانون الأول 2021، (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2022): https://cutt.us/Y8jSC

(2) مقابلة مع ماهر صلاح، رئيس منطقة الخارج في حركة حماس، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2020، إسطنبول تركيا.

فيما ارتبط وجود حماس هناك أكثر بالمعادلة الإخوانية لأسباب تنظيمية، فعَمَّان تعاملت مع قيادة حماس السياسية في الخارج كفرع من جماعة الإخوان الأردنية، خاصة أن إخوان فلسطين والأردن كانوا، حتى عام 2009، تحت قيادة تنظيم واحد يُدْعى تنظيم بلاد الشام الذي ترأَّسه دومًا المراقب العام للإخوان الأردنيين[1]. أما في لبنان، فحماس لم تؤسس تنظيمها الخاص داخل الوسط الفلسطيني إلا في أواسط التسعينات، وبشكل محدود، كان عماده اتفاقًا بين حماس والجماعة الإسلامية في لبنان على انتقال طوعي للعناصر الفلسطينية في الجماعة إلى أول تنظيم لحماس في المخيمات خارج فلسطين[2]. وهو تنظيم بقي محدودًا ويغلب عليه الطابع الخدمي الاجتماعي، الخيري والدعوي، حتى انطلاق الانتفاضة الثانية (2000) في الداخل؛ حيث بدأت حماس بتوسيع رقعة نشاطها وتنظيمها[3]. ومع نهاية عقد التسعينات، تموضعت قيادة حماس في سوريا بعد أزمتها مع الأردن وخروجها من هناك[4]، وعاشت قيادتها عقدها الذهبي في سوريا ضمن اتفاق غير مكتوب بأن تعمل الحركة في مساحات العمل السياسي والإعلامي الفلسطيني، وتتجنب تنظيم الفلسطينيين في صفوفها؛ حيث يحظر القانون السوري الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين[5]. هكذا كل ما سبق يشير إلى أن حضور حماس الفاعل سياسيًّا في الخارج، وقريبًا من تجمعات الفلسطينيين العظمى في دول الطوق خلال العقود الثلاثة الماضية، بدا قاصرًا عن بناء مشروع عملي لاستعادة دور الخارج الوطني.

حتى اللحظة، لا يبدو لدى حماس رؤية معلنة واضحة في تنظيم الخارج، وبنظرة سريعة على هيكلها القيادي المركزي (اللجنة التنفيذية) الذي يتألَّف من

(1) إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، ط2 (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015)، ص 180.

(2) مقابلة مع ياسر عزام، قيادي في حماس لبنان، 27 مارس/آذار 2021، صيدا لبنان.

(3) المصدر السابق.

(4) عبد الحكيم حنيني، منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية: سورية نموذجًا 2000–2015، ط 1، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، ص 128، 130.

(5) المصدر السابق.

18 عضوًا وحقيبة، سنجد أن ملفًّا مثل اللاجئين وحق العودة لم يجد حيزًا مماثلًا للوزن الذي حظي به ملف الأسرى أو القدس أو العلاقات العربية والإسلامية وغيرها من ملفات مرتبطة بالداخل أو تأتي كإسناد له[1]. في السنوات الأخيرة، دعمت حماس مشروعًا مستقلًّا عنها تحت عنوان "مؤتمر فلسطينيي الخارج" الذي انطلق في 2017، محاولةً لتنظيم الخارج وتأطيره ضمن ما تسمح به الشروط الإقليمية[2]. إلا أن المشروع لا يزال في سنواته الأولى ومن المبكر الحكم على نتائجه وجدواه.

إضافةً إلى رؤى منظمة التحرير وحركة حماس وتأثيراتها على دور الخارج، يمكن النظر في موقف الفصائل الفلسطينية خارج إطار المنظمة، مثل الجبهة الشعبية-القيادة العامة، وفتح الانتفاضة والصاعقة وغيرها، وهي التي اجتمعت مع بعض أجنحة فصائل المنظمة في الخارج كالجبهتين، الشعبية والديمقراطية، إضافةً لحماس والجهاد الإسلامي في إطار تحالف الفصائل العشر[3]. يعبِّر التحالف عن رؤية سياسية تستند وتركز على دور الخارج في إطار ضيق، يشمل الوجود الفلسطيني في سوريا ولبنان، ويكاد ينعدم دور التحالف خارج هاتين البيئتين. وهي رؤية قد تمثل المقاربة الفلسطينية لانعكاس الموقف السوري واللبناني من القضية الفلسطينية؛ إذ استند الأول إلى ضرورة دعم المقاومة كنقيض لاحتكار الملف الفلسطيني إقليميًّا في إطار مشروع التسوية، فيما يستند الثاني -أي اللبناني- إلى القلق المحلي المزمن حيال المسألة الديمغرافية والطائفية وهو ما يعزز من حضور مفهوم حق العودة للاجئين الفلسطينيين. فمرحلة ما بعد أوسلو التي حيَّدت ظروفها الإقليمية والدولية الكفاح المسلح الفلسطيني من الخارج،

(1) مقابلة مع قيادي في حماس، ديسمبر/كانون الأول 2020.

(2) "حماس تعتبر مؤتمر فلسطينيي الخارج خطوة إستراتيجية تعيد الزخم للقضية"، القدس العربي، 26 فبراير/شباط 2017، (تاريخ الدخول 23 فبراير/شباط 2022): https://cutt.us/BYZzs

(3) تحالف الفصائل العشر هو إطار جبهوي تنسيقي تشَكَّل ردًّا على مسار التسوية، حيث أُعلن عن انطلاقه من مخيم اليرموك في دمشق عقب توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993. ويضم كلًّا من: حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وفتح الانتفاضة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني/جناح خالد عبد المجيد، وجبهة التحرير العربية/جناح أبو نضال الأشقر، والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري/جناح العربي عواد.

شـــهدت نموًّا كبيرًا للعمل الأهلي والمدني بمحاذاة الفاعلية المحدودة لتحالف العشـــر، خاصة فيما يتعلق بعنوان حق العودة ولجانه ومؤسســـاته. وفي الوقت الذي تبلور فيه الموقف السوري واللبناني كبلدين مضيفين حيال تحولات ما بعد أوســـلو، فإن البلد المضيف الثالث والأكبر للاجئين الفلســـطينيين، الأردن، بقي مســـتمرًّا في معالجاته الحذرة والحساســـة لدور الفلسطينيين على أرضه انطلاقًا مـــن الاضطراب المحتمل لهذا الدور على تعريف الهوية الوطنية الأردنية، وهو موقف ربما يمثِّل ثابتًا في السياســـة الأردنية منذ بداية سبعينات القرن الماضي؛ حيـــث تطور نقاش هوية الســـلطة والمقاومة حينها بيـــن الفدائيين والملكية إلى صراع دموي بين الأشقاء.

هناك حـــراك لافت ومؤثر في الخارج لمنظمات المجتمع المدني، خاصة الحقوقية في الغرب، إلا أنها لا تبدو فاعلًا قائمًا ذا شـــخصية ورؤية سياســـية محـــددة. ولذلك، فإن فهم حـــراك المجتمع المدني الفلســـطيني[1] في الخارج قـــد يكون أكثر جدوى في دراســـته كظاهرة ناتجة عـــن مواقف ورؤى الفاعلين السياسيين الآخرين أكثر من كونه فاعلًا قائمًا بذاته؛ إذ إن اعتباره فاعلًا سيجعل من تعريف حدود هذا الفاعل ورؤيته وموقفه أمرًا متعسرًا لعدم توافر إطار عمل واحـــد ومحدد يحكم دور هذه المؤسســـات، والتـــي تعمل أحيانًا في اتجاهات سياسية متعارضة. ويرتبط معظمها أصلًا بتوجهات ورؤى الفاعلين الآخرين، أو أنها تعمل كنتيجة أو ردِّ فعل على رؤى أخرى.

والخلاصة في هذا الســـياق أن الرؤى السياســـية للنضال الفلسطيني يمكن أن تعرِّف الفاعلين الأساســـيين في نضال الفلســـطينيين في الخارج بشكل أكثر تحديدًا، وفي شـــقين: فلســـطينيًّا، ويتمثـــل بمنظمة التحرير الفلســـطينية، حركة حماس، وتحالف الفصائل العشر. وعربيًّا، يتمثل بالدولة المضيفة للاجئين، وهي الأردن وســـوريا ولبنان. وكل هذه الرؤى بعد أوســـلو لم تشكِّل أساسًا لمشروع وطني يستعيد دور الخارج، الذي لم يحصل بدوره على وزنٍ كافٍ لحجز حيزٍ مهم في أجندات الفاعلين الأبرز فيما يخص النضال الفلسطيني في الخارج.

(1) المجتمع المدني هنا تعبير مجازي عن الأشكال النضالية الفلسطينية السلمية خارج إطار الفصائل والمؤسسات السياسية الفلسطينية.

نضال الخارج وانعكاساته على أدوار الفاعلين الفلسطينيين

بقيت مساحات الفعل في الخارج لدى الفلسطينيين بعد اتفاق أوسلو محصورة في أشكال نضالية محدودة، مدنية وأهلية، أو يمكن القول: إنها غير عسكرية (Demilitiraised). وقد تمثل هذه الخاصية (عدم العسكرة) أبرز ملمح في النضال الفلسطيني في الخارج بعد أوسلو خاصةً بعد أن أنتجت التسوية مقاربة جديدة جعلت من المؤسسة الوطنية الفلسطينية، التي تحتكر تعريف المشروع الوطني وتحويراته الجديدة، جزءًا من النظام الرسمي العربي، وتعمل ضمن قواعده. وبهذا تشكلت معضلة الخارج في هذه المقاربة أيضًا؛ ففي حين أن مساحات التأثير لأي دور مأمول للخارج لابد أن تتركز في الدول المضيفة للاجئين التي تحيط بالوطن المحتل، التي تضم حوالي ٪75 من الفلسطينيين خارج فلسطين[1]. وبذا، فإن تأسيس حاضنة لهذا الدور في تلك الدول أو في جزء منها كان أمرًا جوهريًّا في عملية استعادة الدور، إلا أنه لم يقم إلا في سياقات وظيفية مرتبطة بخريطة الإقليم السياسية، كوجود حماس في سوريا التي استفادت من الدعم السياسي والتدريبي مثلًا دون عملية تأطير شاملة للفلسطينيين هناك أو في لبنان، وكذلك وجود حماس في الأردن في التسعينات الذي تفاعل في مساحات الامتداد الإخواني القائم بطبيعة الحال في البلاد. والملمح الآخر للشكل النضالي الذي تبلور في الخارج، أنه غير متصالح مع مسار العملية السياسية الفلسطينية الرسمية ومشروعها المتمثل بحل الدولتين، خاصة بعد انتفاضة الأقصى، وتعاظم الاستيطان الذي عكس بشكل عملي انسداد أفق مسار التسوية وفقًا للرؤية المطروحة[2].

تشكلت الممارسة النضالية للخارج لأول مرة خارج منظومة المؤسسة النضالية الفلسطينية التقليدية، على شكل لجان أهلية ومؤسسات مدنية غير حكومية (NGOs)، دون مرجعيات مؤسسية أو مظلات وطنية محددة[3]، ومارست

(1) مصدر سابق، ص 11.

(2) نواف التميمي، "الشتات والانقسام الفلسطيني"، العربي الجديد، 28 أكتوبر/تشرين الأول 2018، (تاريخ الدخول 23 فبراير/شباط 2022): https://cutt.us/uZArP

(3) المصدر السابق.

هذه المؤسسات فاعليتها أكثر في المساحات البعيدة عن النظام الرسمي العربي، خاصة في أوروبا وأميركا الشمالية والجنوبية؛ حيث تطورت بعض التجارب في مجتمع الفلسطينيين بشكلٍ سمح لها بالتمدد في الفراغ المتروك من قبل منظمة التحرير، كما هي الحال فيٍ تجربة مؤتمر فلسطيني أوروبا، واتحاد الجاليات في أميركا اللاتينية، وأخيرًا مشروع المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج الذي انطلق في إسطنبول 2017[1].

أنتج الواقع السياسي الجديد للخارج أنماطًا نضالية معزولة عن الممارسة السياسية لمؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، مثل السفارات والممثليات الدبلوماسية الفلسطينية في الخارج بسبب فقدان الرابط البيروقراطي بين الفلسطينيين في الخارج وهذه المؤسسات. وعلى سبيل المثال، فإن نشاط السفارة الفلسطينية في بيروت، أو دمشق، أو عمَّان، أو أي بلد آخر في العالم، لا يتقاطع مع الوجود الفلسطيني في ذلك البلد إلا في مساحات رمزية ضيقة؛ إذ لا يوجد أي ربط بيروقراطي بين المواطن الفلسطيني وسفارة بلده في الخارج، وتقتصر التعاملات القنصلية في حدود الفلسطينيين على حاملي الرقم الوطني من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة. بمعنى آخر: إن مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني في الخارج تمارس دورًا دبلوماسيًّا تقليديًّا لا علاقة له غالبًا بوجود وفاعلية الفلسطينيين في الخارج كقوة سياسية لها قضية. الأمر لا يختلف كثيرًا مع فاعل مثل حركة حماس، التي تحاول استثمار ممارسات الخارج النضالية ضمن مقاربتها لمشروع "المقاومة" في الداخل، لكنه استثمار تحفّه عقبات عديدة، منها ما يتعلق بظروف الخارج السياسية والقانونية التي تحد من تطوير الممارسة النضالية الفلسطينية إلى سقوف تفوق شروطها السائدة، ومنها ما يتعلق بحركة حماس نفسها التي لم تبنِ حراكها في الخارج ضمن مشروع يتلاءم مع مساحات امتداد الفلسطينيين في الخارج.

وفي هذا الصدد، يمكن تسجيل أهم ملامح الدور النضالي الحالي للخارج فما يلي:

---

(1) "البيان الختامي للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج"، موقع المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، 26 فبراير/شباط 2017، (تاريخ الدخول 23 فبراير/شباط 2022): https://rb.gy/xb09sk

1. ينشـــط في مســـاحات جغرافية بعيدة عن فلســـطين، وعن مراكز الثقل السكاني والرمزي للفلسطينيين في الخارج (المخيمات).
2. يعمل جُلُّه خارج المنظومة الوطنية الرســـمية أو التقليدية، مثل منظمة التحرير والفصائل.
3. غيـــر منظـــم في إطار سياســـي، ويبرز في ســـياق مدني ســـلمي (غير عسكري).
4. غير متصالح مع مشروع الدولة في الداخل، بل ويعمل كنقيض له في بعض المساحات، خاصة في مخيمات اللجوء.
5. تبدو فاعليته في المسار الحقوقي والدعائي ضد الاحتلال، مثل حركة المقاطعة.

في النتيجة، يمكن القول: إن التحول النضالي الأساسي في الخارج الذي نشـــأ بعد أوســـلو عمل في سياق غير متســـق بين المصالح الوطنية للخارج من جهة، وتحولات المشروع الوطني المتمثل ببناء الدولة في الداخل، والذي تتفق حماس مع جوهر فكرته، من جهة أخرى. وهو دور تراجعت فيه أهمية العامل الجغرافـــي لدول الطوق المضيفة للاجئين، وأســـهم فـــي تناقص لافت لأعداد الفلسطينيين في دول الطوق، كدول مثل لبنان وسوريا، خاصة بعد الحرب[1].

نضال الخارج بمقابل "إسرائيل" والداخل

تراجعت أهمية العامل الجغرافي للكثافة الفلســـطينية الســـكانية في محيط فلسطين، كما سبقت الإشارة، نتيجة انتقال ثقل المشروع الوطني للداخل. وهذا أحدث اختلالًا في وزن الدور المتوقع لفلسطينيي الخارج؛ إذ سمح لمؤتمرات الجاليات، ونشـــاطات المؤسســـات المدنية والحقوقية في أوروبا والأميركيتين بحجز مساحات مهمة في الدور الجديد للخارج على حساب دور الكتلة الأكبر للفلسطينيين في دول "الطوق" المجاورة لـ"فلسطين"، ولكنها أقل فاعلية. وانتقل معها مركز الصراع مع الاحتلال إلى مساحات جديدة تركزت في الغرب، خاصة أوروبـــا والولايات المتحدة، أطلق عليها الاحتلال "معركة نزع الشـــرعية" التي

(1) مصدر سابق.

أنشـأ لها وزارة جديدة باسـم وزارة الشؤون الإسـتراتيجية، عام 2006[1]. وهو دور يشـهد حركـة صاعدة منـذ انتفاضة الأقصى التي مثَّلت الـولادة الحقيقية له؛ حيث وفرت زخمًا كافيًا لنشـطائه من أجل التفاعل مع الرأي العام الغربي واستثمار تأثيراته[2]. وهذه الولادة، في ظل الحدث الفلسطيني الأبرز في مواجهة الاحتـلال (الانتفاضة)، هـي واحدة من الدلائل الصريحـة على حجم ارتباط الداخل والخارج على تعريفات المصلحة الوطنية الفلسـطينية الشـاملة خارج الرؤية السياسية السائدة؛ إذ إن نقطة ضعف دور الخارج النضالي يرتبط مباشرةً بعزلته عن مشـروع الداخل، والعكس صحيح. فالفاعل الفلسطيني الرئيسي في الداخل تعامل مع الخارج إما كعبء، كما تعكسـه رؤية منظمة التحرير، أو في أفضل الحالات كبيئة ذات توظيفات محدودة، كما عكسها نشاط حركة حماس خلال العقود الثلاثة الماضية في الخارج. كما أن السـياق العام لتفاعل الخارج النضالي وقدرته على الاستثمار في مساحاته، ارتبط بخروج الداخل عن شروط الدور الذي حددته عملية التسـوية. فمن انتفاضة الأقصى، مرورًا بحروب غزة الأربع (2008، 2012، 2014، 2021)، التي توَّج جولتها الأخيرة التحامٌ شـعبي فلسـطيني غير مسـبوق في مناطق الداخل الثلاث (الضفة، غزة، أراضي الـ48) مع الخارج الذي اسـتثمر الحدث في تحشـيد لافت للـرأي العام، في أوروبا والولايات المتحدة خصوصًا[3].

أنتج الخارج مقاربات نضالية جديدة بحكم تحولات واقعه وأدواته المتاحة؛ ففي ظل تراجع العسكرة في نشاط الخارج بمواجهة الاحتلال، تمددت المواجهة بين الاحتلال والخارج الفلسطيني في مساحات التأثير الدعائي والحقوقي، وما يمكن تسـميته الدبلوماسـية الشعبية، التي نشأ بموجبها مساران، الأول: حقوقي مرتبط مباشـرةً بمعركة نزع الشـرعية عن الاحتلال في حواضنه الأساسـية في

(1) "Ministry of Strategic Affairs and Public Diplomacy", Prime Minister's Office, August 1, 2019, "accessed February 23, 2022," https://rb.gy/t3vd0m

(2) مصدر سابق.

(3) وليد عبد الحي، "تقدير موقف: الآفاق المستقبلية لمعركة سيف القدس"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشـارات، 25 مايو/أيار 2021، (تاريخ الدخـول: 9 مارس/آذار 2022): https://cutt.us/KEnOA

الغرب. والثاني: حملة المقاطعة التي تصدرتها حركة المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)[1]، وكلاهما مساران يستهدفان الرأي العام العالمي، والغربي خاصة، الذي مثَّل حتى وقت قريب واحدًا من المساحات مضمونة الانحياز لصالح الاحتلال.

يمكن القول: إن نضال الخارج الجديد ضد الاحتلال حمل تعقيدًا فريدًا لـ"إسرائيل"، فهو من جهة سلمي وقانوني، ومن جهة أخرى، ينشط في بيئة الدعم الدولي الإستراتيجي للاحتلال، الذي يمثل ارتباطه بها مسألة ذات أهمية وجودية[2]. وتبذل "إسرائيل" جهودًا كبرى في مواجهة ما اعتبرته "خطرًا إستراتيجيًّا"، بحسب وصف شابتاي شافيت، رئيس الموساد السابق (1989–1996)، لحركة المقاطعة[3]. وتجترح آليات مواجهة مثل "التصفية المدنية" للأفراد والمؤسسات ضمن إجراءات مثل إغلاق الحسابات البنكية، وتشويه السمعة[4]. وقد تعرضت مؤسسات وأفراد فلسطينيون إلى حملات تشويه وإدراج على قوائم دولية سوداء، أسهمت في حرمانهم من حقوق أساسية في الحياة العامة مثل التنقل والممارسة الاقتصادية والمهنية[5].

حتى اللحظة لا يبدو أن الخارج قادر على اجتراح دور نضالي منظم من أجل إنجاز المشروع الوطني الفلسطيني، سواءً بصيغته الحالية المرتبطة ببناء دولة سلميًّا، أم بصيغته الأصلية التي ترى التحرير عبر الكفاح المسلح. وهذا

(1) "What is BDS", BDS, "accessed February 23, 2022," https://bdsmovement.net/what-is-bds

(2) عبد الوهاب المسيري، "اليهود ودولة إسرائيل في الإستراتيجية الغربية"، الجزيرة نت، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2004، (تاريخ الدخول: 8 مارس/آذار 2022): https://cutt.us/r4Ko9

(3) عبد الرحمن أبو نحل، الحرب الإسرائيلية ضد حركة المقاطعة (BDS)، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية–مسارات، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 5 فبراير/شباط 2022): https://cutt.us/yo6E2

(4) المصدر السابق.

(5) تامر المسحال، ما خفي أعظم– "شركة وورلد تشيك" المسؤولة عن القائمة السوداء للإرهاب، موقع يوتيوب، 20 أكتوبر/تشوين الأول 2019، (تاريخ الدخول: 5 فبراير/شباط 2022): https://cutt.us/TLmeE

يبدو كمشكلة مركبة. فمن جانب، يبدو من الصعب إنجاز دور نضالي للخارج قبل الاتفاق على ماهية المشـــروع الوطني الفلســـطيني الذي يشـــهد انقسامًا في الرؤية بين الفاعلين الرئيســـيين حول آليات تطبيقه. ومن جانب آخر، لا يمكن إنجاز مشروع فلسطيني متفق عليه بدون تعريف نضالي لدور الخارج الذي يمثل نصف الشعب الفلسطيني.

فبالرغم من تصاعد حركة نزع الشـــرعية عن الاحتلال في العالم، وخاصة في الغرب، فإن مســـاحات التأثير الحقيقية لفلســـطينيي دول الطوق تبدو عاجزة ومشـــغولة بقضاياها المحلية، مثل قضية الحرمان من الحقوق المدنية في لبنان، أو تعريفات الهوية الوطنية لفلسطينيي الأردن (حاملي الجنسية الأردنية من أصول فلسطينية)، فيما باتت قضية فلسطينيي سوريا في عشر السنوات الأخيرة تتفاعل في سياق الأزمة السورية في ظل الحرب. ففلسطينيو سوريا وما تعرضوا له كان -ولايزال- جزءًا من حال المشهد السوري الأوسع، ولم تحصل قضيتهم على أية خصوصية فلسطينية خارج الفهم الشامل لسياق الحرب السورية، لاعتبارات فلسطينية بالدرجة الأولى متعلقة بغياب التمثيل السياسي عن فلسطينيي الخارج[1]. وهو ما يمكن تفسيره في كون فلسطينيي دول الطوق غير قادرين على ملامسة مصلحتهم الوطنية في أية رؤية سائدة اليوم.

وهنـــا، يبدو نضال الفلســـطينيين في الخارج تكيفًا لا إراديًّا مع الشـــروط الســـائدة في بيئة نشـــاطه، وتفاعلًا عفويًّا معها أكثر من كونه نضالًا منظمًا يسير وفـــق رؤية وطنية محددة. فلو افترضنا أن المصلحة الوطنية للخارج تفترق عن حل الدولتين وتســـتند لمطلب حق العودة، فإن المسار الحقوقي النشط وحركة المقاطعة يســـتثمران أساسًـــا في فضح الانتهاكات اليومية والممارسة العنصرية (الأبارتهايد) للاحتلال، وهو ما يدفع تلقائيًّا، باتجاه نقاش سياســـي عماده حل الدولة الواحدة[2]. وهو حلٌّ قامت إجابة الفاعلين الفلسطينيين الأساسيين، منظمة

(1) إبراهيم العلي (محرر)، فلســـطينيو ســـورية ورحلة البحث عن الذات، (لندن، مجموعة العمل من أجل فلســـطينيي ســـورية، 2020)، ص 24-25. (تاريخ الدخول: 9 مارس/آذار 2022): www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/soul_searching_journey.pdf

(2) "تقرير إسرائيلي: الأبارتهايد سيكون واقع الدولة الواحدة"، عرب48، 8 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 9 فبراير/شباط 2022): https://cutt.us/mDTKy

التحرير وحماس، برفضه، بحكم اتفاقهما على خيار الدولة الفلسطينية في أراضي 1967، سواء مقابل الاعتراف الحاصل أصلًا من قبل منظمة التحرير بدولة الاحتلال، أو برفض الاعتراف في المقابل، كما نصَّت وثيقة حماس السياسية في 2017[1].

مستقبل نضال فلسطيني الخارج

أنتجت الحروب والأزمات المتلاحقة في دول المنطقة المستضيفة للاجئين الفلسطينيين خطَّ هجرة باتجاه أوروبا التي تزايد عدد الفلسطينيين فيها خلال السنوات العشرين الأخيرة بأكثر من الضعف[2]. وتشير تقديرات إلى وجود فلسطيني في الدول الأوروبية يفوق ما هو موجود حاليًّا في سوريا ولبنان مجتمعين[3]. وبالنظر إلى هجرة حوالي أكثر من 150 ألف من فلسطينيي سوريا باتجاه أوروبا في السنوات العشر الأخيرة[4]، فمن المتوقع أن يضيف هذا العدد، الذي يضم كفاءات مهنية، جهدًا كبيرًا في مجال نزع الشرعية عن الاحتلال في الغرب، وقد يولِّد أنماطًا جديد للنضال، خاصة في المجال الاقتصادي الذي ينشط فيه المهاجرون الجدد بحكم خلفيات البيئة السورية التي هاجروا منها. كما أن خط الهجرة الحالي للفلسطينيين، سواء من الخارج في دول الطوق، أم من الداخل، خاصة من غزة، قد أوجد بيئات عمل جديدة للنشاط الفلسطيني في الخارج مثل تركيا، التي شهدت تحولات في الموقف من القضية الفلسطينية جعلها واحدة من أبرز مراكز النشاط لفلسطينيي الخارج[5].

---

(1) "وثيقة المبادئ والسياسات العامة،" حركة حماس، 2 مايو/أيار 2017، (تاريخ الدخول: 9 مارس/آذار 2022): https://cutt.us/Q01s3

(2) مصدر سابق.

(3) تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 700 ألف فلسطيني في أوروبا، بينما تذكر المصادر أعلاه تناقص أعداد فلسطينيي لبنان إلى أقل من 200 ألف، وفلسطينيي سوريا إلى أقل من 350 ألفًا.

(4) إبراهيم العلي، فلسطينيو سورية والطريق إلى أوروبا، (لندن، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2017)، ص 55-56. (تاريخ الدخول: 9 مارس/آذار 2022): https://cutt.us/U7K7P

(5) علي باكير وعدنان أبو عامر، "تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي"، مركز

كل ما سبق قد يولد احتمالات تطور دور نضال الفلسطينيين في الخارج في البيئة الأوروبية والغربية عمومًا، المحكومة بسقوف لا تتجاوز سقف العملية السياسية في الداخل[1]، وهو سقف عزل الخارج أساسًا عن مشروعه السياسي المنكفئ في سلطة حكم ذاتي محدود جغرافيًّا وسكانيًّا. وقد يعني هذا مع الزمن خطرًا تجاه تفكيك مفهوم حق العودة، خاصة أنه يتطور بتقلص الوجود الفلسطيني في مخيمات دول "الطوق"، ومناطق الفعل التاريخي للخارج في إطار حركة التحرر الوطنية الفلسطينية.

وبالنظر إلى ازدياد أعداد الفلسطينيين في البيئة الغربية، وما قد يفرضه هذا من تنشيط أكبر للدفاع الحقوقي والدعائي، ومع الأخذ بعين الاعتبار انسداد أفق حل الدولتين بحكم الواقع الذي فرضه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، فإن تطوير العفوية النشطة لحراك الخارج في تلك البيئة باتجاه رؤية سياسية للحل يبدو أمرًا محتملًا، خاصةً أن الدول الغربية التي يؤثر فيها الرأي العام قد تكون معنية بإنتاج حلٍّ يتجاوز عقبات التسوية التي فرضها استمرار "الاستيطان الإسرائيلي" في الضفة الغربية وجعل من تطبيق حل الدولتين أمرًا غير ممكن عمليًّا. يعزز من هذا تصاعد الحديث عن ممارسة الفصل العنصري (الأبارتهايد) من قبل الاحتلال بحق الفلسطينيين في الداخل، وهو تطور جاء في خلفية الدور الحقوقي النشط للخارج مع المنظمات الدولية[2]. أضف لكل هذا أن رؤية الدولة الواحدة هي الأقرب لواقع فلسطينيي الـ48[3]، الذين يمثلون ذراعًا فلسطينية أخرى معزولة عن الرؤى السياسية السائدة، ويلتقي مع الرؤى التي تتصاعد في الخارج، حيث تتفق جميعها على ضرورة تجاوز ما هو سائد،

الجزيرة للدراسات، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، (تاريخ الدخول: 9 مارس/آذار 2022): https://cutt.us/Dg9fl

(1) واحدة من إشكاليات العمل الفلسطيني في الغرب، أنه محكوم بسقف العملية السياسية السلمية التي تعتبر الاحتلال قائمًا في أراضي العام 1967. وخلاف ذلك، فإن التجريم ممكن تحت سطوة معاداة السامية، ورفض حق إسرائيل في الوجود.

(2) مصدر سابق.

(3) عوض عبد الفتاح، "الدولة الواحدة: مشروع مقاومة وليس رؤية فحسب"، العربي الجديد، 26 يوليو/تموز 2020، (تاريخ الدخول 5 يونيو/حزيران 2023): https://cutt.us/LmrZY

خاصةً بعد الدلائل التي أظهرها تفاعلهم في معركة سيف القدس (2021).

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا أكبر من الفاعلين الفلسطينيين في الاستثمار في دور الخارج، نظرًا لأسباب تنافسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس. وزادت الأخيرة من حضورها ونشاطها في الخارج بعد التقسيم القيادي الثلاثي للحركة؛ حيث باتت قيادة الحركة المركزية تتألف من ثلاث مناطق، غزة والضفة الغربية والخارج، والذي استلزم بناءً تنظيميًّا في الخارج يوازي الحجم الهيكلي للخارج في قيادة الحركة (1 من 3). من جهة أخرى، فإن الأفق المسدود لعملية التسوية في الداخل، مع تعاظم إنجازات نضال الخارج المدني في مجالي المقاطعة ونزع الشرعية عن الاحتلال، جعل من الخارج مساحة يمكن الهروب باتجاهها من كافة الأطراف.

قد لا يكفي انسداد أفق مشروع التسوية المتمثل ببناء الدولة في الداخل على أرض فلسطين من أجل استعادة دور الخارج، فالمسألة ليست حتميات تبادلية، وإنما حقائق سياسية وجيوسياسية وديمغرافية. إن استعادة دور الخارج مرتبط بشكل وثيق بتحولات السياسة الخارجية والحساسيات الوطنية المحلية للفاعل الأهم في الخارج وهو الدولة المضيفة التي لا تزال سياساتها تحكم حراك حوالي ثلاثة أرباع فلسطينيي الخارج. وهذا يكتسب أهميته من كون شرعية المشروع الوطني الفلسطيني محكومة باعتبار المكانة العددية للخارج الذي يمثل حوالي نصف الشعب الفلسطيني. وهذه المكانة ليست عددية مجردة، وإنما يمكن أن تتحول إلى فواعل ذات تأثير واسع في حال أتيحت الفرصة لتنظيمها. فالعدد السكاني الفلسطيني الكبير الذي لا يزال في محيط فلسطين هو معادل ديمغرافي في الأردن على الأخص، وهو معادل "عسكري" في لبنان (وربما في سوريا بعد تحولها لساحة انتشار ميليشياوي نوعًا ما) في حال المواجهة مع إسرائيل لما تمتلكه البيئة هناك من خصوبة التطور في هذا الاتجاه. أضف لكل هذا المعادل الاقتصادي والمهني لفلسطينيي الخليج العربي والغرب. لذلك، فإن ما ينقص الخارج اليوم يبدو تنظيميًّا بالدرجة الأولى. وقد لا يكفي فشل مسار التسوية وانسداد آفاقه في الداخل من أجل استعادة الخارج لدوره، وتبدو هنا تبادلية الدور بين الداخل والخارج، كما تتردد على ألسنة بعض القادة السياسيين، غير ذات صلة. فدور الخارج في السابق لم يقم بسبب غيابه

فـــي الداخل، والعكـــس صحيح. ففي حال فقدان الخارج لإمكانية التنظيم، فإن تراجع دور الداخل لأي سبب، كفشل عملية التسوية مثلًا، ليس سببًا كافيًا، ولا يصنع وحده حتميات في اتجاه استعادة الخارج لدوره.

على الرغم من الاتجاه السلمي المدني السائد اليوم، نجد أن انتهاء الطابع العســكري لنضال فلســطينيي الخارج لم يُحسم بعد، خاصة مع تغيرات الوضع السياسي في كل من سوريا ولبنان، وما تحمله هذه التغيرات من احتمالات تطور ظروف العمل المسلح هناك.

فقد بادرت حماس بتســليح تنظيمها في لبنان في العقد الأخير، في ساحة تشــهد اضطرابًا سياسيًّا واقتصاديًّا قد يتيح مساحات رخوة تسمح بالخروج عن نطاق الشــروط الســائدة فيما يتعلق بالعمل المسلح ضد إسرائيل. ففي أبريل/ نيســان 2023، أطلقت مجموعات عشــرات الصواريخ من جنوب لبنان باتجاه شمال فلسطين، في واحدة من أوسع الهجمات العسكرية من خارج فلسطين منذ حــرب 2006[1]. وقد صرح رئيس الوزراء اللبناني، نجيب ميقاتي، أن تحقيقات الجيش اللبناني أظهرت أن المنفذين غير لبنانيين، فيما كان اتهام إسرائيل مباشرًا لحركة حماس في لبنان[2]. لا تأتي هذه الهجمات في ســياق منبت؛ إذ ترافقت مع إطلاق صاروخين من مناطق سورية باتجاه الجولان المحتل. وكان قد سبق هــذا الحدث محاولات متكــررة في نطاقات أضيق، مثل إطلاق صاروخ غراد، فــي أبريل/ نيســان 2022، من جنوب لبنان على مناطق الجليل الغربي شــمال فلسطين[3]، فيما انخرط حزب الله بتصعيد عسكري بإطلاقه صواريخ من جنوب

(1) "إطــلاق عشــرات الصواريخ من لبنان على إســرائيل وتل أبيب تبحــث احتمال تورط طهران"، الجزيرة نت، 6 أبريل/نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 5 يونيو/حزيران 2023): https://cutt.us/U5Xqb

(2) "نجيب ميقاتي: أشخاص غير لبنانيين أطلقوا الصواريخ على إسرائيل"، 9 أبريل/نيسان 2023، بي بي سي عربي، (تاريخ الدخول: 5 يونيو/حزيران 2023): https://cutt.us/4XZYt

(3) "اليونيفيل: إطلاق صاروخ من جنوب لبنان ورد إســرائيلي بعشــرات القذائف"، 25 أبريل/نيسان 2022، أخبار الأمم المتحدة، (تاريخ الدخول: 13 يونيو/حزيران 2023): https://news.un.org/1099932/04/ar/story/2022

لبنان في سنة 2021[1]. إن تزايد التعقيد في تداخل ملفات إيران الإقليمية وفشل تسوياتها الدولية فيما يتعلق ببرنامجها النووي وارتفاع خطاب التدخل العسكري الإسـرائيلي ضد طهران، قد يحفز فرص انخراط فلسـطيني مسلح ضد إسرائيل من مناطق الخارج في لبنان وسـوريا. يعزز من هذا الاحتمال الاتجاه البطيء، لكن الصاعد، لتنفيذ هجمات صاروخية من جنوب لبنان، وعودة علاقة حماس مع النظام السوري برعاية إيرانية.

خاتمة

يتأثر دور فلسطينيي الخارج باللاعبين الرئيسيين الفلسطينيين، منظمة التحرير وحماس والفصائل بصفتها الفردية والجماعية، وآخر غير فلسطيني يتمثل أساسًا بالدولة المضيفة للاجئين: الأردن وسـوريا ولبنان. وفيما يمثل حراك المجتمع المدني والمؤسسـات الأهلية أبرز ملامح النشـاط العام من أجل فلسـطين في الخـارج، إلا أنه يمثل ظاهرة ناتجة عـن تطورات رؤى الفاعلين ومواقفهم، لا فاعلًا قائمًا بحدِّ ذاته.

في الوقت الذي أنتج المشـروع الوطني تحولات نقلت المسار الفلسطيني مـن النضـال التحرري إلى مسـار بناء الدولـة، فإن الخارج بقـي غير متصل بالتعريفات المباشرة لدولة "أوسلو" إلا في إطار الضرورات الأخلاقية للخطاب السياسي، وغاب عن أية وظيفة وطنية متعلقة ببناء الدولة. وهو ما أنتج مسارات عفوية كيَّفت أدواره باتجاهات تتلاءم مع الظرف السياسـي السـائد، عملت في معظمها خارج إطار المؤسسـة التقليدية الفلسـطينية. لقد نشـط الدور الوطني للخـارج فـي إطار حقوقي ودعائي، وانعزل بقـدر غير قليل عن مناطق الكثافة السكانية للفلسطينيين في مخيمات اللجوء في الدول المضيفة. وفي الوقت الذي طور نشـاطه الحقوقي في الغرب ضد انتهاكات الاحتلال وممارسـات الفصل العنصري رؤية سياسية تقترب عفويًّا من نقاش الدولة الواحدة، فإن هذا التطور

(1) ربى الحسيني ومحمود الزيات، "حزب الله يطلق صواريخ من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل والجيش الإسرائيلي يرد بقصف مدفعي"، 8 أغسطس/آب 2021، تايمز أوف إسرائيل، (تاريخ الدخول: 13 يونيو/حزيران 2023): https://cutt.us/PYQkl

يتناقــض فــي مصلحته مع رؤية الداخل حول حل الدولتيــن، ويلتقي قريبًا من نضال المواطنة لفلســطينيي الـ48، لكنه لا يجيب بشكل واضح عن التقاطعات مع مطلب حق العودة الذي يمثل جوهر المصلحة الوطنية لفلسطينيي الخارج.

يواجه النضال الفلســطيني في الخارج تحديات كبيرة تتعلق ببيئته السياسية التي تفرض شروطها على أدائه، لكنه رغم كل الظروف الصعبة، لم يزل يمتلك وضعية مُنشــئة لتعريف المشــروع الوطني الفلسطيني من حيث المكانة العددية ومعــادلات القــوة التي يمتلكهــا وإن كان يفتقر للتنظيم، فأي مشــروع وطني فلســطيني لن يتمكن من بناء رؤية لا تستند إلى اعتراف واضح بوضعية حوالي نصف الشعب الفلسطيني. وربما يمكن القول: إن عدم قدرة مشروع الدولة على احتواء كل المصالح الفرعية للشعب الفلسطيني في الداخل (بمن فيه فلسطينيو الـ48) والخارج، هو واحد من عدة أســباب رئيســية لعدم وجود شــرعية كافية للسياســات التي قامت في إطار مشروع دولة أوسلو، وبالتالي وصول المشروع برمته لانســداد سياســي ووطني. إن الخارج لا يزال يمتلك مخزونًا مهمًّا يمكنه تغييــر معادلات الصراع لكنه لم يحظ بأولوية اهتمام الفاعلين من حيث تنظيمه واســتثماره، وملامســة احتياجاتــه، والتي يأتــي في مقدمتهــا: التمثيل الوطني الديمقراطي، الذي يكفل إعادة الخارج إلى قلب مشروع وطني فلسطيني يكفل مصالح كل أبنائه.

الفصل السادس

تحولات نضال فلسطينيي 48 ما بين القضايا "القومية" والمواطنة الإسرائيلية

تحولات نضال فلسطينيي 48 ما بين القضايا "القومية" والمواطنة الإسرائيلية

هنيدة غانم[1]

مقدمة

تَشَكَّل الفلسطينيون في الداخل جماعةً سياسية ووطنية في أعقاب النكبة وإقامة إسرائيل عام 1948، حيث تم إعطاؤهم الجنسية الإسرائيلية وتحويلهم إلى مواطنين إسرائيليين؛ ووصل عدد الفلسطينيين في إسرائيل بعد توقيع اتفاقيات رودس، في 1949 [2]، وضم مزيد من الفلسطينيين للحكم الإسرائيلي، نحو 160 ألف نسمة وشكَّلوا حينها ما يقارب 15٪ من السكان، وفي نهاية 2020 وصل عددهم إلى 1.595.300 [3]، يشكِّلون 17.2٪ من المواطنين في إسرائيل. يسكن أغلب فلسطينيي 48 في ثلاثة تجمعات رئيسية في الجليل والمثلث والنقب، بالإضافة إلى السكنِ في خمس مدن ساحلية مختلطة، هي: يافا، واللد، والرملة، وحيفا، وعكا. ويشكِّل فلسطينيو 48 مع سكان الأراضي المحتلة 1967 اليوم، ما يقارب نصف عدد السكان بين النهر والبحر، البالغ 14 مليون نسمة مع أغلبية

---

(1) مديرة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) في رام الله. أكاديمية جامعية في برنامج الدراسات الإسرائيلية في جامعة بير زيت.

(2) بحسب اتفاقية رودس التي وُقِّعت مع الأردن، ضمَّت إسرائيل منطقة المثلث الممتدة من أم الفحم إلى كفر برا.

(3) الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية تشمل في عدد السكان في إسرائيل سكان القدس المحتلة عام 1967 الذين أعطيت لهم مكانة "مقيم دائم" بعد إعلان ضمِّ القدس ولا يُعتبرون وفق هذا التصنيف مواطنين من ناحية القانون الإسرائيلي. وبحسب الإحصائيات التي ينشرها معهد القدس الإسرائيلي يبلغ عدد المقدسيين 362 ألف نسمة، وعادة ما يُشمل هؤلاء في العدد الكلي "للعرب في إسرائيل" وبذلك يصبح عدد العرب 1.957.270، ونسبتهم 21.1٪ من السكان في إسرائيل. في الورقة، جرى التركيز بطبيعة الحال على المواطنين الفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية الإسرائيلية بعد النكبة وإقامة إسرائيل، ونسبتهم لذلك هي 17.2٪. انظر الملخص الإحصائي للقدس، الكتاب السنوي 2021، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2022): https://cutt.us/zb4ry (عبري). وأيضًا: نسرين حداد حاج يحيى، محمد خلايلة، أريك رودنتسكي، بن فرجون، الكتاب السنوي للمجتمع العربي في إسرائيل 2021، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/ حزيران 2022): https://cutt.us/4BRwK

ضئيلة لصالح الفلسطينيين[1]، وهو ما يُعتبر إسرائيليًّا بمنزلة ناقوس خطر حول مستقبل الدولة اليهودية.

تتناول هذه الورقة نضال فلسطينيي 48 ونشاط الفلسطينيين السياسي هناك في ضوء المنعطفات التاريخية المختلفة، لاسيما وقد أعادت التذكير به هبَّة مايو/ أيار 2021، وتتابع وجهته وسيناريوهاته، وذلك كله في سياق العلاقة مع الخط الأخضر باعتباره فاصلًا حدوديًّا سياسيًّا. هذا وتنقسم الورقة إلى أربعة أجزاء أساسية لا تخلو من تداخل بينها، يستعرض الأول منها لحظة التشكل التاريخي للخط الأخضر حدودَ عملٍ سياسيةً في ظل الحكم العسكري، ويتابع الجزء الثاني سيرورة تصلبه وتحوّله إلى مرجعية عامة بدءًا من النكسة ووصولًا إلى اتفاقيات أوسلو التي اعترفت بالخط الأخضر فلسطينيًّا حدًّا دوليًّا يُسترشد به من أجل الوصول إلى حل الدولتين، ويستعرض الجزء الثالث بدايات زعزعة الخط الأخضر مع الانتفاضة الثانية وتبهيته المستمر خلال عقد نتنياهو. أما القسم الأخير، فيركز على ظروف تجاوز الخط الأخضر خلال هبَّة مايو/ أيار وما ينطوي عليه ذلك من سيناريوهات مستقبلية كما تخلص الورقة في خاتمتها.

1. تشكُّل منطق الخط الأخضر (1948–1967)

عمل فلسطينيو الداخل على تنظيم أنفسهم في سياق تاريخي وسياسي يمكن تناوله بنقطتين، لاسيما في الفترة بين عامي (1948–1967)، أولًا: من خلال إعادة تموضعهم في سياقهم الإسرائيلي الجديد، وثانيًا: بالانخراط العملي به.

أولًا: إعادة التموضع: لعب تموضع فلسطينيي 48 بين حقول سياسية وقومية متناقضة ومتنازعة، دورًا أساسيًّا في بناء حقل الإمكانيات النضالية والممارسة الوطنية المتاحة لهم، وسكِّ مفاهيمهم وخطابهم وتصوراتهم؛ من جهة يتموضع فلسطينيو 48 في حقل المواطنة الإسرائيلية لكن تموضعهم هذا مبني على عدم مساواة جوهري مرتبط أولًا بالعامل التاريخي والاستعماري لإقامة إسرائيل وتحولهم إلى حدٍّ ما من أكثرية إلى أقلية وطن ناجية، وثانيًا

(1) صحيفة الأيام، إحصائيات إسرائيلية: الفلسطينيون أكثر من اليهود ما بين النهر والبحر، 5 مايو/أيار 2022، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2022): https://cutt.us/EIt1d

بسبب كونهم مواطنين في دولة إثنوقراطية[1]، تُعتبر بحسب روحها وقوانينها دولة يهودية أقيمت لخدمة جميع يهود العالم وليس فقط اليهود المواطنين فيها، وفي ذات الوقت ترفض أن تكون دولة جميع مواطنيها وترى في ذلك تهديدًا لوجودها. ومن جهة أخرى، نظرًا لمواطنتهم في إسرائيل، لم يكن فلسطينيو الداخل جزءًا من المشروع الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير؛ إذ تعاملت هذه الأخيرة معهم إجمالًا كمجموعة استثنائية لها خصوصيتها وفرادتها. وعلى الرغم من انضمام عشرات الأفراد من فلسطينيي 48 للمنظمة إلا أن ذلك لم يكن جزءًا من ظاهرة جماعية منتظمة بل ظاهرة فردية، واكتفت أغلبيتهم بالتضامن مع منظمة التحرير دون الانخراط الفعلي فيها، وأصبح استثناء فلسطينيي 48 من تمثيل منظمة التحرير قائمًا رسميًّا، بعد قبول منظمة التحرير لحل الدولتين ومن ثم توقيع اتفاقيات أوسلو.

في هذا الواقع تشكَّلت مكانة الفلسطينيين عبر "الاحتواء على أساس الاستثناء": احتواؤهم في المواطنة الإسرائيلية على أساس استثنائهم من المواطنة المعيارية اليهودية (كونهم فلسطينيين)، واحتواؤهم في الهوية القومية الفلسطينية على أساس استثنائهم من تمثيل منظمة التحرير، ولاحقًا من حل الدولتين (كونهم مواطنين إسرائيليين). هكذا، وجدوا أنفسهم يقفون على "الحافة" بين الحقل الفلسطيني القومي وحقل المواطنة الإسرائيلية، فهم موجودون جزئيًّا في الحقلين من دون أن يكونوا "تمامًا" داخل أي منهما. في هذا الواقع المثقل بالتناقض والتوتر، سعى فلسطينيو 48 بشكل عام إلى المناورة بين الحقلين، الإسرائيلي والفلسطيني، دون الخروج و"الطرد" من أي منهما.

وبدورها، كانت إسرائيل قد حوَّلت حدود الهدنة إلى حدود جيوسياسية سيادية ترسم حدودها، وحَلَّ الخط الأخضر حدًّا فاصلًا بحكم الأمر الواقع محلَّ خطوط التقسيم التي جاءت في قرار 181. التزم مواطنو إسرائيل من الفلسطينيين بالعمل وفق محددات الخط الأخضر السياسية وأفرز هذا الالتزام مع الوقت

(1) الإثنوقراطية هي نظام مبني على تفضيل مجموعة إثنية على أخرى وتفصيل الديمقراطية على مقاسها، وفي سياق إسرائيل يعني تفضيل الجماعة اليهودية وتسخير الدولة ومؤسساتها ونظامها لمصلحتها، انظر كتاب: أورن يفتاحئيل، "سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، 2012، ص: 19.

طيفًا واسعًا من الخيارات المتناقضة، ما بين القبول والدمج و"الأسرلة" (القبول بالهوية الإسـرائيلية) وتقليص الهوية الفلسطينية إلى حدِّها الأدنى (دين أو لغة) وتحويلها إلى مكون ثقافي لا سياسـي. وما بين تقليص محدد "الأسـرلة" إلى حدوده الدنيا بوصفه شـأنًا بيروقراطيًّا، وما بين الانتماء الفلسـطيني والحقوق القومية والهوية الجماعية التي تنطوي على ذلك، سـعت الأغلبية إلى المناورة ما بين المواطنة والعمل على تحقيق الحقوق المرتبطة بها.

ثانيًا: الانخراط بالعمل السياسي: لم يكن تحول الخط الأخضر إلى حدود مرجعية سياسـية لفلسـطينيي 48 غداة إقامة إسـرائيل، وانخراطهم بالعمل في الحقل السياسـي الإسـرائيلي، نتاج مشـروع مخطط له، بل جاء نتاج علاقات القوة، والخوف من تكرار عمليات الطرد والتهجير وفي ظل إخضاعهم لعقدين من الحكم العسـكري من قبل إسـرائيل. تفاعلت ضرورات البقاء والخوف مع سياق القوة والرقابة، وانضفرت بحكم الحاجة في شبكة البيروقراطية المستحدثة الإسرائيلية وبنيتها، وتَطوَّر الفعل السياسي عبر التفاعل مع محددات الحياة اليومية وشروطها في حدود الدولة الجيوسياسية المحددة بالخط الأخضر للهدنة.

وبرزت في هذه الفترة ثلاثة تيارات أساسية ومتباينة إلى حدٍّ كبير في موقفها من الدولة والقضية الفلسطينية والأدوات النضالية:

تيار السـلطة: الذي مثَّلته بشكل رسـمي في الكنيست قوائم الظل العربية التابعـة للأحـزاب الصهيونيـة، ولعبت هـذه القوائم دورًا مركزيًّـا خلال فترة الحكم العسـكري، وشكَّلت "وسـيطًا" بين السكان الفلسطينيين وسلطة الحكم العسـكري. أقيمـت هذه القوائم مـن قبل الأحزاب الصهيونيـة خاصة "مباي" (الحزب الحاكم برئاسـة بن غوريون)، وتشكلت حول زعامات عائلية ومخاتير وشـخصيات عشائرية بهدف تجميع الأصوات لصالح الأحزاب الصهيونية التي شـكلتها. تبعت قوائم الظل -التابعة لمباي- الحزب بكل قراراته بما في ذلك التي تتناقض مع مصلحة أبناء شـعبهم، كإلغاء الحكم العسكري. وعادة ما كان يجري التصويت من فلسـطينيي الداخل لهذه القوائم من أجل تسـيير الأعمال الحياتية واليومية، ونتيجة لمشاعر الخوف التي خيَّمت حينها. أُقيمت هذه القوائم بأسـماء ولافتات مختلفة عشية كل معركة انتخابية للكنيست، واختير أعضاؤها ومُوِّلت من خلال حزب "مباي" الحاكم أو حزب "مبام"، وتغيرت أسماء القوائم

العربيــة علــى الغالب من دورة انتخابية إلى أخرى، وذلك من أجل اســتقطاب أكبــر قــدر ممكن من الأصوات[1]. وفي ظل حالة الخوف والقلق التي ســادت خلال الحكم العسكري والحاجة للوساطة لتسيير الحياة اليومية، وفي ظل هيمنة بنية تقليدية عائلية، حصلت قوائم الظل على نسب عالية من الأصوات العربية، فحصلــت على 51٪ من أصــوات العرب في انتخابات عام 1949 وعلى 55٪ من الأصوات في انتخابات عام 1951، وفي انتخابات عام 1955 حصدت 48٪ من الأصوات العربية، وتراجعت إلى 42٪ في انتخابات عام 1959، و40٪ في انتخابــات عــام 1961 ثم 38٪ في 1965. إلا أن هذه القوائم ضعفت بعد إلغاء الحكم العسكري واختفت نهائيًّا عام 1981.

التيار الشــيوعي: كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي (المعروف باسم ماكي) من داعمي قرار التقســيم، واندمج فيه -بعد إقامة إســرائيل- التيار الشــيوعي الفلســطيني الذي كان منتظمًا قبل ذلك في "عصبة التحرر" ليصبح بذلك حزبًا يهوديًّا-عربيًّا. اتخذ الحزب الشيوعي خطابًا مناهضًا للإمبريالية، ومع وقوف بن غوريون إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب الكورية، تحول إلى أكثر تيار معارض ونقدي لسياســات إسرائيل تجاه الفلسطينيين، واعتبر الصهيونية بمنزلة حركة قومية برجوازية ولعب دورًا أساسيًّا ومركزيًّا في صياغة الخطاب الجماعي للعرب في الداخل، وكان محوره حول المســاواة الطبقية ورفض التمييز وكان مثابرًا في طرح شــعار "دولتين لشــعبين". في 1965، انقســم الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي)، بسبب خلافات داخلية وأيديولوجية، وأقام المنشقون العرب مع بعض الرفاق اليهود "القائمة الشــيوعية الجديدة-"راكاح""، التي تحولت إلى الناطق الأساســي باسم الفلســطينيين في الداخل ومطالبهم. شدَّدت القائمة في خطابهــا على قيم المســاواة الطبقية وتحالف البروليتاريا فــي وجه الإمبريالية العالميــة، وكانت فــي مقدمة الدفاع عن حقوق العــرب[2]. والجدير بالذكر أن

(1) أسعد غانم ومهند مصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، رام الله: مدار، 2009 ص53.

(2) تطور موقف الحزب من القضية الفلسطينية مركب، وأنصح بمراجعة ما كتبته حول الموضوع هنيدة غانم، "الحزب الشيوعي في إسرائيل بين القومية والدولة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 28، عدد 112، 2017، ص102-127. يتابع المقال الانقسامات التاريخية داخله منذ ما قبل النكبة على

الحزب الشـيوعي في السـنوات الأولى لقيام الدولة وقبل انقسامه، حظي بتأييد انتخابي محدود جدًّا في صفوف الفلسـطينيين، وعمل الحزب في ظل الحكم العسكري المفروض على الفلسطينيين في ظروف قاسية ووسط مطاردة نشطائه والتنكيل بهم ومنعهم من العمل في الوظائف الحكومية. وبعد الانشـقاق الذي حصل في الحزب حصلت "راكاح"، على ثلاثة مقاعد حيث شكّل العرب 75٪ من مصوِّتيها[1].

التيـار القومـي: مثَّلته حركـة الأرض (1959) التي تبنَّـت خطابًا عروبيًّا قوميًّـا ودعت إلى نزع الصهيونية عن الدولة لتكون فعليًّا أول من هجس بفكرة "دولـة جميـع مواطنيها"، وكانـت أول من اتجه نحو تدويـل القضية الخاصة بالداخـل، ومُنعت من خوض الانتخابات البرلمانية واعتُبرت تنظيمًا خارجًا عن القانون، باعتبارها تنظيمًا يمس ويهدد وجود إسـرائيل، وهو ما أكدته المحكمة الإسـرائيلية العليا ليجري في أعقاب ذلك اعتقال عدد من قيادات الحركة ومن ثم حظر نشـاطها. ولم تتوانَ السـلطات الإسرائيلية عن ملاحقة قيادات الحركة بعد تشـكيلهم قائمة تحت اسم "القائمة الاشـتراكية العربية" لخوض انتخابات الكنيسـت السـادس في العام 1965، وحظرت لجنة الانتخابات المركزية على القيادات ترشيح أنفسهم؛ الأمر الذي أدى إلى حل "حركة الأرض" بعد سلسلة الإجراءات والملاحقات هذه[2].

وضعت هذه المرحلة الأسـس للعمل السياسـي الفلسـطيني في الداخل، وتشـكلت التوجهات الأساسـية التي تمحورت حول القضايا المطلبية الحياتية، وانطلقـت من حقل المواطنة والقضايا القومية والوطنية ومن حقل الهوية. وفي كل الحالات كانت حدود العمل وشكله خاضعة لمحددات القانون الإسرائيلي ولحـدود الخـط الأخضر التي حولها من حدود هدنة مؤقتة إلى حدود سـيادة جيوسياسية، وأخذت هذه الحدود تتصلب تدريجيًّا بفعل التحولات الإستراتيجية التي أعقبت احتلال 1967.

أساس قومي، ويعالج مسألة موقفه من التقسيم وهيمنة التيار اليهودي حتى 1965.

(1) أسعد غانم ومهند مصطفى، مصدر سابق، 151.

(2) أسعد غانم ومهند مصطفى، مصدر سابق، ص: 156.

2. تصلب الخط الأخضر

أســهمت محطتان أساسيتان في تصليب الخط الأخضر: الأولى: الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967، والثانية: اتفاقية أوسلو عام 1993.

الأولى: احتلال 1967 وترسيخ الخط الأخضر: أُلغي الحكم العسكري في نوفمبر/ تشــرين الثاني 1966، وبعد أقل من نصف ســنة اندلعت حرب يونيو/ حزيران 1967 التي انتهت بهزيمة الدول العربية واحتلال إسرائيل لباقي الأراضي الفلسطينية إضافة إلى هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية. ولغاية النكسة كان الإيمان الشعبي العام أن إسرائيل حالة عابرة، وكان فلسطينيو الداخل يســتمدون إيمانهم جزئيًّا من الناصرية وخطابهــا الوحدوي القومي، رغم أنهم كانوا يُدلون بالانتخابات بأصواتهم لقوائم الظل التابعة لأحزاب صهيونية. في هذا الســياق، شــكَّلت حرب 1967 نقطة تحول إستراتيجية من ناحية فلسطينيي 48؛ إذ تهاوى الإيمان الشعبي الذي اعتقد بأن إسرائيل حالة مؤقتة عابرة، وأظهرت الهزيمــة ضعف الجيــوش العربية، بالمقابل تراجعت وطأة ســيطرة إســرائيل وتحكمها في فلســطينيي الداخل، وترسخ اندماجهم في بنى الدولة ومؤسساتها واقتصادها، كما خفَّت وطأة المراقبة عنهم بعد نهاية حقبة الحكم العسكري في العام 1966 وبدأت تتســع قليلًا دائرة مواطنتهم، فيما حوَّلت إســرائيل جهدها الحربي الأساس نحو الأراضي المحتلة عام 1967.

ترتب عن الاحتلال الإسرائيلي وجود نوعين من الفلسطينيين: فلسطينيين لا يتمتعون بأي حقوق وهم تحت الاحتلال العســكري في أرض 67، و"مواطنين إسرائيليين" في أرض 48 يتمتعون بحقوق أقل من اليهود لكن في ذات الوقت أكثر من حقوق الفلســطينيين فــي الأرض المحتلة 67. وتحول الخط الأخضر من حدٍّ فيزيائي محروس بقوة الســلاح، إلى حدود ذاتية تفصل بين المشــاريع السياســية والنضالية لفلسطينيي 48 وبقية الفلسطينيين. وكان من الآثار المباشرة لإلغاء الحكم العسكري -بعد تراجع قوة قوائم الظل واختفائها تمامًا في 1981 وتصاعد قوة الحزب الشيوعي بين فلسطينيي الداخل- أن ظهرت تيارات جديدة؛ حيث تشكَّلت -بداية السبعينات- كل من الحركة الإسلامية في 1971 على يد عبد الله نمر درويش، وحركة أبناء البلد في 1972. تبنَّت الحركتان مبدأ مقاطعة

الانتخابات للكنيست والاكتفاء بالمشاركة بالانتخابات للسلطات المحلية. وكان في صلب أيديولوجيا أبناء البلد تبني حل الدولة الواحدة الديمقراطية الذي كانت رفعته منظمة التحرير الفلسطينية في 1969، ونشطت الحركة بالذات بين الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية التي تزايد عدد العرب فيها وأصبحت حاضنة لتطوير القيادات السياسية الوطنية. تقاطعت الحركة الإسلامية وأبناء البلد في رفض المشاركة بالانتخابات واعتبار إسرائيل دولة فاقدة للشرعية والاتجاه نحو العمل المجتمعي والشعبي. واستمرت الحركة الإسلامية في رفض الانخراط في الانتخابات للكنيست حتى انشقاق 1996 الذي انقسمت فيه الحركة إلى تيارين: جنوبي وشمالي.

من الصعب الإشارة إلى حجم الدعم الشعبي الذي حظي به كل من التيارين، الإسلامي وأبناء البلد، اللذين قاطعا الانتخابات، لكن نسبة مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات الإسرائيلية كانت مرتفعة، وكان التوجه السياسي العام المركزي والأساسي الالتزام بحدود الخط الأخضر لوضع الفصل بين "المشروع التحرري" الذي ينضوي تحته سكان الأراضي المحتلة تحت قيادة منظمة التحرير، وبين المشروع السياسي في الداخل الذي أصبح يتمحور حول "المساواة" ورفض التمييز والمطالبة بإنهاء الاحتلال ودعم مطالب الشعب الفلسطيني بالتحرر.

وأسهم يوم الأرض، الذي أُعلن في 30 مارس/ آذار 1976، في تعزيز الهوية القومية الفلسطينية ورفدها بمزيد من الرموز، منطلقًا من خطاب "المواطنة" والحقوق المرتبطة بها في مواجهة التمييز وسياسات المصادرة والتهويد، ولم يكن بهذا المعنى "تمردًا على الدولة". والتزمت بنموذج الخط الأخضر الغالبية العظمى من الأحزاب والأطر التنظيمية واللجان التمثيلية والقوائم التي تشكَّلت في السبعينات والثمانينات لتمثل فلسطينيي الداخل، ومنها لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية (1974) ولجنة المتابعة (1982)، والتزمت بذلك أيضًا القائمة التقدمية للسلام (1983) التي أسسها المحامي محمد ميعاري (من نشطاء حركة الأرض) والجنرال ماتي بيلد والتي لعبت دورًا مهمًّا في كسر احتكار الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، المنبثقة عن الحزب الشيوعي للفلسطينيين في الداخل في الكنيست الإسرائيلي. تميزت القائمة التقدمية بخطابها الذي يشدِّد على الهوية القومية الفلسطينية والاعتراف بحق تقرير المصير للشعبين، والاعتراف

بمنظمة التحرير ممثلًا للشعب الفلسطيني. وقد اعتبرت جهات إسرائيلية "خطاب "القائمة التقدمية" متطرفًا ومعاديًا لفكرة الدولة اليهودية بسبب دعوتها لإقامة مساواة كاملة بالمواطنة بين العرب واليهود ومطالبتها تحويل إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها"[1]، حتى إن الكنيست رفض أهليتها -أي القائمة التقدمية- للمشاركة في الانتخابات البرلمانية في عام 1985، بسبب دعوتها هذه للمساواة، إلا أن المحكمة الإسرائيلية العليا أبطلت هذا القرار. وهو الأمر الذي أدى لاحقًا إلى تعديل قانون أساس الكنيست (7أ)، الذي يشترط على كل حزب أو قائمة تترشح للكنيست الإسرائيلي الاعتراف بإسرائيل يهودية ديمقراطية. ومنذ ذلك الحين أصبح مشهدًا ملازمًا لكل انتخابات للكنيست، التداول في المحكمة العليا بقرارات رفض لجنة الانتخابات خاصة لحزب التجمع الوطني، كونه لا يعترف بيهودية إسرائيل.

الثانية: اتفاقيات أوسلو ومأسسة الخط الأخضر: سجَّلت تسعينات القرن المنصرم تطورات كبيرة أثَّرت على تطور العمل النضالي الفلسطيني في الداخل، وأحدثت طفرة في ولادة الأحزاب، وتحول الحقل السياسي الحزبي إلى حقل متعدد الأقطاب أسهمت فيه أحداث متعددة، منها على الصعيد الدولي: انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره على إضعاف الحزب الشيوعي وانسحاب العديد من الشخصيات البارزة منه. وعلى الصعيد الفلسطيني، جاء توقيع اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الوطنية وما سبقها من اعتراف منظمة التحرير في إسرائيل في 1988 وإعلان الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران، ليشكل عاملًا إستراتيجيًّا في تراجع فكرة "الدولة الواحدة، ومقاطعة الانتخابات التي تبنَّتها حركات كأبناء البلد والحركة الإسلامية". فالذهاب نحو حلٍّ الدولتين واعتراف منظمة التحرير بإسرائيل على أساس قرار 242 و338، صلَّب الخط الأخضر وحوَّله إلى خط حدودي رسمي معترف به، يفصل بين مصير فلسطينيي 48 وفلسطينيي 67، وبقدر ما كان الأمر بمنزلة تنازل من قبل منظمة التحرير عن فلسطينيي الداخل بقدر ما كان هذا التنازل مفهومًا ضمنًا لأغلبية فلسطينيي الداخل.

(1) من الدعاية الانتخابية للقائمة التقدمية للسلام بخصوص "دولة جميع مواطنيها"، يُنظر على سبيل المثال الإعلان التالي: https://cutt.us/ZVUFr

ومن أجل السعي نحو شق طريق نضالي يجمع بين الانتماء القومي الفلسطيني والمواطنة الإسرائيلية ويناور بهما، أقيم في 1995 "التجمع الوطني الديمقراطي" من قبل عزمي بشارة ومجموعة من المثقفين والنشطاء السياسيين وبالتحالف مع القائمة التقدمية وأجزاء كبيرة من حركة أبناء البلد، وكان في قلب المشروع طرح شعار تحويل إسرائيل إلى "دولة جميع مواطنيها"، إلى جانب إقامة "دولة فلسطينية مستقلة". طرح التجمع في بداياته أيضًا فكرة "الحكم الذاتي الثقافي"[1] الذي وصفه د. سعيد زيداني -الذي لعب دورًا محوريًّا في وضع المقترح- بأنه "حل وسط ديمقراطي منصف.. بين نزعتين متعارضتين غير قابلة كل منهما للارتواء بالشكل الكامل: النزعة الاندماجية من طرف، والنزعة الاستقلالية من الطرف الآخر. فإذا كانت النزعة الاندماجية تؤكد على المواطن الفرد المتساوي في الحقوق (المدنية والسياسية)، فإن النزعة الاستقلالية تؤكد، في المقابل، على الهوية الجماعية وما يقترن بها من حقوق جماعية، من بينها الحكم الذاتي"[2]. ثم عاد التجمع وأسقطها من خطابه وركز على فكرة دولة جميع مواطنيها. وخاض التجمع في 1996 انتخابات الكنيست في قائمة مشتركة مع "الجبهة الديمقراطية" وحصلا معًا على خمسة مقاعد.

في بداية التسعينات وبالتوازي مع التطورات في الساحة الفلسطينية من حل الدولتين، تحول الموقف من المشاركة في الانتخابات البرلمانية إلى موضوع الساعة؛ حيث تحالفت "أبناء البلد" مع "التجمع الوطني الديمقراطي" وشارك نشطاؤها لأول مرة في انتخابات الكنيست. أما الحركة الإسلامية فانقسمت عشية انتخابات 1996، على خلفية الموقف من المشاركة في انتخابات الكنيست، وأصبح هناك تياران: جنوبي مؤيد للمشاركة في الانتخابات البرلمانية ودخول الكنيست برئاسة عبد الله نمر درويش، وشمالي معارض للمشاركة برئاسة الشيخ رائد صلاح، وهو ما تحول مع الوقت إلى وجود حركتين إسلاميتين لكل منهما نهج مختلف في العمل السياسي والموقف من القضايا المختلفة.

---

(1) هو طرح التجمع الوطني.

(2) د. سعيد زيداني، "فكرة الحكم الذاتي"، موقع عرب48، 23 مارس/آذار 2017، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2022): https://cutt.us/eqqOo

جديـــر بالذكر أن الحركة الإسلامية-الشـــق الجنوبـــي، خاضت انتخابات الكنيســـت، 1996، بالتحالف مع الحـــزب الديمقراطي العربي الذي أقيم بدوره من قبل عبد الوهاب دراوشة الذي انشق عن حزب العمل على خلفية أحداث الانتفاضة الأولى وحصلا معًا على أربعة مقاعد، ومن ثم على خمسة مقاعد في انتخابات 1999[1]. وفي 1996، أعلن أحمد طيبي عن تشـــكيل "الحركة العربية للتغيير" وخاض أيضًا الانتخابات لكنه لم يجتز العتبة الانتخابية التي كانت 1.5٪ من الأصوات الصالحة. وفي عام 1999، خاض الانتخابات بالتحالف مع التجمع الديمقراطي الذي فكَّك تحالفه مع الجبهة ونجح بالدخول للكنيست.

في التسعينات، دخل الكنيست خمسة أحزاب/ قوائم عربية منها قوائم ممثَّلة بشـــخص أو شـــخصين، تميزت إجمالًا بتبني خطاب وطني يشـــدِّد على الهوية والانتماء الفلســـطيني من جهة، ويتبنى خطاب المواطنة والحقوق ويشـــدِّد عليه من جهة أخرى. وأدى تزايد الأحزاب والقوائم إلى تزايد الصراعات والمناكفات بين الأحزاب بســـبب التنازع على مخـــزون الأصوات العربية. وظلَّت الأحزاب التي تشكَّلت ونشطت في التسعينات تُشكِّل قاعدة العمل السياسي في الداخل، ومع رفع العتبة الانتخابية في 2013 تحالفت هذه الأحزاب جميعها في القائمة المشـــتركة التي حصلت في انتخابات 2015 على 13 مقعدًا، وعلى ذات العدد فـــي انتخابـــات 2019 ثم رفعت عدد مقاعدها إلى 15 في انتخابات 2020. ومع انســـحاب القائمة الموحدة التي تمثل التيار الجنوبي للحركة الإسلامية تراجعت القائمة المشتركة إلى 6 مقاعد، وذلك بعد أن أعلنت القائمة الموحدة، ورئيسها منصـــور عباس، عن تبنِّيها "النهج الجديد" الذي يقوم على التنازل عن الخطاب القومـــي والانقطاع عنه، مقابـــل التركيز فقط على الشـــؤون المطلبية والحياتية المرتبطة بالمواطنة في الداخل.

التزمـــت الأحزاب والحركات السياســـية في الداخـــل بغالبها بالعمل وفق حدود "الخط الأخضر"، وطورت مشـــاريعها النضالية على أساس التزامها هذا، واعتُبر الخط الأخضر في هذا السياق بمنزلة حدود جيوسياسية صلبة تفصل بين فلســـطينيي 48 وبقية الشعب الفلسطيني وتحدد إطار العمل ووجهته لفلسطينيي

(1) سعد غانم ومهند مصطفى. مصدر سابق ص، 169-170.

الداخـــل تحت مظلة النظام القائم الاســـرائيلي في حـــدوده. وعلى ضوء ذلك المحدِد تطورت المشـــاريع السياســـية والنضالية في الداخل على أساس سلمي وعلى أساس المواطنة من خلال الانخراط باللعبة السياسية التي حددتها القوانين الإسرائيلية، وانطلاقًا من حقل المواطنة مع السعي إلى تغييرها. ومنذ التسعينات، يمكـــن أن نلحـــظ المزاوجة الخطابية المثابرة بين الهوية الفلســـطينية من جهة، والمواطنة المتســـاوية من جهة أخرى. هـــذه المزاوجة التي ظهرت براعمها في خطاب "حركة الأرض" وعادت وطرحته القائمة التقدمية، وصل إلى ذروته مع طرح "التجمع الوطني الديمقراطي" لشعار "دولة جميع مواطنيها" والذي تحول وبصيغ مختلفة لخطاب الأحزاب العربية في الكنيست.

3. الألفية الثالثة: بداية زعزعة الخط الأخضر

إن كانت ســـنوات التســـعينات قد تشكَّلت على صدى الاعتقاد بأن القضية الفلسطينية باتجاه التسوية على أساس حل الدولتين وفق حدِّ الخط الأخضر، فإن الألفية الثالثة تشكلت على صدى تراجع فرص التسوية وحل الدولتين، وشكَّلت الانتفاضة الثانية التي تفجرت عام 2000 بداية زعزعة الخط الأخضر، لاســـيما وأنها عمَّت كامل فلســـطين التاريخية، واستشـــهد خلال أكتوبر/تشـــرين الأول 2000 ثلاثة عشـــر مواطنًا من فلســـطينيي 48. لقد أظهرت الانتفاضة أن طريق التســـوية السياسية التي بدأت في أوســـلو وصل إلى طريق مسدود، خاصة بعد أن شيدت إسرائيل جدار الفصل على طول الخط الأخضر وأقامت فيه مسارب خاصة للمستوطنين لربطهم بداخل إسرائيل. تحول الجدار لمؤشر حدودي ذي رمزيـــة عالية، فهو يؤشـــر إلى الفصل بين فضاءين مختلفيـــن فيه: عالم طبيعي مدني قبل الجدار، وعالم " مســـتباح" ومحكوم عســـكريًّا خارجه. لكن الجدار الذي فصل بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل وفق ما أرادته إسرائيل، لم يغلق التواصل بين المســـتوطنين والمســـتوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة 67، بالمدن الإســـرائيلية في حدود 48، بل أقام شـــبكة واســـعة من الطرق لربطهما معًا، وهو ما خلق واقعًا مزدوجًا للفلســـطينيين واليهود. فالجدار يفصل حصريًّا بين الفلســـطينيين في الخط الأخضر والفلســـطينيين في أراضي 67. أما بالنسبة لليهود ســـواء كانوا في المســـتوطنات خارج الخط الأخضر أو في مدن إسرائيل

في حدود 48، فالجدار ليس موجودًا بالنسبة لهم وهم يتمتعون بحرية الحركة وفق ما تقتضيه مواطنتهم الكاملة.

وهكذا بعد أكثر من نصف قرن للاحتلال في 67، أصبح بين النهر والبحر تحت سيطرة إسرائيل عدة أنواع من الفلسطينيين: المواطنون في 48، سكان السلطة في الضفة الذين لا يتمتعون سوى بحقوق محدودة جدًّا، والمقدسيون الذين جرى عزل مدينتهم بالجدار عن باقي الضفة ممن يحملون أوراق مقيم دائم، والفلسطينيون في غزة الذين جرى وضعهم تحت الحصار وفصلهم الكامل -بعد سيطرة حماس- عن باقي الأرض المحتلة.

وفي ظل تعقد فرص التسوية السياسية وإفرازات الانتفاضة الثانية، عملت عدة مجموعات من الداخل تضم نخبًا ثقافية ومدنية وسياسية على صياغة رؤى مستقبلية تشمل تصورًا لمستقبل الفلسطينيين وعلاقتهم مع الدولة، وصدرت عدة وثائق في هذا الصدد، من أهمها: وثيقة الرؤية المستقبلية التي صدرت عن لجنة رؤساء السلطات المحلية (2006)، والدستور الديمقراطي عن عدالة (2007)، ووثيقة حيفا عن مدى الكرمل (2007)، كلها توافقت بشكل أو بآخر على فكرة أساسية هي فكرة نزع الصهيونية عن الدولة وتحويلها إلى دولة جميع مواطنيها.

قوبلت هذه الوثائق بحالة استنفار إسرائيلية عُبِّر عنها بعقد اجتماعات خاصة للحكومة برئاسة أولمرت في ربيع 2007، ورأت في ذلك تهديدًا إستراتيجيًّا لإسرائيل وطابعها اليهودي كدولة يهودية، وأن الأمر يحتاج وضع خطط لمواجهتها، كما أكد رئيس الشاباك، يوفال ديسكين، أن الدولة وأجهزتها ستعمل على إحباط أية محاولة من قبل فلسطينيي الداخل لتغيير طابع الدولة اليهودي، ولو كانت هذه المحاولات بالطرق الديمقراطية[1]؛ ما يعني فعليًّا تضييق مساحات العمل القانوني الممكن لتحدي بنية الدولة اليهودية العرقية وتوسيع حقل المواطنة.

في مقابل ذلك، شهدت إسرائيل في العقد الأول من الألفية الثانية، تزايدًا مستمرًّا في النزعة اليمينية، وتراجعًا كبيرًا لحزب العمل الذي حكم خلال أوسلو

(1) إيتمار عنباري، الشاباك يهدد عرب إسرائيل، معاريف، 16 مارس/آذار 2007، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2022): https://cutt.us/vJX40

واغتيل رئيس وزرائه، إسحاق رابين (2 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995)، بسبب دوره في هذه الاتفاقية، وتحول الصراع السياسي من صراع بين تيار داعم لأوسلو ومعارض له -كما كان عليه الواقع في التسعينات- إلى صراع ما بين تيارات اليمين حول كيفية إدارة النزاع مع الفلسطينيين وفرض الرؤية الإسرائيلية. أصبح الصراع بين تيار كاديما الذي قاده شارون ونفَّذ -من جهة واحدة- خطة الانفصال عن غزة، وتيار اليمين الأكثر تطرفًا الذي أصبح زعيمه نتنياهو وباقي أعضاء الليكود ممن رفضوا خطة الانفصال، وأصبح هذا التيار رأس الحربة لليمين الجديد الذي تنضوي تحت مظلته التيارات الدينية والحريدية والاستيطانية والشعبوية والمتطرفة.

ومع إصابة أرئيل شارون بسكتة دماغية وتسلُّم إيهود أولمرت مقود الحكومة، شهدت العملية السياسية مساعي لنفخ الروح في العملية السياسية وفي حل الدولتين، وقاد الأخير مفاوضات مباشرة مع الرئيس محمود عباس لم تنته إلى شيء في ظل اضطرار أولمرت للاستقالة بسبب محاكمته بتهم الرشى والفساد. من جهته، عمل تيار نتنياهو طوال العقد الأول من الألفين على طرح خطاب يميني قومي متصلب وهاجم كل مساعي التوصل لتسوية مع الفلسطينيين.

ومع نجاح نتنياهو، عام 2009، في تشكيل ائتلاف حكومي، يمكن القول: إن باب التسوية على أساس حل الدولتين أُغلق نهائيًّا؛ حيث عمل نتنياهو الذي استمر حكمه عقدًا كاملًا على إزاحة المسألة الفلسطينية جانبًا وعمل على سدِّ الطريق أمام إقامة دولة مستقلة في حدود 67، مقابل وضع الخطر الإيراني على قمة سُلَّم اهتمامه.

وسَنَّ نتنياهو، في 2017، قانون أساس "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي" لإغلاق الطريق أمام مشاريع "دولة جميع مواطنيها" وتشجيع الاستيطان معًا. تنطلق الرؤية الأساسية الموجِّهة للقانون كما تجلَّت في بنوده المختلفة، وكما عبَّرت عنها تصريحات السياسيين المبادرين والداعمين له حصريًّا من حقوق ومصالح الشعب اليهودي في إسرائيل والعالم، وقصر حق تقرير المصير في إسرائيل عليهم فقط، مع استبعاد فلسطيني الداخل من أي قيم مواطنة مساوية. لا يرد في القانون أي ذكر لأي سكان غير اليهود، لاسيما

الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، ويرى القانون أرض إسرائيل، التي تعني فلسطين التاريخية، الحيز الذي يحقق فيه اليهود تقرير مصيرهم استنادًا إلى حقهم التاريخي في البلاد. بمعنى أن فلسطين من البر إلى البحر فيها حق تقرير مصير اليهود بدون أية علاقة بالخط الأخضر ليصبح كل مكان فيها هو عبارة عن تخوم للتوسع والضم وفرض السيادة؛ إذ لا يحدد القانون حدود دولة إسرائيل لكنه يشير إلى أنها في أرض إسرائيل، ولا يحدد مكان الاستيطان الذي سيدعمه وفق ما جاء في القانون ما يعني أن كل فلسطين التاريخية "أرض إسرائيل"، وهي مساحة للاستيطان وتحقيق السيادة، ناهيك طبعًا عن أن القدس الكاملة والموحدة تُعرَّف بأنها عاصمة إسرائيل. كما يهدف قانون القومية إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين شُرِّدوا من بلادهم خلال نكبة العام 1948؛ إذ إن إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي لن تقبل عودة اللاجئين إلى داخلها لتناقضها مع طابعها القومي.

ففي الفترة الممتدة منذ 2009 وحتى هَبَّة الكرامة في 2021، كانت المواطنة تتآكل وتضيق بالنسبة للعرب، وكانت تُطرح القوانين التي تستهدف وجودهم وتميز ضدهم، حيث أُعلنت الحركة الإسلامية، في 2015، خارجةً على القانون ولوحقت قيادتها، وعلى الأرض كانت المستوطنات تتغول وتسن القوانين التي تثبت فوقية يهودية ما بين النهر والبحر. أما على المستوى السياسي فكان تشكيل "القائمة المشتركة" ردَّ فعل على مساعي إفشال دخول الأحزاب العربية للكنيست بعد زيادة حاجز العتبة الانتخابية.

وإلى جانب العمل البرلماني الحزبي، تطور في العقد الثاني للألفية الثالثة نمط نضالي شعبي تقوده حراكات شبابية من تيارات مختلفة في مواجهة قضية معينة، أهمها: "حراك برافر" الذي تبنَّى الاحتجاج الشعبي غير العنيف في مواجهة "مخطط برافر" الذي ينطوي على مصادرة مساحات واسعة في النقب وتهجير سكان عشرات القرى البدوية وتجميعهم في تجمعات جديدة. كما شهدت هذه الفترة أيضًا بزوغ مبادرات جديدة محلية شبابية لمواجهة قضايا عينية وفي ذات الوقت تحمل خطابًا وطنيًّا واضحًا، أهمها حراك "أم الفحم" وأقيم من أجل التصدي للعنف والإجرام المنظم الذي تحول إلى آفة مجتمعية تضرب التضامن المجتمعي وتهدده. كما بدأت تعلو أصوات منظمات المجتمع المدني

خاصــة الحقوقية التي تعمل على صعيد المرافعــة الدولية للإضاءة على وضع الفلســطينيين فــي الداخل، إضافة إلى تطور خطاب بحثــي أكاديمي في العلوم الاجتماعية يتخذ من إطار الاســتعمار الاســتيطاني والأبارتهايد مرجعية تحليلية وسياسية لفهم إسرائيل، وبالتالي أخذوا يتجاوزون فكرة الخط الأخضر سياسيًّا وفكريًّا.

برلمانيًّا، بدأ يتراجع بشــكل مطَّرد أيضًا تصويت الفلســطينيين في الداخل للانتخابات البرلمانية وانخفض التصويت من 79٪ في 1996 إلى أقل من 45٪ في 2021. وكانت نســبة المشاركة تتأثر بالسلوك السياسي للأحزاب الفلسطينية من جهة ومنســوب التحريض من جهة أخرى؛ إذ إن تشــكيل القائمة المشتركة أدى إلى ارتفاع نســبة التصويت من 53.6٪ في 2009 إلى 57.3٪ في 2013، ثــم إلــى 64٪ فــي 2015 و65٪ في 2020. لكنها مع انســحاب الموحدة من "المشــتركة" ومــا رافقها من صراع وتحريض داخلــي وصلت إلى 45٪ وهي أقل نسبة منذ عشرات السنين[1]، علمًا بأن هذه النسبة شهدت ازديادًا في أعقاب انتخابات 2022 وعادت للارتفاع الى 50٪ بعد تفكك "القائمة المشتركة" نهائيًّا، وخوض فلسطينيي الداخل الانتخابات البرلمانية في ثلاث قوائم منفصلة، هي: الجبهة والعربية للتغيير في قائمة واحدة وحصلت على 5 مقاعد، القائمة الموحدة وحصلــت علــى 5 مقاعد، والتجمع الوطني الديمقراطي الذي حصد 140 ألف صــوت لكنه فشــل في عبور نســبة الحســم أو العتبة الانتخابيــة (تقريبًا 150 ألف صوت). هذا الارتفاع جاء إثر الاســتقطاب الشــديد الذي شهده المجتمع الفلســطيني في إســرائيل بين التيارات المختلفة، ونتيجة المخاوف التي انتابت الأحزاب من فشــلها في عبور العتبة الانتخابية، ناهيك عن عودة مكثفة لكوادر الأحزاب في الجبهة والتجمع ممن كانت اســتنكفت عن نشــاطها بســبب عدم رضاهــا عن التحالف بين التياريــن، وتدل على تراجع كبير في الثقة بالأحزاب العربية القائمة والعمل البرلماني معًا.

---

(1) مدى الكرمل، تقدير موقف: "قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين (آذار 2021) في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل"، مارس/آذار 2021، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2022): https://mada-research.org/post/14096

4. هَبَّة مايو/أيار وسيناريوهات المستقبل

في مقابل محاولات التوفيق بين الهوية الفلسطينية وخطاب المواطنة الذي طرحه الفلسطينيون في الداخل عبر نخبهم وأحزابهم وتبني منطق الخط الأخضر الجيوسياسي والتمسك به، كانت حكومات إسرائيل تتعامل مع الخط الأخضر كحاجز فصل يعمل باتجاه واحد حصري: اتجاه الفلسطينيين. وكان هذا الخط -وما زال- يُستخدم بحرص شديد ليفصل بين الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية وبقية الفلسطينيين، وفي حال جرى تجاوزه عبر الزواج بين الجانبين عل سبيل المثال يجري تصليبه بقانون منع لم الشمل ثم لاحقًا بقانون المواطنة. وبالطبع، هذا الخط غير قائم فيما يتعلق بالسكان اليهود، فهم يشكّلون ذاتًا قانونية واحدة (مواطن) أينما كانوا بين النهر والبحر، والدولة دولتهم.

في هذا السياق جاءت الهبَّة على خلفية تضييق حيز المواطنة المستمر وزيادة تغول اليمين وتعميق المنطق الاستيطاني كما تجلّى في ظاهرة "الأنوية التوراتية" ودورها الاستيطاني التهويدي في قلب المدن الساحلية المختلطة، وفي دخول الميليشيات المسلحة -وعربدتها تحت أعين الشرطة- إلى المدن المختلطة تحت ادعاء حماية السكان اليهود. اعتاد فلسطينيو 48 على ربط الميليشيات المسلحة بالمستوطنين في الأراضي المحتلة 67، لكن مع الهبَّة الأخيرة، ولأول مرة منذ النكبة، يشهد فلسطينيو الداخل انتشارًا لميليشيات وجماعات استيطانية منظمة ومسلحة بلباس مدني في مدنهم، وتعرضوا إلى هجمات وتنكيل من قبلها دون تدخل من الشرطة، وبتحريض إعلامي كبير ضدهم.

أعادت هبَّة مايو/ أيار موضعة فلسطينيي الداخل جزءًا من الفضاء الفلسطيني العام الموحد، وتجاوزت الخط الأخضر وما يتبعه من محاذير خطًّا فاصلًا، لكن يقابلها ويوازيها في ذات الوقت تصاعد تيار على النقيض منها، يسعى بالذات إلى تصليب الخط الأخضر وسط تبني خطاب اندماج غير مسبوق لفلسطينيي الداخل، يشدِّد على المواطنة الإسرائيلية ويهجر الخطاب الوطني القومي أو على الأقل يقلِّصه لحده الأدنى. هذا التيار جسَّده دخول القائمة العربية الموحدة للائتلاف الحكومي الإسرائيلي، واندماج شخصيات فلسطينية من الطبقة الوسطى في أحزاب صهيونية (ميرتس والعمل)، ويعمل على أساس الاندماج في البنية

السياسية الإسرائيلية القومية-صهيونية القائمة وقبول شروطها، والابتعاد عن المركب القومي الذي سعت تقليديًّا الأحزاب والقوائم العربية إلى المناورة بينه وبين المدني.

إن نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في إسرائيل في 1 أكتوبر/ تشرين الثاني 2022 وحصول معسكر أقصى اليمين على 64 مقعدًا، وتشكيل بنيامين نتنياهو حكومة تجمع اليمين الاستيطاني الخلاصي والحريدي (المتزمت دينيًّا) والكاهاني (نسبة لمائير كاهانا المتطرف)، ستعزز من سيرورة محو الخط الأخضر من جهة، وتقليص الفجوات الفاصلة بين المواطن الفلسطيني في إسرائيل والآخر الذي يقبع تحت الاحتلال، من خلال تخفيض وتقليص مواطنة الأول والدفع بها إلى أدنى مستوى ممكن، مقابل تصليب التفوق اليهودي على جانبي الخط الأخضر. ينعكس هذا حاليًّا في أمرين: أولًا: في نقطة أرخميدس الأيديولوجية لحكومة نتنياهو التي تعتبر الأراضي بين النهر والبحر وحدة جيوسياسية واحدة هي "أرض إسرائيل" وفيها توجد حقوق حصرية فقط للشعب اليهودي. للمرة الأولى في تاريخ الحكومات المتعاقبة، يعلن هذا الموقف في البند الأول من خطوط الأساس لعمل الحكومة الذي جاء فيه:

"للشعب اليهودي حق حصري وغير قابل للتصرف على جميع أنحاء أرض إسرائيل. ستعمل الحكومة على دعم الاستيطان وتطويره في كل أراضي إسرائيل، في الجليل، في النقب، في يهودا والسامرة"[1].

وفق هذا الإعلان يتم أولًا التعامل مع الأرض على جانبي الخط الأخضر كملكية للشعب اليهودي لذلك فإن خطط الحكومة وسياساتها المعلنة التي ترتبط بالاستيطان والتهويد والسيطرة، تتعامل بالتساوي مع النقب والجليل والضفة الغربية باعتبارها مناطق تخوم ما زالت بحاجة لاستكمال التهويد، وتتعامل بحكم الأمر الواقع مع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر كأغراب. وثانيًا: توزيع أدوار إدارة قمع وإخضاع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر

(1) للاطلاع على تشكيلة الحكومة وخطوط الحكومة الأساسية وأهم ما جاء في الاتفاقيات ينظر: مركز مدار، "ملف خاص- حكومة نتنياهو السادسة: يمينية استيطانية دينية"، 29 ديسمبر/كانون الأول 2022، (تاريخ الدخول: 3 يناير/كانون الثاني 2023): https://bit.ly/40HJcky

لفكـــرة التفوق اليهودي والحقوق الحصرية لليهود. ضمن هذا التوجه تم تعيين بتسلئيل سموترتيش وزيرًا ثانيًا في وزارة الدفاع الإسرائيلية ومسؤولًا عن الإدارة المدنية؛ ما يعني فعليًّا وضع الضفة في قبضة المســتوطنين لاســتكمال مشروع الســيطرة والاستعمار والتهويد وصولًا للضم القانوني. وكذلك تعيين إيتمار بن غفير زعيم حزب قوة يهودية الكاهاني الذي يرفع شــعار فرض وإنفاذ القانون تجاه الفلســطينيين في الداخل وزيرًا للأمن القومي، ويخضع لمســؤوليته جهاز الشرطة وحرس الحدود.

ســتدفع هذه المستجدات إلى تعميق سيرورة محو الخط الأخضر وتعميق التفوق اليهودي على جانبي الخط الأخضر وســتدفع على الأغلب باتجاه إلغاء الفوارق بالمكانة للفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر.

وفي موجهة هذه المستجدات والتحولات يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات فلسطينية في الداخل: "اندماجي" تمثله الموحدة وشخصيات عربية في الأحزاب الصهيونيــة يركز أساسًــا على القضايا المطلبية والابتعاد عــن القضايا القومية، وتيار "وطني" تمثله الجبهة والتجمع بشكل مركزي يدمج بين المطالب القومية والمدنيــة المطلبية، وتيار علماني آخذ بالتوســع يتجه نحو مقاطعة الانتخابات البرلمانية والعمل عبر الحراكات المحلية والوطنية، وهذا التيار يعتبر إســرائيل كيان أبارتهايد أو اســتعمار استيطاني ويعمل باتجاه تحقيق فكرة الدولة الواحدة الديمقراطية، وتيار إســلامي يدعو لتحرير فلســطين وإقامة دولة إســلامية في المستقبل.

ولا شــك في أن تآكل نموذج الخط الأخضر وما ينطوي عليه من انســداد أفق الحل على أساس التقسيم لدولتين، هذا من جهة، وتضييق حيز المواطنة من جهة أخرى، يفتحان نظريًّا المستقبل واسعًا أمام سيناريوهات مختلفة ومتناقضة يمكن تلخيص أبرزها كالتالي:

1. تطوير مشروع فلسطيني متكامل ومشترك يتجاوز التقسيم الذي تأسس وفق منطق الخط الأخضر، ويبدأ بتشكيل أطر عمل مجتمعية وسياسية مشتركة باتجاه حل الدولة الواحدة الديمقراطية أو ثنائية القومية.
2. ترســخ الفصل على أســاس الخط الأخضر والسعي إلى إعادة تصليبه

عبر المشاركة السياسية في الحكومات وذلك على أساس البنية القائمة من دون ربط المشـــاركة بالقضايا القوميـــة. يرتبط نجاح هذا النموذج الذي تقوده حاليًّا الحركة الإسلامية الشمالية الممثلة بالقائمة الموحدة، بقدرتها على تحقيق مطالب ملموسة مثل الاعتراف بقرى غير معترف بهـــا، وتوفير الميزانيات، ومعالجة انتشـــار العنف، كما يرتبط نجاحها بعدم تفجر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية أو التدهور لحرب إقليمية.

3. انهيار قوة الأحزاب الوطنية وتفككها وظهور "حراكات" شبابية من غير وجود قيادة.
4. مقاطعة الانتخابات الإســـرائيلية والعمل من أجل إقامة انتخابات عامة خاصة لانتخاب مجلس تمثيلي خاص، ويمكن أن يكون هذا لانتخاب لجنة المتابعة العليا مباشـــرة -بدل انتخابها من قبل ممثلي الأحزاب- وتحويلها إلى جسم تمثيلي منتخب للداخل.
5. العمـــل الدولي من خلال الجمعيات الحقوقية للاعتراف بفلســـطينيي الداخل أقلية وطن، وتحقيق حقوقهم الوطنية على أساس ذلك.

خاتمة

إن حدود الأمر الواقع التي "تشكَّلت"-بالنســـبة لفلســـطينيي الداخل- بداية بفعـــل القوة والفصل والفرض، "تصلبت" حالة وطنية بفعل احتلال 1967، بعد أن اســـتبدلت بمشـــاعر الإحباط والســـخرية من ضعف الجيوش العربية مقابل "قوة إسرائيل"، مشاعرَ الخوف، وليتحول معها الاعتقاد بأن إسرائيل حالة عابرة إلـــى الاعتقاد بأنها قوة إقليمية باقية. ومن ثم "تصلب" الخط الأخضر، بســـبب الاعتقـــاد المتزايـــد بأن منظمة التحرير غير قادرة على تحقيق مشـــروع التحرير، وهـــو ما ترســـخ مع قبول الحل المؤقت ومن ثم صيغـــة حل الدولتين وصولًا إلى أوســـلو. وبالموازاة، كانت قوة التيارات الوطنية لفلسطينيي الداخل تتعاظم وبالمقابل كانت القوى التي ترعاها الأحزاب الصهيونية إلى أفول، وتعزز خطاب المواطنة ومطالب المســـاواة والمناداة بتحقيق الحقوق الفلسطينية في إطار حل الدولتين، من جهة، ومن جهة أخرى، أخذت المشاركة البرلمانية تترسخ وتتحول إلى جزء من العمل السياسي المركزي في الداخل.

ولكن الالتزام بنموذج الخط الأخضر[1] الذي هيمن إجمالًا على مرِّ العقود، بـــدأ يتزعزع تدريجيًّا في العقدين المنصرمين على خلفية التوســع الاســتيطاني للمشــروع الصهيوني، والتقليص الممنهج لحيز المواطنة لفلســطينيي الداخل، فــي موازاة ترســيخ الفوقية اليهودية ما بين النهر والبحــر وإقامة نظام أبارتهايد بحكم الأمر الواقع. هذه الزعزعة انعكست إلى حدٍّ كبير في "هبَّة الكرامة" التي امتــدت بيــن النهر والبحر عام 2021، والتي يمكــن النظر اليها لحظةً فارقةً في سيرورة تطور النضال الفلسطيني ووجهته. هذه الزحزحة تقابلها قوى معاكسة من فلسطينيي الداخل تسعى إلى حفظ نموذج الخط الأخضر وتصليبه من جديد عبر الســعي إلى الاندماج في البنية الإســرائيلية القومية القائمة وتقديمه على أولوية القضية الفلسطينية والخطاب القومي.

(1) انهيار نموذج الخط الأخضر أو كما يسميه عالم الاجتماع، إيان لوستك، "ضياع البرادايم" مرتبط، بحســبه، بثلاثة عوامل أساســية أدَّت، برأيه، إلى ضياع فرصة حلٍّ الدولتين. يتمثَّل الأول في أن إســرائيل، وفي إطار ســعيها لـ"تحقيق" فكرة "الجدار الحديدي"، قادها فائض القوة إلى توســيع مطالبها وتبنَّت سياســة التوسع الإقليمي بدلًا من الاســتفادة من "الإنجازات" المتحقِّقة لإجراء مفاوضــات تــؤدي إلى حلٍّ "النــزاع". الثاني: يتمثل فيما يُطلق عليه نزعة "الهولوكوســت"، التي تدفع اليهود إلى الشــعور الدائم بالتهديد والخوف وعدم الثقة بالأمم، وهذا ما يجري توظيفه في تعظيم الخوف من العرب والحقد عليهم؛ الأمر الذي جعل من "التســوية" كلمة قاســية إسرائيليًّا. أما العامل الثالث الذي تسبَّب في موت حل الدولتين، فيتمثل في الدعم الأميركي المُطلق لدولة إسرائيل، بسبب قوة اللوبي الداعم لإسرائيل في الولايات المتحدة الأميركية؛ حيث أدَّى ذلك إلى امتناع الأخيرة عن الضغط على إسرائيل لتقديم "تنازلات" في سبيل الحل، وكذلك، فهمت إسرائيل أنها بمقدورها تمرير مشاريعها دون أن تؤدِّي إلى المساس بعلاقتها بالولايات المتحدة.

الفصل السابع

تأثير السياسات الإسرائيلية على النضال الفلسطيني: محطات مفصلية وسياسات مركزية

تأثير السياسات الإسرائيلية على النضال الفلسطيني: محطات مفصلية وسياسات مركزية

إبراهيم خطيب[1]

مقدمة

تلعب إسرائيل بصفتها قوة الاحتلال والاستعمار في فلسطين دورًا مؤثرًا في حياة الفلسطينيين وفي نضالهم أيضًا، خصوصًا أن مجمل العمل السياسي والنضال الفلسطيني موجه ضد إسرائيل ومرتبط بسياساتها بطريقة ما، لكون إسرائيل هي المتحكم بحياة الفلسطينيين، وهي الجانب الأقوى في موازين القوى في هذا الصراع الممتد لعقود. وهذا لا ينفي أن هناك عملًا فلسطينيًّا مبادرًا كان مركزيًّا في علاقة الأخذ والرد بين الاحتلال الإسرائيلي والعمل النضالي الفلسطيني من حيث تأثيره أيضًا، إلا أن هذه الورقة ستركز على سياسات وأدوار إسرائيل ودورها وتأثيرها على النضال الفلسطيني، خصوصًا أن إسرائيل بشكل واع أو غير مباشر قامت بتحديد بعض منطلقات وردود أفعال الطرف الفلسطيني، وهو مما ستتناوله الورقة في سياق رؤية تراجع تجربة الماضي والمنطلقات الحالية للسياسات الإسرائيلية محل الاهتمام، وإلى أين تتجه في المستقبل. ومن المهم في هذا السياق التأكيد على أنه لا يمكن الحديث عن علاقة سببية ومباشرة بين السياسات الإسرائيلية وشكل وطريقة النضال الفلسطيني، ولكن بنفس الوقت لا يمكن نفي وجود هذا الدور الإسرائيلي وتأثيره في تشكيل شكل الرد والنضال الفلسطيني.

وتؤكد الورقة أن المنطلق والمرجع الأساسي للسياسة الإسرائيلية، كان وما زال هو القوة والإخضاع (وبتسميات زئيف فلاديمير جابوتينسكي "الجدار الحديدي"). وكان يترافق مع سياسات إضافية أخرى، على صعيد فلسطيني الداخل هي الضبط والسيطرة "والإدماج". وعلى صعيد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تجلت في الحل السلمي المرحلي مقابل: الهدوء، حفظ "أرض إسرائيل الكاملة" بفرض وقائع على الأرض، الارتباط وفكه ضمن

(1) إبراهيم خطيب: مختص بالشؤون الفلسطينية والإسرائيلية.

معادلة الأمن بأقل تكلفة، وأخيرًا السلام الإقليمي وتحييد القضية الفلسطينية. وكل هذه السياسات منطلقة من ثلاث ركائز، هي: أمنية، وأيديولوجية ومقياس الربح والخسارة. وهذه السياسات ساهمت وتساهم في ردود أفعال فلسطينية وحددت وتحدد طريق ومسار النضال الفلسطيني.

وإن كانت هذه الورقة ستناقش السياسات الإسرائيلية على صعيد الفلسطينيين في الضفة الغربية، غزة والداخل الفلسطيني (عام 48)، فإنها ستركِّز بشكل أكبر على السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الداخل، لكونها كانت سياسات تأسيسية في تعاملها مع الفلسطينيين لأنهم يقبعون تحت حكمها المباشر منذ عام 1948.

جدلية الصراع بين إسرائيل والنضال الفلسطيني

تهدف السياسات الاستعمارية، كما هي في الحالة الإسرائيلية وفي السياق الفلسطيني، إلى الاستفادة من مقدرات وطن الآخرين محل الاستعمار، ونقلها لسكان آخرين وإحلالهم في هذا الوطن بدلًا من سكانهم الأصليين. تعمل السياسات الإسرائيلية على تجسيد مفهومها الاستيطاني من خلال الفصل بين مجموعة الشعب الأصلي والمجموعة المهاجرة المستوطنة، مع سياسات تتسم بالحصر والتضييق للأول والتوسعة للأخير[1]، وبالتالي لا تألوا القوى المستعمرة في صنع سياسات لتضمن تفوقها وسيطرتها. هذه السياسات تتخذ أدوات تطبيقية مختلفة ولكن يقع في محورها "التفوق بالقوة". كما تتميز حالة الاستعمار الإسرائيلي لفلسطين ببعد أيديولوجي وترتبط سياساته بمحفزات دينية وقومية، تتجاوز المكاسب المادية التي تميزت بها قوى الاستعمار الأخرى، فالحالة الإسرائيلية تسعى لتثبيت قوتها ودورها وسيطرتها، وأحيانًا على العكس، تعمل على التخلص من أعباء مسؤوليتها كقوة احتلال عندما تشعر بثقل هذا العبء.

إن حجر الرحى في التعامل الإسرائيلي وبنائه لسياساته، بغض الطرف عن المكوِّن الحزبي الذي يدير المؤسسة السياسية الإسرائيلية، هو الأمن، وهذا لا يمنع أن العامل الأيديولوجي هو محدد مركزي خصوصًا عند أقطاب اليمين،

(1) Baruch Kimmerling and Joel S. Migdal, Palestinian: The Making of a People, (Cambridge, Harvard University Press, 1998).

وبشـكل أخص في الجزئيات ذات البعد الديني أو القومي، مثل: قضية القدس أو الاسـتيطان فـي الضفـة الغربيـة. إن بُعد الأمن محل إجمـاع عند مختلف التيارات الإسـرائيلية، وإن اختلفت منطلقاته والنظرة لمآلاته، ويعتمد على القوة العسكرية والقدرة على سحق العدو انطلاقًا من فكرة أن الفلسطينيين لن يرضوا بالاستعمار الذي تقوده الحركة الصهيونية في أرض فلسطين وفق نظرية "الجدار الحديدي"، التي أصَّل لها جابوتينسكي، أحد أبرز منظري الصهيونية وأبو اليمين الإسرائيلي[1]. وهذا يعني أن النظرة الأمنية لم تكن حكرًا على اليمين بل كذلك على اليسار الإسرائيلي، وإن كانت هناك منطلقات إضافية تقود هذا الأخير.

تقـوم فكـرة جابوتينسـكي، وفق مقاله الـذي كتبه عـام 1923، على أن الفلسطينيين (كأصحاب بلاد أصليين)، لن يرضوا بالوجود الصهيوني في أرض فلسـطين، كحال أي شعب تحت الاسـتعمار، وبالتالي لا يمكن المراهنة على التعامل معهم بالإقناع والمحاورة بل يجب أن يقتنعوا أن إسرائيل قوة لا يمكن هزيمتها، وأن يخضعوا لهذا المنطق[2]. فهو يرى أن العامل الأساسي في تحقيق المشـروع الصهيوني لأهدافه، هو إخضاع الفلسـطينيين، وعندها فقط يمكن أن يصل العرب والفلسـطينيون إلى قناعة أن إسـرائيل قويـة ولا يمكن هزيمتها، وعندهـا يمكـن التفاوض معهـم حول حقوقهم. ولكن وفق آفي شـلايم (من المؤرخين الإسـرائيليين الجدد)، فإن اسـتخدام القوة وفرضها، كان هو التوجه الدائم للقيادات الإسـرائيلية[3]. وإن كان التوجه الإسرائيلي المرحلي وخصوصًا لدى بعض قيادات اليسـار، كان نحو قبول تسـويات سـلمية ولكن على قاعدة إدارة الصراع وتحكيم المصالح الإسرائيلية وفق قاعدة الربح والخسارة من دون تنـازلات أيديولوجية، بـل مع تثبيت هذه الأخيرة والتأكد من حفظ تفوُّق القوة والسيطرة الإسرائيلية.

هذه السياسـات التي كانت مؤسسة للمشروع الصهيوني، لا يمكن قراءتها

(1) Avi Shlaim, The iron wall: Israel and the Arab world (U.K, Penguin, 2015).

(2) زئيف جابوتينسكي، "عن الجدار الحديدي نحن والعرب" معهد جابوتينسكي في إسرائيل، 1923 (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://bit.ly/3vAKOhT

(3) Shlaim, The iron wall.

بمعزل عن الواقع الفلسطيني وتأثيرها فيه، ولا يجب الافتراض أنها معزولة عن تطورات السياق والأحداث والرؤى للطرف الآخر، فقد شكّلت طبيعة النضال الفلسطيني وتطوراته حالة تحد للسلطات الإسرائيلية التي ظن بعض سياسييها أن الهزيمة والقوة العسكرية الكبيرة التي استخدمتها وتستخدمها إسرائيل، ستهزم الفلسطينيين ضمن سياسة الإخضاع بالقوة، وهذه السياسة رافقت العمل السياسي الإسرائيلي لسنوات، لتتبدل بسياسة فرض الواقع، حتى تصل إلى الاحتواء والانفصال، وفقًا للسياقات المختلفة.

بالمقابل، فإن موقف القوى الفلسطينية وعلاقتها بالسياسات والخطوات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية، سواء في الأراضي المحتلة عام 1967 أو داخل الخط الأخضر، هي علاقة تبادلية. بمعنى أنها ضمن فعل ورد فعل لتسير في حلقة دائرية يحاول كل فريق أن يكسب فيها نقاطًا في سبيل تعزيز وضعه في هذا الصراع الصفري.

فلسطينيو الداخل بين فكي التشريعات وحكم الواقع

شكّل الفلسطينيون الذين استطاعوا البقاء في أرضهم عقب النكبة، أي في "الدولة" التي أسستها "إسرائيل"، تحديًا لها، وتحديدًا من حيث إيجاد السياسات المناسبة في تعاملها معهم. ولتنطلق بسياسات أمنية تعتبرهم في الأساس خطرًا أمنيًّا، ومن ثم لتتطور وفقًا لتطور الأحداث المحلية والإقليمية.

وفي هذا السياق، يمكن قراءة السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الداخل من خلال ثلاث محطات مركزية:

الأولى: الحكم العسكري وسياسة الضبط.

الثانية: من خلال سياسة السيطرة ويمكن رؤية تجلياتها في وثيقة كينغ.

الثالثة: من خلال سياسة الاحتواء بإدخالهم في الكنيست (إلى حد معين) والحكومة.

هذه السياسات بمراحلها المختلفة اتسمت بالتداخل ضمن محطات زمنية مختلفة، واستخدمتها إسرائيل، ولا تزال، بشكل متزامن.

المحطة الأولى: الحكم العسكري وخيار الصمود الصامت: عقب النكبة وإعلان دولة إسرائيل فرضت السلطات الإسرائيلية حكمًا عسكريًّا

على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وكان يعني بشكل غير مباشر تجريم الفلسطيني داخل الخط الأخضر والتعامل معه بشكل أمني عسكري؛ ما يجعله موضع شك وتهديد دائم والتعامل معه بأدوات قمعية كان من محصلتها مجزرة كفر قاسم التي حدثت عام 1956، والتي جاءت نتيجة سياسات سلطوية تتعامل بيد أمنية من حديد مع فلسطينيي الداخل. هذه السياسة ارتبطت بسياسة التخويف وسياسة "الجدار الحديدي" التي تُرجمت بالملاحقة والعقاب لمن ينادي بالقضية الفلسطينية، بهدف بث الرعب في صفوف فلسطينيي الداخل وقطعهم عن امتدادهم الهوياتي، وبنفس الوقت تدجين هويتهم ولو بالقوة[1]. ليتبع ذلك رد فعل فلسطيني معارض للسياسات الإسرائيلية في الأطر الضيقة أو اقتصاره على التعبير عن مشاعر السخط والغضب، فيما كان آخرون يعملون تحت السقف السياسي المتاح وحتى التعامل مع الأحزاب الصهيونية في سبيل تحقيق بعض الأمور للناس، وفق قاعدة التعامل مع القوة السياسية القائمة بحكم الأمر الواقع.

هذه السياسة الإسرائيلية، إضافة لوعي الفلسطينيين في الداخل بمحدودية قدراتهم وخيارهم الذاتي، قادتهم لاعتماد النهج السلمي وعدم استخدام الخيار العسكري[2] في مواجهة السلطة في "إسرائيل"، ومع ذلك فإن هذا لم يشفع لهم من استمرار السياسة الأمنية ضدهم وفي مواجهة بعض أنواع العمل السياسي الفلسطيني المنظم وضد مظاهراتهم الشعبية، وليستمر جوهر تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين في الداخل ضمن مقاربات أمنية[3] وسياسة التخويف.

الضبط والسيطرة: من وثيقة كيننغ وحتى قانون القومية: مع قرار السلطات الإسرائيلية إنهاء حكمها العسكري على فلسطينيي الداخل عام 1966، تحولت إسرائيل لسياسة ضبط وسيطرة أكثر تقدمًا باستخدام أدوات سياسية وقانونية

(1) Iian Lustick, Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority (Austin, University of Texas Press, 1980).

(2) كان هناك توجه لاستخدام الخيار العسكري عند البعض لكنه كان توجهًا محدودًا ولم يمّثِل الحالة والتوجه العام.

(3) أنطوان شلحت ومطانس شحادة، "فلسطينيو 48 بين فكي الملاحقة الأمنية لرموز القومي وتجريم العمل السياسي"، مدى الكرمل، ديسمبر/كانون الأول 2015، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://cutt.us/JjwCr

لضبط نضال الفلسطينيين وللحد مما يمكن أن يحققوه ولتقييدهم سياسيًّا في الميدان. وبالتزامن مع انتهاء الحكم العسكري تحولت السياسة الإسرائيلية بشكل أوسع نحو مصادرة الأراضي وتقييد العمل السياسي مع فضاء عام يفترض أن يكون ديمقراطيًّا وبعيدًا عن الحكم العسكري. وهو ما تحقق من خلال وثيقة كينغ[1] التي سبقت يوم الأرض عام 76، وتُرجمت بسياسات إسرائيلية تجاه فلسطينيي الداخل، وقد شملت المستوى السياسي والمدني والاقتصادي. ومن ذلك التوصية بزيادة الاستيطان اليهودي في الجليل والتضييق الاقتصادي على الفلسطينيين هناك، والتوسع في السيطرة وفي مصادرة أراضي العرب. أما على صعيد الشق السياسي فكان العمل بتوجيه سياسي صهيوني على السماح بطرح حزب سياسي عربي (مثل قائمة التقدم والتنمية وقائمة المشاركة والأخوة) ليكون رديفًا للأحزاب الصهيونية وليكون حزبًا مسيطرًا عليه وموجهًا في خطابه السياسي. وعلى العموم تعددت السياسات الإسرائيلية هذه، من الفصل إلى عدم المساواة والسيطرة، وأخذت حيزًا كبيرًا في تعامل السلطات الإسرائيلية مع فلسطينيي الداخل[2].

أما ردة فعل الفلسطينيين فتُرجمت بعدة سياقات؛ إذ لسنوات كان التنظيم السياسي للفلسطينيين في الداخل محدودًا وحذرًا، لتأتي سياسات مصادرة الأراضي والقبضة الحديدية الأمنية الإسرائيلية بنتائج عكسية في اتجاهين: الأول: التنظيم السياسي للفلسطينيين في الداخل، فكان ذلك من خلال بناء لجان مثل لجنة الطلاب الجامعيين العرب ولجنة الأراضي ومن ثم لجنة المتابعة العليا، في دليل على أن التنظم السياسي للفلسطينيين في الداخل جاء ردًّا على السياسات الإسرائيلية التي حاولت النيل من وجودهم وتفتيت هويتهم وانتمائهم الوطني، خصوصًا أن ذلك تزامن مع زيادة الوعي السياسي في صفوف فلسطينيي الداخل بعد نكسة عام 1967 واحتلال إسرائيل لباقي أراضي فلسطين التاريخية.

---

(1) المنظمة الاشتراكية في إسرائيل (متسيين)، "وثيقة كينغ"، 1 مارس/آذار 1976، (تاريخ الدخول: 8 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://bit.ly/3VB4sFo

(2) Sohail Hossain Hassanein, "Crime and Policing in a Settler-Colonial Context: The Case of Palestinians in Israel," Research on Humanities and Social Sciences 7, no.24 (2017):131-145

الجانب الثاني كان من خلال الغضب والنضال الشعبي والمظاهرات التي تُرجمت بيوم الأرض عام 76 والتي استشهد على إثرها 6 شهداء من الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، لتخط معالم تحول في نضال الفلسطينيين في الداخل الذي كان يعتريه نوع من التوجس إثر النكبة، وليصبح توجهًا مقارعًا للسياسات الإسرائيلية وإن كانت أدواته سلمية تُترجم بالتظاهرات ورفع الصوت وأقصاه استخدام الحجارة لمجابهة الآلة الأمنية الإسرائيلية. ولمواجهة هذا التطور الفلسطيني "تطلَّب" من إسرائيل استدعاء جيشها للدخول إلى القرى والبلدات العربية وكأنه تطور في المقابل، لكنه عسكري.

كانت سياسة "الضبط والسيطرة" الإسرائيلية تهدف إلى ضبط إيقاع المسموح فيه سياسيًّا عند الفلسطينيين من خلال ربطه بالأجندة الصهيونية، لتعزيز استيطان الجليل ومصادرة أراضي الفلسطينيين. وهذه السياسة تصب بدورها لصالح أخرى تتمثل بزيادة الأغلبية اليهودية ومنع تمركز سكاني للفلسطينيين، ناهيك عن مركزية السيطرة على الأرض في الوعي الصهيوني.

هذه السياسة من التضييق لم تكن مقتصرة على سنوات السبعينات والثمانينات، بل امتدت حتى السنوات الأخيرة من خلال سياسات تمييزية في مختلف مناحي الحياة، من معدلات الفقر التي تعتبر أعلى في صفوف فلسطينيي الداخل مقابل المواطنين اليهود وتصل لنسبة 45٪[1]، ناهيك عن سياسات مصادرة الأراضي وسياسات هدم البيوت والتضييق على الفلسطينيين في النقب ومصادرة أراضيهم وهدم بيوتهم وقراهم[2]. وامتدت سياسات الضبط والسيطرة والمتابعة والتعقب للفلسطينيين في الداخل لتشمل العمل السياسي، من تلك السياسة الممتدة والمستمرة حظر الحركة الإسلامية عام 2015 كعقاب للعمل السياسي الفلسطيني الذي يقارع المشروع الصهيوني في القضايا المركزية خصوصًا في

(1) محمد محسن وتد، "جائحة كورونا: تعميق للفقر والبطالة في المجتمع العربي،" عرب 48، 22 يناير/كانون الثاني 2021 (تاريخ الدخول: 2 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://bit.ly/3mq3woo

(2) Ali Nijmeh, "Political Disobedience in Israel: A Strategy of Resistance among Palestinians in Israel," International Journal of Social Sciences and Interdisciplinary Studies 2, no.2 (2017): 25-36

القدس، وسن قانون القومية الذي يجعل الحيز الديموقراطي الذي تقول به إسرائيل هامشيًا، ويشرع لتأصيل دونية المواطنة للفلسطينيين في الداخل، هذا ناهيك عن عشرات القوانين العنصرية[1] التي شرعتها السلطات الإسرائيلية، والتي تسعى لمعاقبة الفلسطينيين في الداخل وضبط دورهم ونضالهم وكبح نضالهم.

كانت سياسات الضبط والمراقبة تهدف بشكل أساسي لعزل فلسطينيي الداخل عن النضال الفلسطيني العام، وألا يكونوا عنصرًا فاعلًا في القضية الفلسطينية من خلال تخويفهم بالمراقبة وضبط عملهم السياسي بل وحتى إضعاف معنوياتهم الوطنية[2].

هذه السياسات انعكست على نضال فلسطينيي الداخل وبات تركيزهم على قضاياهم الخاصة أكبر، خصوصًا قضايا الأرض والمسكن، لجعلها في صلب اهتماماتهم النضالية. ومع أن الفلسطينيين في الداخل لا يملكون أدوات كثيرة لمواجهة السياسات الإسرائيلية بحكم سيطرة الأخيرة، فإنهم انتهجوا سياسة النفس الطويل والنضال الجماهيري والقانوني في سبيل مجابهة السياسات الإسرائيلية في هذا السياق. وإن كانت وثيقة كيننغ شكّلت نقطة فاصلة في سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الداخل، فإنها استمرت وأُعيد استخدامها بأدوات محدَّثة في فترات مختلفة، ولكن بقي الهدف هو السيطرة وضبط نضال الفلسطينيين في الداخل.

سياسة الاحتواء: أوسلو ودخول الائتلاف الحكومي: إضافة لسياسات "الضبط والسيطرة" بالقوة التي استخدمتها السلطات الإسرائيلية لإخضاع فلسطينيي الداخل، فإنها أعطتهم مساحة سياسية؛ ذلك أن وجودهم ونشاطهم

---

(1) عدالة، "قاعدة معلومات القوانين التمييزية"، مركز عدالة، لا تاريخ (تاريخ الدخول: 2 ديسمبر/ كانون الأول 2022): http://www.adalah.org/ar/law/index

(2) Lustick, Arabs in the Jewish state; As'ad Ghanem and Mohanad Mustafa, "The Palestinians in Israel: The challenge of the indigenous group politics in the "Jewish state,"" Journal of Muslim Minority Affairs 31, no. 2(2011): 177–196; Asad Ghanem and Ibrahim Khatib, "Palestinians in Israel – Socio-Political Background", in Mental Health Themes among Palestinian Citizens in Israel, Edited by: Muhammad M. Haj-Yahia , Ora Nakash and Itzhak Levav, (Bloomington: Indiana University Press, 2019).

السياسي كان مفروضًا عليها من جهة، ومحدودًا لهم من جهة أخرى؛ فهو مفروض على إسرائيل كي تستمر في ادعاءها أنها ديمقراطية، ولأنها لم تعد تستطيع تجاهل وجود تنظم سياسي للفلسطينيين في الداخل، وهو محدود لأنهم لم يكونوا شريكًا شرعيًّا كاملًا في صنع القرار السياسي، حفاظًا -من قبل إسرائيل- على يهودية الدولة وتخوفًا من انتظام فلسطينيي الداخل سياسيًّا على أساس وطني. وبذلك فقد كانت السياسات الإسرائيلية تجاه المشاركة السياسية لفلسطينيي الداخل مضبوطة، فمنعت حركات مثل "حركة الأرض" (1958) وغيرها من المشاركة في الكنيست، وضيقت على بعضها وألجمت عملها السياسي خارج الكنيست مثل حركة أبناء البلد، كما سمحت لأخرى بالعمل السياسي في مراحل زمانية مختلفة، إذ فرضت متغيرات كل مرحلة على إسرائيل تعاملًا مختلفًا مع العمل السياسي لفلسطينيي الداخل. فالسماح لفلسطينيي الداخل بالمشاركة السياسية وخصوصًا في الكنيست الإسرائيلي جاء للتنفيس السياسي وضبط العمل السياسي الفلسطيني في إسرائيل.

وقد وجد بعض السياسيين الإسرائيليين في مشاركة العرب بالسياسية أداة "للتدجين" أو ورقة قابلة للاستغلال والتوظيف السياسي سواء في التعامل مع الخارج أو مع ما تفرضه إكراهات الاصطفافات السياسة الإسرائيلية. ورغم هذا لا يمكن عزو العمل والمشاركة السياسية للأحزاب العربية في الداخل لأجندات إسرائيلية، فقد كانت قوى سياسية عربية "تفرض" دورها السياسي الفلسطيني لذاته، وذلك بسبب قوة انتظامها وقدرتها على المناورة ضمن الهامش الذي وضعته السلطات الإسرائيلية، وثقة عدد من الناس بها، وهذا تُرجم بعملها السياسي وبمشاركة بعضها في الكنيست ضمن هدف تسعى من خلاله لحمل قضايا الناس والتأثير هناك وفقًا لرؤيتها.

رغم حالة الإقصاء السياسي وحتى الملاحقة السياسية للعمل الوطني الفلسطيني في الداخل، كانت مرحلة أوسلو مرحلة فارقة في تحوُّل العمل السياسي لفلسطينيي الداخل، خصوصًا أولئك الذين يشاركون في الكنيست الإسرائيلي[1]. فقد قامت حكومة إسحاق رابين (1992-1995) بالاعتماد

(1) تشارك بعض الأحزاب العربية في انتخابات الكنيست الإسرائيلية، من هذه الأحزاب والحركات

علـى أحزاب عربية (الجبهة الديمقراطية للسـلام والمسـاواة والحزب العربي الديمقراطي) بدعم اسـتقرار حكومتها، وقد سـميت هذه الأحزاب في سـياق هذه العملية: "الجسـم المانع". قام هذا الجسم حينها بدعم حكومة رابين التي كان لديها أقل من 60 مقعدًا، وكان الهدف الأساسي للجسم ولرابين هو تمرير اتفاقية أوسلو بين السلطات الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتكون سابقة في تاريخ العمل البرلماني الإسـرائيلي. هذا التوجه الذي قاده رابين كان ضمن سياسة تمرير أهداف سياسية مركزية لحزب العمل في حينه، وكان إعطاء المجال للصوت العربي مسـعى لتوظيفه للأهداف السياسية للحزب الحاكم حينها، من دون أي معنى سياسي مرتبط بتغيير تعريف إسرائيل لذاتها ولمعنى المواطنة فيها.

بنفس الوقت، ومع واقع ما بعد مرحلة أوسـلو، ومع شـعور الفلسطينيين في الداخل أنهم تُركوا لشأنهم، تطور الخطاب السياسي في صفوفهم وتطورت مشـاركتهم السياسـية لتضم أحزابًا أخرى للمشـاركة في الكنيست، مثل حزب التجمع، والقائمة العربية الموحدة، والحركة العربية للتغيير، وليكون هناك توجه متزايد من قبل بعض السياسـيين للعمل من خلال الكنيسـت كما جسدته هذه الأحزاب.

وشكَّلت تجربة "الجسم المانع" في التسعينات دافعًا للقائمة العربية الموحدة كي تكررها مرة أخرى، فشاركت في التوليفة الحكومية والائتلاف الحاكم خلال عامي 2021–2022، وذلك قبل عودة بنيامين نتنياهو مع الائتلاف الجديد مؤخرًا إلى الحكم.

وساهمت هاتان التجربتان رغم المدة الزمنية التي فصلت بينهما، في التأثير على أجندة العمل السياسـي الفلسـطيني، حيث أخذ يتصاعد التوجه السياسـي

على سبيل المثال لا الحصر: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحزب الشيوعي، والتجمع الوطنـي الديمقراطـي، والقائمة العربية الموحدة، والحركة العربيـة للتغيير. فيما قاطعت وتُقاطع هذه المشاركة حركات أخرى مثل أبناء البلد، الحركة الإسلامية التيار الشمالي (التي حُظرت عام 2015) وحزب الوفاء والإصلاح. تنبع هذه المقاطعة من أسباب أيديولوجية ولتقديرها عدم جدوى للمشـاركة، وكذلك كي لا تضفي بالمشـاركةِ الشـرعيةَ على المؤسسة الإسرائيلية، وفقًا للخطاب السياسي لبعض هذه الأحزاب. ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى وجود محاولات لشطب أو منع ترشـح بعض القوائم والأحزاب وذلك بذرائع مختلفة، منها داعي عدم الاعتراف بيهودية الدولة أو الاتهام بمساندة الإرهاب وفقًا لمزاعم السلطات الإسرائيلية.

والمدني في خطاب فلسطينيي الداخل، الذي ينادي بالمساواة والقضايا المدنية وتحصيل الحقوق والمطالب الحياتية، وقد يشهد هذا التوجه تراجعًا نسبيًّا من حين لآخر تبعًا للأحداث السياسية المختلفة واستحقاقاتها، في حين أن الخطاب الآخر، الذي يطرح أجندات وطنية وهوياتية، بقي موجودًا وربما يتصاعد أحيانًا.

وبالعودة للسنوات الأخيرة، فقد مثَّلت مشاركة القائمة الموحدة في الحكومة الإسرائيلية السادسة والثلاثين، مرحلة مهمة في إعادة تجربة المشاركة السياسية في الحكومة الإسرائيلية ولكن بانخراط أكبر من خلال الانضمام للتوليفة الحكومية وليس فقط دعمها من الخارج كما كانت الحال مع الجسم المانع. وهذا يتوافق مع مساعي بعض السياسيين الإسرائيليين لإدماج فلسطينيي الداخل، وإن كان ذلك يترافق مع صراعات وعدم اتفاق بين الأطر الحزبية الإسرائيلية المختلفة وذلك ارتباطًا بمصالحها الانتخابية ورؤيتها السياسية. وهذا الإدماج مرتبط بثلاثة مقومات: أولًا: محاولة جر الخطاب السياسي العربي في الداخل إلى الخطاب المقبول إسرائيليًّا إلى حدٍّ ما، المتنكِّر لسياق النضال الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، ليكون خطاب الداخل مقتصرًا على التعاطف المحدود. ثانيًا: تسعى إسرائيل من خلال سياساتها إلى تقسيم فلسطينيي الداخل، إلى أصحاب خطاب "متطرف" وخطاب معتدل، مع حرصها على عدم تبنيهم الخطاب الوطني الفلسطيني، وكذلك إبعادهم عن أي فعل مناصر لمقاومة سياسات الاحتلال الإسرائيلي. ثالثًا وأخيرًا: التشديد على الأمور المطلبية الخدماتية بعيدًا عن الخطاب السياسي المنبثق من المواطنة أو من كون الفلسطينيين في الداخل أصحاب الوطن. علمًا بأن هذا التوجه الإسرائيلي كان أيضًا ضمن إكراهات سياسية داخلية إسرائيلية.

المكونات السابقة للخطاب المقبول إسرائيليًا انعكس على سياسات "الإدماج" بالحلبة السياسية، وحتى على سياسات إسرائيل في التعامل مع العمل السياسي العربي في الداخل، لتقوم إسرائيل من خلالها بالفرز والتمييز بين ما هو تطرف واعتدال وفقًا لهذه السياسات، ولتقرر طبيعة المواقف ومستويات الخطاب الذي يمكن أن تقبل به، بل وحتى تساهم في صياغته ضمن سياسة العصا والجزرة. فالملتزم بهذا الخطاب يصبح أكثر تأثيرًا (وإن بأمور محدودة) والآخر ملاحق، مع التأكيد على أنه لا يوجد إجماع صهيوني على ذلك وهناك

اختلافات حزبية حوله، وذلك كجزء من الانقسامات السياسية وتراشق الاتهامات وكسب المواقف للأحزاب المختلفة.

هذه السياسات الإسرائيلية تجاه فلسطينيي الداخل على مستوى المشاركة السياسية، ترافقت مع سياسات إدماج للفلسطينيين في الداخل وتركز على القبول الفردي ورفض الجماعية وللمطالب المبنية على أساس جمعي أو المنطلقة من انتماء هوياتي فلسطيني، وتهدف لعزل فلسطينيي الداخل عن هويتهم الفلسطينية بمعناها التطبيقي والعملي، أي منعهم من الاندماج مع المشروع الوطني الفلسطيني والنضال العام للفلسطينيين، ليركّز الفلسطيني في الداخل على أمور مطلبية وحياتية ومعيشية في الداخل.

وهذه السياسات الثلاث (التخويف، والضبط والسيطرة، والاحتواء) لاسيما ببعض أبعادها لا تزال قائمة. ولا يمكن إغفال بعض المؤشرات التي تشكِّك بفعالية هذه السياسات من حين إلى آخر، كما كان الأمر لفلسطينيي الداخل مع هبة الكرامة الأخيرة عام 2021، واستمرار تمسكهم بهويتهم الفلسطينية الجامعة، ولكن بالمقابل هناك مؤشرات على نجاح بعضها نسبيًّا وإن بسياق "مصلحة فلسطينيي الداخل" كما يرى أصحابها، حيث يتعزز عدد المؤيدين للتوجه السياسي المركز على الأمور المطلبية الداخلية، كما تُرجم بنتائج الانتخابات الأخيرة عام 2022.

ومن المهم التنويه أيضًا إلى أن سياسة التخويف الإسرائيلية لا تزال مستمرة، من ذلك ملاحقة العمل السياسي الفلسطيني المناهض للتوجهات الإسرائيلية ومحاولة تجريم نضال الفلسطينيين ووضعهم ضمن خانة الخطر الأمني، كما فعل نتنياهو خلال السنوات الماضية إبان حكمه، بل وحتى ربط نضالهم بالإرهاب. كما اتهم نتنياهو نفسه قيادات سياسية في الداخل بالإرهاب والاستفزاز[1]. وبالتالي هذه الأدوات الأمنية والعسكرية واستخدام القوة كان وما زال حاضرًا.

(1) عساف جبور، "عضو الكنيست عودة: محاكمة نتنياهو بتهمة التحريض"، موقع NRG، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2015، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://bit.ly/3i829vF

الضفة الغربية وغزة: اللاسلام واللادولة

كان احتلال إسـرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة حدثًا مفصليًّا في الحركة الوطنية الفلسـطينية وفي القضية الفلسـطينية ككل، وأيضًا كان حدثًا مؤسسًا في التاريخ الإسرائيلي، لارتباطه باحتلال أرض يؤمن اليهود بأن لها مكانة تاريخية ودينية. وبنفس الوقت بات واضحًا أن السلطات الإسرائيلية تقوم باحتلال جلي بحكـم المواثيق والقـرارات الدولية، كما أنها باتت تحكم ثقلًا سـكانيًّا عربيًّا فلسطينيًّا كبيرًا لم تكن تحبذه.

وللتعامـل مع التحديات التي واجهتها لكونهـا قوة احتلال ولكونها دولة تمييز عنصري بسـبب منطلقاتها الأيديولوجية وسياسـاتها[1]، قامت السـلطات الإسرائيلية بسياسات متعددة تجاه الفلسطينيين، أبرزها:

"سلام" مقابل هدوء: شكَّلت أوسلو نقطة فارقة في سياق القضية الفلسطينية وفي سياق السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، وبالتالي شكلت مرحلة تحول في النضال الفلسـطيني، لاسـيما وقد أصبحت عملية السلام تقوم على مبدأ الأرض مقابل السـلام. فبعدما كانت السياسية الإسرائيلية عدم التنازل عن أي أرض محتلة والإيمان بأحقيتهم في الأراضي التي احتلوها عام 67، تبدلت السياسـة الإسـرائيلية لترضى بمبدأ السلام، إلا أن المبدأ الثاني القاضي بتسليم الأرض لم يتم بشكل كامل وبقيت السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

لا يمكن قراءة حالة أوسلو والسياسة التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية من دون مراجعة الواقع قبلها، فقد تميَّزت مرحلة ما قبل أوسلو بمقاومة الفلسطينيين للاحتلال الإسـرائيلي في الضفة الغربية وغـزة كجزء من مقاومة وحالة رفض فلسـطيني شـامل لاحتلال إسرائيل كامل فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر وفقًا للرؤية الفلسـطينية، هذه الرؤية التي آمنت بضرورة مقاومة الاحتلال بكل الوسائل ولم تعترف بإسرائيل أبدًا. جاءت أوسلو لتؤسس واقعًا فلسطينيًّا جديدًا

(1) انظر على سبيل المثال تقرير منظمة العفو الدولية، "الأبارتايد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين"، كأحد الأمثلة على صورة إسرائيل دولة تمييز عنصري، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://cutt.us/2H0nx

يبدأ باعتراف الفلسطينيين بإسرائيل ونبذ "العنف" وغيرهما من البنود التي أعادت تشكيل النضال الفلسطيني نفسه.

وبهذا كانت اتفاقية أوسلو جزءًا من نهج إسرائيلي يسعى "للهدوء" وإلى التخلص من تداعيات المقاومة الفلسطينية التي جعلت الإسرائيليين يعيشون في دائرة من عدم الأمن، وكذلك للتخفف من أعباء مسؤولياتها كقوة احتلال والتخلص من عبء إدارة حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وهو الذي أثقل كاهل السلطات الإسرائيلية. سعى اليسار الإسرائيلي من خلال هذا التوجه لموازنة يحافظ من خلالها على مصالح إسرائيل وأمنها وبنفس الوقت يمنع قيام دولة ثنائية القومية[1] مقابل إعطاء الفلسطينيين حالة حكم ذاتي. وهذا لا يعني بالضرورة تنازل إسرائيل عن بعض المناطق المركزية في الوعي اليهودي في الضفة الغربية ولا عن قضايا مركزية مثل القدس.

أعطت أوسلو السلطة الفلسطينية إدارة شؤون الفلسطينيين، فيما حفظت إسرائيل لنفسها الأمن من خلال التنسيق الأمني مع السلطات الفلسطينية ونبذ الأخيرة العمل المسلح في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، لذلك فإن أوسلو إسرائيليًّا تعني تحولًا في السياسة الإسرائيلية للوصول إلى حالة "هدوء وسلام"، وإن كان غير كامل إلا أنه بالقطع يحقق بعض الأهداف الإسرائيلية وبالمقابل لا يحقق المصالح والأهداف الفلسطينية، والأهم أنه ساهم في تخلي بعض الفلسطينيين عن المطلب الأساسي أي عن تحرير "كل فلسطين التاريخية" والاكتفاء ببعضها، وجعل الصراع الفلسطيني-الفلسطيني حول الكفاح المسلَّح حاضرًا وموجِّهًا لعلاقة الفلسطينيين مع بعضهم.

كان التوجه الإسرائيلي في أوسلو يهدف إلى قطع الطريق على استمرار مقاومة الاحتلال وعدم الاعتراف بإسرائيل، وهو ما لم يتم تحقيقه بشكل كامل. فقد رفض هذا الاتفاق عدد كبير من الفلسطينيين واستمر العمل الفلسطيني المقاوم للاحتلال، بل وازداد حدة من خلال عدد من العمليات ضد أهداف في العمق الإسرائيلي، وبالتالي لم يجلب أوسلو الأمن المتوقع للإسرائيليين.

(1) Ori Wertman, "The Securitization of the Bi-National State: The Oslo Accords 1993-1995,"Strategic Assessment 24, no.4 (2021): 23-38. . (Accessed June 25, 2023): https://bit.ly/3i55PON

أثَّر أوسلو على النضال الفلسطيني من خلال الشرخ الذي أحدثه في الحركة الوطنية الفلسطينية وطبيعة المقاومة الفلسطينية، ويتجلى ذلك في اختلاف نهجين، نهج يرضى بعملية سلام وشروطها وآخر رافض لها مما أثَّر على وحدة النضال الفلسطيني، ومن تداعيات ذلك الانقسام الحاصل بين الضفة وغزة.

صعود اليمين من الاستيطان إلى أرض إسرائيل الكاملة: إن صعود اليمين أي حزب الليكود للسلطة في إسرائيل عام 1977 كان معناه التوسُّع في سياسة الاستيطان وتعزيز الإيمان بما يسمى أرض إسرائيل الكاملة، كما أثَّر على القضايا المركزية في الصراع، ليرفع قضية الاستيطان إلى أعلى السلم. بدأت حركة الاستيطان بعد نكسة عام 1967 بالاستيطان في مناطق معينة ومحددة في الضفة الغربية وغزة، وكانت هذه السياسة تقبل بشكل أو بآخر بإمكانية وجود كيان فلسطيني أو فيدرالية في مناطق معينة من تلك التي احتلتها إسرائيل عام 1967 وفق خطة ألون[1]. مع صعود اليمين الذي يؤمن بما يسمى أرض إسرائيل الكاملة نُسف هذا التوجه وانتهى، وبالتالي شكلت حالة صعود اليمين تحديًا للنضال الفلسطيني، مع ضرورة التنويه أن هذا لا يعني بالضرورة أن حزب العمل واليسار الإسرائيلي التقليدي لم يكن مساهمًا في تعزيز الاحتلال، ولكن هناك أهمية خاصة لصعود اليمين إلى السلطة وارتبطت بثلاث مسائل أساسية: أولًا: تعزيز الإيمان الأيديولوجي القومي ولاحقًا الديني، كما نراه اليوم من خلال تيارات الصهيونية الدينية. ثانيًا: جر النقاش السياسي الإسرائيلي إلى مربع اليمين الذي فرض أجندة أكثر حدة وأكثر تطلعًا لتكريس الاحتلال واستعمال القوة في مواجهة القضية الفلسطينية. ثالثًا: العقائد القومية والدينية تدعو إلى ما يؤدي تعميق الصراع وتشرعن استخدام القوة، كما يظهر من صعود تيار الصهيونية الدينية ذي الخلفية الكاهانية مؤخرًا، والذي يؤمن بإعطاء الحرية لجنود جيش الاحتلال الإسرائيلي لاستخدام القوة بإفراط، ويؤمن بوجوب فرض السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى مع ما يمكن أن يجره هذا من تفجر للصراع، ناهيك عن إيمانه بالتوسع الاستيطاني والضم.

(1) معاريف، "يغال ألون: لا يوجد سبب لإسرائيل لتعارض خطة الفيدرالية"، معاريف، 24 مارس/آذار 1972، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://bit.ly/3CiowW3

ترجم صعود اليمين للسلطة في إسرائيل بازدياد وتصاعد حدة العنف ضد الفلسطينيين كما تجلى خلال الحروب التي شنت في السنوات الأخيرة على غزة، وبرفض أي حق للفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة وفق حل الدولتين والسعي الدائم لزيادة الاستيطان والضم في الضفة الغربية والتنصل من أي عملية سلمية.

الأمن بأقل تكلفة، من الارتباط ونقضه إلى الحصار: تنتهج إسرائيل سياسة فك الارتباط حينًا، وتقوم بتوثيق الارتباط بالفلسطينيين (من خلال التنسيق الأمني) حينًا، وتعتمد سياسة الحصار حينًا آخر، وهذه التوجهات باعثها حفظ الأمن الإسرائيلي بأقل تكلفة، وهو ما كان من خلال أوسلو وترافق مع بداية سنوات العقد الأول من القرن الحالي بفك الارتباط عن غزة (الانسحاب من غزة) وحتى حصارها.

في حين كان بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية تأصيلًا لفك الارتباط. هذه السياسة تعني أن إسرائيل تسعى لتطبيق سياسة تخفف من خلالها عن كاهلها عبء وجودها المباشر في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وإدارة الصراع مع الفلسطينيين بشكل يخفف عليها من العبء العسكري والخسائر، فكان الانسحاب من غزة بعدما أصبح القطاع يشكِّل عبئًا سكانيًّا وأمنيًّا إسرائيليًّا. وهذا التوجه يتبدى من خلال الهُدن التي تعقدها سلطات الاحتلال مع الفصائل الفلسطينية ضمن معادلة عدم التصادم المكلِّف وحفظ وجود سلطة في غزة تخفف عبء الاحتلال المباشر له. وترافق أيضًا مع معاقبة القطاع والحفاظ على سيطرة إسرائيلية عليه من خلال الحصار الاقتصادي.

بالطبع، إن فك الارتباط في غزة غير بشكل كبير شكل نضال الفلسطينيين هناك، فقد ساهم في تطوير الفصائل الفلسطينية لقدراتها القتالية بشكل كبير وساهم في التعزيز من قدراتها الصاروخية، ليشكِّل ذلك تحولًا كبيرًا في طبيعة الصراع. ولكن بنفس الوقت ساعد ذلك إسرائيل على عزل القطاع عن العالم الخارجي من خلال الحصار الخانق عليه. هذه السياسة الإسرائيلية ترافقت مع إدراك الإسرائيليين أن هناك سلطة في غزة، وهذه السلطة ستكون حذرة في تعاملها وفي مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي مراعاة لمسؤوليتها عن السكان الذين

تحكمهـــم، هـــذا من جانب. ومن جانب آخر، جعل هذا الأمر القوة العســـكرية الصاعدة في قطاع غزة حذرة في استخدامها لمقدراتها العسكرية.

أما السياسة في الضفة الغربية فكانت ضبط الأمن من خلال التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية هناك. مع هذا الواقع كان الرد الفلسطيني الرسمي والشعبي بأشكال نضالية مختلفة، قسم منها مرتبط بالمقاومة الشعبية "السلمية" (وهذا ما تريده السلطة الفلسطينية لرفضها استخدام القوة)، وآخر يستخدم القوة من خلال عمليات فردية أو من مجموعات تتجاوز الأطر التنظيمية.

السلام الإقليمي وتجميد الصراع

انتهجت السلطات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة مسارًا جديدًا بات حجر الزاوية في تعامل الإســـرائيليين مع الملف الفلســـطيني ألا وهو سياســـة تحييد القضية الفلسطينية من خلال السلام الإقليمي، الذي تُرجم باتفاقيات التطبيع التي عقدتها الســـلطات الإســـرائيلية مع عدد من الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان، والمغرب.

باتـــت هذه السياســـة الإســـرائيلية مهمة فـــي تحديد نضال الفلســـطينيين، لكونـــه يعتمـــد على حاضنة عربية تعزز قوته وتربـــط أي تقدم لتطبيع العلاقات مع الســـلطات الإســـرائيلية بحل القضية الفلســـطينية. إلا أنه ومنذ سنوات باتت القيادة الإســـرائيلية تتجه لخطاب مؤداه أنه لا يوجد شـــريك فلسطيني للسلام، وتعـــزز لديها أن لا حل قريبًا للقضية الفلســـطينية، وبالتالـــي باتت تلجأ لخيار السلام الإقليمي، الذي يقوم أساسًا على وضع القضية الفلسطينية جانبًا والتقدم بمســـارات تطبيع تقف على رأسها المصالح الاقتصادية، وتحويل العداء العربي والإقليمي من إســـرائيل لإيران، مع نظرة إسرائيلية أن هناك توجهًا رسميًّا عربيًّا بات يرى القضية الفلسطينية عبئًا عليه[1].

هـــذا النهج الإســـرائيلي يرى فيه اليمين الإســـرائيلي اســـتمرارًا لسياســـة

(1) يوفال بنزيمن، "محاولة حكومة نتنياهو لفصل علاقة إسرائيل والعرب من عملية السلام الإسرائيلية الفلســـطينية،" مركز ميتفيم المركز الإســـرائيلي لسياســـات الخارج الإقليمية، فبراير/شباط 2019، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://bit.ly/3Cfkmyp

جابوتينسكي لإخضاع العرب، وأن اتفاقيات السلام هذه تتم بفضل القوة الإسرائيلية لا الضعف[1]. وهذه السياسة وفق ما قال بنيامين نتنياهو ذاته، ترى الفلسطينيين عنصرًا هامشيًّا في معادلة الشرق الأوسط، وأن اتفاقًا مع باقي الدول العربية يمكن أن يقود لسلام "معقول" مع الفلسطينيين[2]. بمعنى أن سياسة إسرائيل هي بتحييد القضية الفلسطينية وإضعافها وبالتالي إخضاع الفلسطينيين لحلول مناسبة لإسرائيل. هذه الاتفاقيات وإن راهنت عليها إسرائيل، فقد لا تؤدي بالضرورة إلى تراجع رفض إسرائيل في المنطقة، وهي تتم مع الأنظمة مع العلم أن الشعوب في العالم العربي ترفض هذا التطبيع، وتساند القضية الفلسطينية[3]. وبالتالي يواجه النضال الفلسطيني حالات التطبيع بحاضنته الشعبية العربية، ولكن يبقى التحدي إقناع الأنظمة العربية برفض هذا التطبيع.

هل هناك سياسة إسرائيلية واحدة؟ وماذا يحدد السياسة الإسرائيلية؟

في قراءة لمحطات مختلفة في السياسة الإسرائيلية وخصوصًا تلك المرتبطة بالقضية الفلسطينية، يمكن تتبع عوامل مركزية أثَّرت على صياغة سياساتها وساهمت في تحديدها:

المحدد الأول: الأيديولوجي: وهنا نتحدث عن العقيدة السياسية للنخب الحاكمة وثقلها الشعبي، ففي صفوف اليمين الإسرائيلي التقليدي نتحدث عن يمين أيديولوجي يؤمن بإسرائيل الكبرى وسياساته هذه تقلص احتمال حل القضية الفلسطينية. هذا اليمين، وإن كان يمكن أن يناور في خياراته تبعًا للواقع السياسي والضغوطات، ولكن البعد الأيديولوجي الأساسي هو منع قيام أي دولة فلسطينية ذات سيادة واستخدام خيار القوة في مجابهة الفلسطينيين. بالإضافة

(1) ينظر على سبيل المثال خطاب يوعاز هندل، (حزب ديريخ إيريتس)، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2020، (تاريخ الدخول: 25 يونيو/حزيران 2023): https://cutt.us/BdUJ7

(2) هودية كريش حزوني، "نتنياهو في مقابلة: من الممكن لوصول لاتفاق ينهي الصراع العربي الإسرائيلي، مكور ريشون، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://cutt.us/HMP6l

(3) Ibrahim Khatib, "Can democratic values bring the parties to the table in a protracted, Middle Eastern conflict? The attitudes of youth in the context of the Arab-Israeli conflict," Democratization 29, no.4 (2022): 692-713

لليميـــن الأيديولوجـــي بمعناه القومي، هناك اليمين القومـــي الديني، وهذا أكثر راديكالية في مواقفه لارتباطه بخلفيات دينية تعزز الاســـتيطان في الضفة الغربية والقـــدس، ويؤمـــن ببناء الهيـــكل وغير ذلك من المضاميـــن التي تجعله يؤجج الصراع ويتخذ سياســـات تجعل من الصعب على الفلســـطينيين اتخاذ سياسات مهادنة معها، وتؤثر على الإطارين الشعبي والرسمي الفلسطيني وشكل نضالهم. هذا البعد الأيديولوجي صاغ التوجه الإسرائيلي في نهاية السبعينات والثمانينات فكانت نتائج سياساته حرب لبنان (1982) والانتفاضة الأولى (1987)، ومجمل الحروب في غزة في العشـــرية الثانية من عام 2000. وهذا اليمين يعود مجددًا للسلطة وفي جعبته خطط متعددة يمكن أن تؤجج الصراع من جديد.

المحدد الثاني: عامل الربح والخســـارة: هذا العامل كان مهمًّا في صياغة سياســـة إسرائيل وتحديد الخيارات على أجندتها بخصوص القضية الفلسطينية، ويمكن رؤية ذلك من خلال انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، وحصل ذلك عندما أصبح القطاع عبئًا على الإســـرائيليين، خصوصًا أن القطاع لا يحمل أي معالم تاريخية، أيديولوجية صهيونية أو دينية يهودية في الوعي الجمعي اليهودي لتجعل مـــن اســـتيطانه والبقاء فيه هدفًا أيديولوجيًّا لذاته. والـــذي قام بهذه الخطوة في حينه هو شارون وكان معروفًا بتشدده اليميني ورفعه للواء الاستيطان. كما يمكن رؤية حســـابات الربح والخسارة من خلال توجه إسرائيل للخيار التفاوضي بعد الانتفاضة الأولى عام 1987 الذي جاء بعد إدراك القيادة الإسرائيلية وخصوصًا العمَّالية، حزب العمل في حينها، أن الاستمرار في حالة حرب ونزاع دائمين غير ممكن تحمله من قبل الإســـرائيليين. فكانت نتيجة الحســـابات أن تحقيق اتفاقية ســـلام هو الخيار الأمثل وهو ما كان من خلال اتفاقية أوســـلو. حسابات الربح والخســـارة هذه ســـاهمت في سياســـة إقصاء الرئيس ياسر عرفات عن السلطة، لأنه وفقًا للإســـرائيليين لن يكون مفيدًا للتطلعات والتوجهات الإســـرائيلية إبَّان الانتفاضة الثانية (2000).

المحـــدد الثالث: هـــو الأمن: يبقى المحدد الأمني عاملًا أساســـيًّا في بناء الســـلطات الإسرائيلية لسياساتها تجاه الفلســـطينيين وكذلك محيطها الإقليمي، ويعود ذلك لعقيدة جابوتينسكي القائلة بالحائط الحديدي. ويرتكز البعد الأمني على ثلاثة محاور: التفوق الأمني، والســـيطرة الأمنية، والاســـتقرار الأمني. في

قراءة لسياسة إسرائيل لسنوات، كان هذا الهاجس هو الذي يرافق القيادات السياسية الإسرائيلية في تقدير خطواتها. وفي السياق الفلسطيني يمكن قراءته في احتلالها للبنان (1982) من أجل القضاء على منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية هناك، لما كانت تشكّله من تحد لمنظومة الأمن الإسرائيلي. في قطاع غزة كان هناك قرار إسرائيلي بحفظ اليد الطولى لإسرائيل هناك، وعززت تفوقها الأمني باستخدام القبة الحديدية وبإطلاقها سلسلة من أنظمة اعتراض الصواريخ التي فاخر بها نتنياهو نفسه[1]، وبنفس الوقت سعت لحفظ الاستقرار الأمني من خلال اتفاقية الهدنة التي تعقدها مع الفصائل الفلسطينية المختلفة. في الضفة الغربية كانت السيطرة الأمنية هي العامل الأساسي في المحدد الأمني الإسرائيلي، فعلاقة إسرائيل مع السلطة الفلسطينية يحددها التنسيق الأمني الذي تقوم من خلاله السلطة الفلسطينية بمنع أو التبليغ عن أي عمل مسلح فلسطيني على أهداف إسرائيلية. وبنفس الوقت كانت السيطرة الأمنية الإسرائيلية واضحة من خلال عمليات تقوم بها إسرائيل في المناطق (أ) التي من المفترض أن تكون فيها السيطرة الأمنية للسلطة الفلسطينية وفقًا لاتفاقية أوسلو[2]. هذا التطلع والعمل على السيطرة الأمنية والتفوق الأمني والحفاظ على "الاستقرار" الأمني أي عدم وجود أي عمليات أو بؤر مقاومة تشكّل تحديًا للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، يمكن رؤيتها طوال السنوات الماضية وحتى أيامنا هذه في العمليات التي قامت بها قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي في جنين، وضد مجموعة عرين الأسود في مدينة نابلس وما إلى ذلك.

المحدد الرابع: الضغط الدولي: حيث يمكن رؤية الجانب الدولي وارتباطه بالسياسات الإسرائيلية في عدة جوانب، منها انكفاء نتنياهو في فترة أوباما

(1) مكتب رئيس الحكومة، "أقوال رئيس الحكومة نتنياهو في احتفال تخليد ذكرى زئيف جابوتينسكي"، موقع خدمات الدولة، 1 أغسطس/آب 2019، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://cutt.us/VtafE

(2) ينظر في موقع الأمم المتحدة، نص الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، المؤرخ في واشنطن العاصمة، 28 سبتمبر/أيلول 1995، (تاريخ الدخول: 1 ديسمبر/ كانون الأول 2022): https://cutt.us/OXhSx

وتصريحه بقبول حل الدولتين في خطاب بار إيلان الشهير عام 2009[1] وتراجع الاستيطان في فترات معينة[2]. هذا الضغط الدولي شكّل تحديًا وعاملًا ساهم في تقدير إسرائيل لسياستها، ويمكن رؤية العامل الدولي في الضغوط الدولية التي أسفرت عن سياسات أقل تطرفًا كما حدث في عهد أوباما مثل تجميد الاستيطان، أو أسفرت عن سياسات أكثر حدة وتطرفًا كما حدث إبَّان فترة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حيث كان التوسع الإسرائيلي في مخططات الاستيطان وضم الأراضي. والبعد الدولي مرتبط كذلك بالمحافل الدولية ودورها وقرارتها التي يمكن أن تشكل ضغطًا على الإسرائيليين، أو على العكس من ذلك، أي تجعل السلطات الإسرائيلية تستخدم سياسات انتقامية وعقابية مع الفلسطينيين، كما حصل من حجب إسرائيل لمستحقات السلطة الفلسطينية من أموال الضرائب بعد توقيع الأخيرة على اتفاقيات دولية تسمح لها بالتوجه لمحكمة الجنايات الدولية ومقاضاة إسرائيل على جرائم الحرب[3]. هذا الجانب الدولي كذلك مرتبط بالعمل على الصعيد الشعبي والحقوقي في مجابهة إسرائيل وزيادة الالتفاف حول القضية الفلسطينية.

أما في سياق التعامل مع الفلسطينيين في الداخل، فكان هناك عاملان رسما السياسات الإسرائيلية:

العامل الأول: حفظ طابع يهودية الدولة، وحفظ "الحقوق الجماعية" لليهود حصرًا من دون أي اعتبار حقيقي للمواطنة، بل ورؤية هوية الفلسطينيين في الداخل ذات البعد الوطني تهديدًا لإسرائيل[4]. إن مركزية مفهوم يهودية الدولة

(1) رونن سوفر، نتنياهو في بار إيلان: دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانبنا، يديعوت أحرونوت، 14 يونيو/حزيران 2009، (تاريخ الدخول: 4 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://cutt.us/DDpyS

(2) إليشع بن كيمون، "المستوطنون يتهمون: نتنياهو يجمِّد البناء في المستوطنات، يديعوت أحرونوت، 26 أغسطس/آب 2020، (تاريخ الدخول: 4 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://www.ynet.co.il/news/article/H1ox11EXmD

(3) ينظر موقع معاريف، بسبب التوجه إلى لاهاي – جُمدت أموال ضرائب السلطة الفلسطينية، 5 يناير/كانون الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 31 ديسمبر/كانون الأول 2022): https://bit.ly/3Q4lwCm

(4) Asad Ghanem and Ibrahim Khatib, "The nationalisation of the Israeli ethnocratic

والتأكيد على مكانة عرقية أعلى لليهود، يعني تقديم مزايا جماعية لليهود أعلى من سواهم، ويؤسس لنظام إسرائيلي إثنوقراطي يسعى لتوسع وهيمنة عرقية[1]. هذا البعد تُرجم ضد الفلسطينيين بسياسات مختلفة، بين الإقصاء السياسي والتضييق السياسي وسن عشرات القوانين العنصرية والتمييزية، مثل قانون القومية[2] وحصر فلسطينيي الداخل في دائرة انتماء إسرائيلية منزوعة المواطنة وبمنطق الرعايا[3] رغم حقيقة وجود انتماءات هوياتية لهم ببعد فلسطيني، عربي وإسلامي[4]. وترافق هذا التوجه في السنوات الأخيرة مع توجه آخر لإدماج فلسطينيي الداخل واحتوائهم على أساس اقتصادي وفردي.

العامل الثاني: هو الاعتبار الأمني، وتحييد ما تراه السلطات الإسرائيلية خطرًا أمنيًّا عليها، ويتشارك فلسطينيو الداخل مع باقي الفلسطينيين بهذا الاعتبار. فقد كان العامل الأمني والقبضة الأمنية سمة واضحة لتعامل السلطات الإسرائيلية مع فلسطينيي الداخل وذلك منذ أيام الحكم العسكري، مرورًا بنظام الرقابة والسيطرة الذي عملت عليه السلطات الإسرائيلية وصولًا إلى السنوات الأخيرة. ويمكن تتبع ذلك باليد الخفيفة على الزناد في أحداث يوم الأرض عام 76، وهبَّة الأقصى 2000 وهبَّة الكرامة 2021. وكذلك في المتابعة الأمنية والاستخبارية للسلطات الإسرائيلية للعمل السياسي الفلسطيني وتجريمه بحجج أمنية وحجج مرتبطة بالتحريض على العنف كما حدث مع الحركة الإسلامية الشمالية وغيرها.

ولغلق الدائرة التي بدأت بها هذه الورقة، عن عقيدة جابوتينسكي التي تقول

---

regime and the Palestinian minority's shrinking citizenship," Citizenship Studies 21, no.8(2017): 889-902.

(1) Oren Yiftachel, "Minority Protest and the Emaergence of Ethnic Regionalism: Palestinian-Arabs in the Israeli "Ethnocracy." In Ethnic challenges to the Modern Nation state, edited by Shlomo Ben-Ami, Yoav Peled and Alberto Spektorowski, (London: Palgrave, 2000), 145–184

(2) عدالة، "قاعدة معلومات القوانين التمييزية"، مصدر سابق.

(3) إبراهيم خطيب، فلسطينيو الداخل ودورهم في هبة الأقصى عام 2021 بين "الوطن" و"المواطنة"، رؤية تركية (مركز سيتا، تركيا، المجلد 2، رقم العدد 10، 2021)، ص 117–136.

(4) Ibrahim Khatib, "Attitudes of Indigenous Minority Leaders toward Political Events in Their Trans-State National Group: Between Identity, Conflict and Values," Nationalism and Ethnic Politics 27, no. 2(2021): 149-168.

بالجدار الحديدي وإخضاع العرب؛ يقول جابوتينسكي في نفس المقال: إنه من الهذيان الظن بأنه يمكن شـراء ذمم العرب بقبولهم بتوجهات الصهيونية مقابل بعض المنافع الاقتصادية أو الاعتبارات الثقافية. وبناء على رؤية جابوتينسـكي لاسـيما إذا ما اعتنقتها إسـرائيل، ستستمر دائرة الصراع في توجه صفري ضمن تصعيد أحيانًا وفتور أحيانًا أخرى، لأن الشعب الفلسطيني لن يخضع ولن يقبل بالتنازل.

أخيرًا وبخصوص مسـتقبل هذه السياسات، يبدو أن المحدد الأيديولوجي سـيلعب دورًا مهمًّـا في المرحلة القادمـة مع وجود اليميـن واليمين القومي الديني في السلطة، وهذا اليمين سيتبنى سياسات احتلالية وتوسعية بشكل أكبر ما لم يكن هناك ضغط دولي لكبحه. ويمكن تلخيص مسـتقبل الإسـتراتيجيات المختلفة تجاه القضية الفلسطينية كما أوردها عاموس يدلين قبل سنوات، الرئيس السـابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسـرائيلية (أمان)، وكان قد أشار إلى إسـتراتيجيات مختلفة تجاه القضية الفلسـطينية منها خياران: سياسة الاستمرار بالأمر الواقع أو اتفاق سـلام لا يلبي طموحات الإسـرائيليين. ولكنه يرى أيضًا أن فرض سياسـات وخطوات إسـرائيلية على الأرض وفقًا لأهداف إسـرائيل القوميـة، هو الخيار الأفضـل ليقودها لموقع أفضل في التفاوض في أي عملية مفاوضات مستقبلية[1]. يبدو أن هذه السياسة ستكون المسيطرة في الفترة القريبة خصوصًا مع وجود تيار يميني أيديولوجي في السـلطة. وهذا سيشجع إسرائيل على الاسـتمرار في تبني "السـلام الإقليمي" وربط الاقتصاد الفلسطيني بحالة الأمن الإسرائيلي، من خلال سياسات تربط الحالة اليومية للفلسطينيين ووضعهم المعيشي، بالاستقرار الأمني والسياسي لإسرائيل، وذلك في سياق سياسة العصا والجزرة التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في تعاملها مع الفلسطينيين، فيكون تشـديد الحصار الاقتصادي ضريبة أي فعل فلسـطيني مسلح تقوم به الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة أو الضفة الغربية ضد الاحتلال، فيما تكون التسهيلات الاقتصادية هي "الهدية" الإسرائيلية في حال استقر الوضع الأمني لها. وهذا لا

(1) Amos Yadlin, "Israel vis-à-vis the Palestinians: Four Strategic Options," Strategic Assessment 17, no.1 (2014): 7-19. (accessed June 25, 2023): https://cutt.us/CtaR0

يعني تراجع سياسات الضم والاستيطان خاصة مع استمرار صعود اليمين ورؤاه في السلطة ولدى الجمهور الإسرائيلي.

هذه السياسات الإسرائيلية وإن نجحت في جوانب فإنها فشلت في أخرى، ويبدو أن هامش التأثير الإسرائيلي وفي تبنيه لسياسة دون أخرى، يبدو معقدًا في مقاربة الواقع الفلسطيني المعقد أو مواجهة حالات المقاومة الفلسطينية المختلفة، حيث هناك فلسطينو الداخل، وفلسطينيو الضفة الغربية، وفلسطينو غزة، وهكذا تبعًا لطبيعة حضور إسرائيل في كل منها والهامش الذي تعمل به. ففي سياق فلسطينيي الداخل، هناك إكراهات تجعل السياسات الإسرائيلية مضبوطة بالسياق السياسي والهامش المدني الذي تريد إسرائيل ألا تتجاوزه لكي لا تتفجر الأمور في وجهها داخليًّا وكي لا تجلب على نفسها نقدًا دوليًّا. فيما في غزة، تخضع السياسات الإسرائيلية لإكراهات الأمن وتخشى من تفجر حروب متتالية هناك وتكون لها تبعاتها على المجتمع الإسرائيلي. فيما في سياق الضفة الغربية تبقى السياسات الإسرائيلية مضبوطة برغبتها في عدم تفجُّر الأمور هناك، ولعدم إرادتها تحمل عبء الاحتلال المباشر مرة أخرى، ناهيك عن خشيتها من الردود الدولية. وبالتالي فالمحدد الإسرائيلي وإن كان ما زال يلعب دورًا في اختيار الفلسطينيين لنضالهم، فإنه بقدر ما هو محدد فهو أيضًا يخضع لعوامل بنيوية، ومصلحية، وواقعية، ودولية.

والخلاصة أن المحدد الإسرائيلي عامل مهم في صياغة النضال الفلسطيني، ويبدو أن هذه السياسات الإسرائيلية التي استخدمتها إسرائيل لسنوات في تعاملها مع الفلسطينيين ستستمر ما دامت ترى أنها ناجعة، إلا أن الدائرة المفرغة من عدم وجود حل للقضية الفلسطينية وحقيقة استمرار النضال الفلسطيني وعدم خضوعه الكامل للسياسات الإسرائيلية، ستشكِّل حالة تحد للسياسات الإسرائيلية ويمكن أن تتطور إلى حالة انفجار واسع لن تستطيع إسرائيل بالضرورة ضبطه.

وبالتالي، فإن النضال الفلسطيني سيستمر رغم المحدد الإسرائيلي وسياسات إسرائيل، ليكون مناورًا ضمن متغيرات الواقع القائم وترهل الحالة الفلسطينية، وستكون تحولاته كلها مبنية على حقيقة أن الصراع له جوانبه الهوياتية والأيديولوجية والرمزية إلى جانب المعركة من أجل الأرض. وستتعزز

هذه الجوانب في الصراع، في ظل التحولات التي يشـهدها المجتمع والسـلطة الإسـرائيلية والتي تميل لليمين واليمين الفاشـي بشـكل واضح في السـنوات الأخيرة. وهذا اليمين لن يرضى بالتخلي عن الأراضي المحتلة عام 1967 وهو يحمل معتقدات توراتية وقومية تمس بهوية وعقيدة الفلسـطينيين؛ ما سـيطيل مـن أمد الصراع ليبقى الترجيح في معاركـه وفقًا لمعادلة النقاط، إلى أن تتغير المعـادلات والموازين القائمة المحلية والإقليمية والدولية، وتؤسـس لمعادلة جديدة.

إن السياسـات الإسـرائيلية تلعب دورًا محددًا للنضال الفلسـطيني، وهذه العلاقة المتشابكة بين النضال الفلسطيني والسياسات الإسرائيلية ستستمر وستبقى قائمة وفيها أخذ ورد في ظل استمرار الصراع أو ما سيشهده من اتفاقيات وهدن.

هذا الكتاب

يسعى هذا الكتاب إلى فهم الواقع الجديد للنضال الفلسطيني، لاسيما وقد تعددت صوره وسياقاته بعد أن تعددت ساحاته. فكل ساحة منها بات لها ظروفها وتحدياتها وديناميّاتها وأولوياتها، وبالتالي قد تختلف مخرجاتها. ويحاول أن يرصد المآل الذي يتجه نحوه نضال الفلسطينيين، فضلاً عن انعكاسات ذلك على مستقبل القضية الفلسطينية نفسها. ويأخذ بالاعتبار أن النضال الفلسطيني لم تتقرر وجهته أو تتحدد طبيعته بإرادة الفلسطينيين فحسب، بل أسهمت عوامل عدة في صياغته، بعضها يتعلق بالحلفاء والأصدقاء وأخرى بالخصوم، هذا فضلاً عن الظروف الإقليمية والدولية.

نبذة عن المحرر

شفيق شقير: باحث في مركز الجزيرة للدراسات، متخصص في شؤون المشرق العربي، والحركات الإسلامية. حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية (فرع القانون والفقه وأصوله). تغطي اهتماماته البحثية الأزمات الداخلية في المشرق العربي والنزاع العربي-الإسرائيلي، وكذلك التيارات الإسلامية السُّنِّية والشيعية، والجماعات الجهادية، ومقولاتها الفكرية والفقهية وتوجهاتها السياسية. له مشاركات وبحوث عدة، منها: الحراك اللبناني: السياق العربي وتحديات نسخة الطائف الثالثة، حزب الله: روايته للحرب السورية والمسألة المذهبية، "علماء" التيار الجهادي: الخطاب والدور والمستقبل، الجذور الأيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية.